

- ٦٥ . الكتاب الأول فيما يخص المين ومراكب الملاحة
 ٦٦ . الكتاب الثاني فيما يخص مرسى السفن ومينائها
 ٧٢ . الكتاب الثالث فيما يخص ملاحة السفن البحرية
 ٧٣ . الكتاب الرابع فيما يتعلق بسلطان السفينة
 ٨٠ . الكتاب الخامس في عقد الاتفاقات مع العوالم البحرية
 ومستخدميه واستجارهم
 ٨٥ . الكتاب السادس في عقد ايجار السفن واستكثارها كالأرصفة
 بالسند الرسمي
 ٨٧ . الكتاب السابع في بيان سند السفينة المسمى بمحاظلة الرتبة
 ٨٨ . الكتاب الثامن فيما يتعلق بأجرة السفينة وهو النولون
 ٩٤ . الكتاب التاسع في عقد الاقتراض البحري المعلق على الحوادث
 البحرية المغيبة المسمى قرض الجفت والنصب
 ١٠٠ . الكتاب العاشر في أحكام الكفالات البحرية من الاخطار ونسج
 بالتأمينات البحرية وتعرف عند التجار بالسكورتا وفيه فصول
 الفصل الاول في عقد التأمين وكيفية وموضوعه
 ١٠٧ . الفصل الثاني فيما يتعلق بأجبات المؤمن والمؤمن له
 ١١٤ . الفصل الثالث في أحكام ترك الاشياء المكفولة بالتأمين والتبري عنها
 المؤمن وطلب الوفاء بقيمتها منه
 ١٢٢ . الكتاب الحادي عشر في الخسارة البحرية وكيفية تعويضها (المسجلة
 في اصطلاح أهل الملاحة بالعوارية)
 ١٢٦ . الكتاب الثاني عشر في الطرح وتعويض الخسارات
 ١٣٠ . الكتاب الثالث عشر فيما يتعلق بالمدفوعات الحقوقية اقتضاها
 ١٣١ . الكتاب الرابع عشر فيما يتعلق بدفع الخمومة
 ١٣٢ . المقالة الثالثة فيما يتعلق بالتفليس والتفالس وفيها عدة كتب
 ١٣٣ . الكتاب الاول في ذكر التفليس وفيه عدة أبواب
 ١٣٤ . الباب الاول في كيفية اعلان التفليس وما يقترب على طلبه

- ١٣٧ الباب الثاني في نصب محكمة القضاة أمننا من طرقها وكبلائها
في إجراء عملية التفليس من أمثلة الإجماع بأنها تفليس
- ١٣٨ الباب الثالث فيما يتعلق بفتح محلات المفلس والالتزام الواجب
إجراؤها في حق
- ١٤٠ الباب الرابع في تعيين وكلاء ديون التفليس وقتها واستبدالهم
- ١٤٢ الباب الخامس في بيان وظائف وكلاء الديون وفيه فصول
- ١٤٤ الفصل الأول في ذكر أحكام عمومية
- ١٤٤ الفصل الثاني في بيان فناء الاختتام ويرد أموال المفلس وتأصيلها
- ١٤٦ الفصل الثالث في بيع بضائع المفلس وأمنته واستخلاص الديون
المطلوبة
- ١٤٨ الفصل الرابع فيما يتعلق بعملية تنفيذية تخص التفليس
- ١٤٨ الفصل الخامس في تحقيق الديون التي على المفلس
- ١٥٢ الباب السادس في المصلحة في مادة الديون وفي اتحاد الغرماء وفيه
فصول
- ١٥٥ الفصل الأول في تجميع أرباب الديون وعقد الجمعية
- ١٥٤ الفصل الثاني في المصلحة بين المفلس وغرمائه (وهي ما تسمى
قوتور داتو) وفيه فروع
- ١٥٤ الفرع الأول في عمل المصلحة
- ١٥٧ الفرع الثاني فيما يتعلق على تمام المصلحة من النتائج
- ١٥٨ الفرع الثالث فيما يتعلق بإعلان المصلحة مع المديون وفصلها
- ١٦١ الفصل الثالث في نقل عملية التفليس وختامها لعدم كفاية مال
المفلس بخلافها
- ١٦٢ الفصل الرابع فيما يسمى في عرف التجار باتحادية أرباب الديون
- ١٦٨ الباب السابع فيما يتعلق بأنواع أرباب الديون من جهة الامتياز
وعدمه وبيان استيفاء حقوقهم في صورة التفليس وفيه فصول
- ١٦٨ الفصل الأول فيما يتعلق بالانحياز المتعدين مع المفلس المتكافلين

منه في القراءات مع الدين

- ١٧٠ الفصل الثاني فيمن يذهبهم ومن مناهي من أبواب الديون ومن لهم حق الامتياز على أموال القليس التابعة
- ١٧٢ الفصل الثالث في ذكر حقوق أبواب الديون الذين يأتونهم ومن عقارى أولهم حق الامتياز على العقار
- ١٧٦ الفصل الرابع في حقوق زويوت القليس
- ١٧٨ الباب الخامس في بيان تقسيم مال القليس على غرماة وتقسيمه حساب عن أمته
- ١٨٠ الباب التاسع فيما يتعلق ببيع عقارات القليس
- ١٨١ الباب العاشر فيما يتعلق باسترداد ما اشتراه المدين لباثعه بعينه
- ١٨٣ الباب الحادى عشر فيما يتعلق بالمناقضة فيما صدر من الاحكام فى قضايا الاقلال
- ١٨٥ الكتاب الثانى فى القليس الثانى عن سوء الاختيار وما يترتب عليه من الاحكام وفيه عدة أبواب
- ١٨٥ الباب الاقلى فيما يتعلق بقليس التفریط والتقصير وما يترتب عليه من الاحكام
- ١٨٨ الباب الثانى فيما يتعلق بقالس التدليس والحيلة
- ١٨٨ الباب الثالث فى الغنوب الكبيرة والصغيرة المركبة فى التغاليس ممن ليسوا بقليس وانما هم فى حكم القليس ويخضعون لهم
- ١٩١ الباب الرابع فى ادارة أموال القليس فى حالة التغاليس الثانى عن سوء الاختيار بسعيه وهما تغاليس التفریط والتقصير وتغاليس الحيلة والتدليس
- ١٩٢ الكتاب الثالث فى كيفية اعادة اعتبار القليس اليه قانونا
- ١٩٥ المقالة الرابعة فيما يتعلق بالاضية التجارية وفيها عدة كتب
- ١٩٦ الكتاب الاول فى تنظيم المحاكم التجارية
- ٢٠١ الكتاب الثانى فى بيان وظائفها كم التجارة وخصائصها

- ٢٠٤ الكتاب الثالث في بيان المحاكم امام محاكم التجارة
٢٠٥ الكتاب الرابع في صورة اقامة الدعاوى المحالة على المحاكم الكبرى
الموكبة من الدعاوى التجارية
٢٠٧ تكملة قانون التجارة في المحاكم

• (خطا و صواب قانون التجارة) •

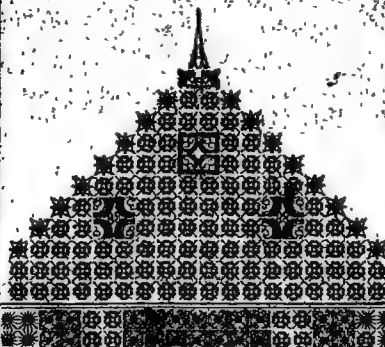
صفحة	سطر	خطا	صواب
٠٠٥	١٩	بعلامه	بعلامته
٠٣٠	٢٢	لاجراء	لاجراء
٠٣٢	٠٩	أن يتاجروا	أن يتاجروا
٠٤٠	١٠	الكتاب الشائع	الكتاب الشائع
٠٤٣	٢١	وعلى كل حال	وعلى كل حال
٠٤٧	١٥	كل فسخة	كل فسخة
٠٥١	٠٥	ذمة المحيل	ذمة المحيل
٠٧٣	٢١	ن لهم	لهم
٠٧٨	٠١	ان ربا يتجر	ان يتجر
٠٧٩	٢٧	تقرير	تقريره
٠٨٧	٢١	نسخة	ونسخة
٠٨٧	٢٥	أو سند ضامن	أو سند تعدد علم اخراجها الى البلاد الاجنبية
٠٨٩	٢١	لضائع	الضائع
٠٩٤	٢١	أو غـ	أو غير
١٠٣	٢١	لبطلانها	لقبطلانها
١٠٦	١٤	موخه	الحفا
١٠٦	٢٠	موخه	الحفا
١٠٨	١٢	لاخطار	الاخطار
١١٥	٠٧	يجب التبرى	يجب التبرى
١٥٩	٢٧	يزرها	يزرها
١٧٧	١١	زوال الآيلة	أو الآيلة
١٧٩	٢٥	فيجوز حسنه	فيجوز حسنه
١٨٣	٠٨	درالمبيع	ردالمبيع
٢٠١	١٦	الاعمال التجارية	الاعمال التجارية

تعريب قانون التجارة من اللغة الفرنسية
لحضرة رفاعة بن فاطم قلم الترجمة
وأعضاء قوميون
المدارس
المصرية

Mohamed
Elly pascha

1298





بسم الله الرحمن الرحيم

بصحة اللههم تجار تاراجه وبالصلاة والسلام على صفوة خلقه بضاغتنا
ناجحه فتضرع اليك اللهم بحفظ سائر رأس مال الوطن والبلاد في منحه
بالقوانين الجيدة أعلى عن ألا وهو الملك الجليل خديو مصر اسمعيل يسر
النهيم لأسباب مقاصده الخيرية الوثيقة واجعل توفيقه للفضل والعدل
رفيقه

أما بعد فهذا تعريب قانون أحكام التجارة وتقريره للافهام بأهل عبارة
أخرجته من الفرنسية الى الاعراب اخراج السيف من القراب اجابة
للاوامر العلية الخديوية واصابة لتكميل ترجمة قوانين نابليون الاقول
اميراطور الفرنسية لاسيما وان هذا القانون التجاري مما تمس اليه
الحاجة في غالب الاحوال والافاق حيث اتسعت الآن في مصر نادائرة
المعاملات بين أهالي الممالك الاوربية وكثرت التعاقبات فصار لا بأس
لأرباب التجارة بمعرفة قوانين المعاملة الجارية عند الاجانب بل صار
الاطلاع عليهم من بعض عقود التجارات معهم من الواجب فلهذا احسن ابرار

هذا القانون بالعريضة الى حين الوجود وصحت بطبعه ونشيطه بحماية
الحديد والاكرم مولى الكرم والجلود لازال انعامه على وطنه المنف اخلاقي
كمال الازدياد ولا يرح اسمه الشريف دائما معدودا في عصره بين أسماء الملوك
الاجياد وها هو التعريب

المقالة الاولى

• (في التجارة من حيث هي وفيها عدة كتب) •

الكتاب الاول

في التصيرين وفيه بنود

• (بند ١) •

يصف بالتاجر كل من تعامل على أعمال التجارة ويتخذها سرقة عادية راجع
بند ٦١٨ و ٦٩٩ و ٦٣١ من قانون التجارة

• (بند ٢) •

كل قاصر ذكر اكلن أو اتى خرج من الجرف من ثمان عشرة سنة كاملة
وأراد أن يفتن رخصة التصرف والاذن في التجارة بموجب بند ٤٨٧ من
القانون المدنى لا يساح له أن يشرع فيها ولأن يوصف بوصف الرشد بالنسبة
لعقد العقود التجارية مع غيره الا بشرطين

الاول أن يكون قبل الشروع فيها اذونا بالتجارة من أبيه ان كان له أب أو من
أمه ان لم يكن له أب أو كان أبوه ممنوع التصرف أو غائبا أو باذن من شورى
العائلة المصدق عليه باعلام من المحكمة المدنية عند عدم وجود الأب والأم
الثاني أن تسجل وثيقة الاذن وتقضى صورتها بالاصاق في محكمة التجارة
ببلدة سكنى هذا القاصر الذي يريد الشروع في التجارة راجع بند ٤٧٦
وبند ٤٧٧ و ٤٨٧ و ١١٢٥ و ١٠٨٠ من القانون المدنى و ٨٨٥
من قانون اقامة الدخاوى

• (بند ٣) •

يجرى منطوق البند السابق في حق القاصرين ولو لم يكونوا تجارا فباعتبار
جميع العمليات المتضمن على أنهم من متعلقات التجارة بموجب منطوق

بندى ٢٢٢ و ٢٢٣ من قانون التجارة وبندى ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢
من القانون المدنى و ١١١ من قانون التجارة

• (بند ٤) •

لا تعتبر المرأة بموجب الاصول تاجرة فى العرف الا اذا اذن لها فى ذلك زوجها
الرئيسى فان كان الزوج قاصرا عن سن الرشد فلا يصح ان تعد تاجرة الا باذن
المحكمة لها فى التجارة راجع بند ٢٢٠ و ٢٢٦ و ١٤٢ من القانون المدنى
وبند ١١٢ و ٥٥٧ وما بعده من قانون التجارة

• (بند ٥) •

اذا اعتبرت الزوجة تاجرة عرقية ما عدا ما عدا ان اذن زوجها ان تعتد العقود
المتعلقة بتجارة تجارها وفى هذه الحالة يكون زواجها متخاصما معها ومشتركين
فى التكافل طبعاً اذا كانا خليطين فى الاموال

ولا تعد الزوجة تاجرة عرفاً اذا كانت تسير قطعاً بتجارة زوجها بالبيع
المسمى فى عرف التجارة بالقطعى وكذلك لا تعد الزوجة تاجرة عرفاً الا اذا
اقتضت لنفسها تجارة غير تجارة زوجها فان كانت الزوجة قاصرة و ارادت
الدخول فى التجارة فانه يجرى العمل فى حقها بنظر بند ٢ ولو كان الزوج
بالغاً سن الرشد ورضى لها الدخول فى التجارة راجع بند ٥٧ و ٤ وما بعده من
القانون المدنى وبند ٤٦٠ وبند ٤٨٤ و ٤٨٧ و ١١٢٥ و ١٣٠٨ و ٢٠٨٥
و ٢١١٤ و ٢١٢٦ من القانون المدنى وبند ٩٥ من المحاكمات

• (بند ٦) •

يجوز للتجار القاصرين الماذونين فى التصرف كما سبق ان يرهنوا عقاراتهم
بأنواع الرهون التضمينية بل لهم ان يتصرفوا فيها بأنواع التصرفات بشرط ان
يكون ذلك بموجب الاصول المقررة فى بند ٥٧ و ٤ وما بعده من القانون المدنى

• (بند ٧) •

ويجوز أيضاً للنساء المعدودات قانوناً من ارباب التجارة ان يرهن عقاراتهم
رهن العادة أو رهن الضمان وأن يعنه وانما اذا كانت املاكهن
مشروطة جهازاً زوجية لهن عند الزواج على موجب قانون تجهيز الزوجة
فلا يجوز لهن رهنها رهن ضمان ولا تصرفهن فيها بائناً راجعاً عن ملكتهن

الاقبال المحمود والتميز والمذكورة في القانون المذكور
بندى ٢٢٢ و ١٠٥٨ مدينى

الكتاب الثاني

فيما يتعلق بقاير التجارات

• (بند ٨) •

يجب أن يكون لكل تاجر جريدة يومية يقيدها يوما بيوم ما عليه وما لمن
الدين وعمليات تجارته ومعاملته أخذًا وعطاءً وما يقبله من أوداق
الطوال وما يعطيه منها من نفسه أو تحت اذنه وما أشبه ذلك
وبالجمله فعليه أن يقيده في هذه اليومية جميع الوارد والمتصرف أياما كان
وفي آخر كل شهرين مقدار ما أنفق على منزله وهذه الجريدة اليومية ضرورية
بجلا في غيرها من الجرائد المتخذة للتجارة فانه ليست عملها في درجة الزوم
ويجب على التاجر أيضا أن يضع في محفظة جميع ما يرد من المكاتب المتعلقة
بالتجارة وأن يفتح جريدة يقيدها جميع الصادر منه في دفتر الصادرات من
المكاتب والرسائل من كل ما يتعلق بالمعاملات راجع بند ١٧٨٥ من
القانون المدينى وبند ٨٤ و ٩٦ و ١٠٢ و ١٢١ و ٢٢٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦
و ٥٩١ من هذا القانون وبند ٤١١ من قانون العقوبات

• (بند ٩) •

ويجب على التاجر أيضا أن يعمل كل سنة جردا بدقتر تاصيل بمصرفه ما يملكه
من عقارات أو منقولات ويحصى فيه أيضا ما عليه وما له ويحصى بعلاجه
الاعتيادية وينقله سنة بسنة في جريدته معتدة لذلك

(بند ١٠)

يجب أن يضع على كل من جريدة اليومية وجريدة الجردات السنوية طوته
وعلاصة المراجعة وأما دقتر قيد المراسلات والمخاطبات الصادرة فلا يلزم فيه
اجرا هذه الرسوم

ويجب فيما يكسب في هذه الجرائد أن يكون بحسب ترتيب التواريخ وان لا
يقتل الكتاب فراغ ولا يياض وان لا يكون فيها تغلرر ولا هوامش

• (بند ٩١) •

الجرائد الواجب تنظيمها بنطوق بندي ٨ و ٩ كما ذكر أعلاه يجب أيضا تبخيرها بالعدد ووضع علامة الطرية والمراسمة عليها باليمن أحد قضاة محكمة التجارة أو من عمدة التاجية المسجلة أيضا بالهاترة البلدية أو من أحد وكلائه على الوجه المعتاد وبدون دفع رسم وكل تأخير ملزوم بخصم هذه الجرائد من الضياع مدة عشر سنوات

• (بند ١٢) •

جرائد التجارة المنظمة على هذا الوجه يجوز اعتمادها للقاضي وأن تفضيها بحجة في القضاء بين التجار فيما يتعلق بالعاملات التجارية راجع بند ١٣٢٩ و ١٣٣٠ من القانون المدني وبند ١٠٩ من هذا القانون

• (بند ١٣) •

جميع الجرائد التي يجب على التجار تنظيمها على الوجه السابق إذا لم تستوف الشروط المتقدمة لا يجوز إيرادها عند المرافعة ولا تكون حجة في الأحكام التجارية بالنسبة لأربابها فضلا عما يقترب على المخالفة في أساسيات ذكره في حق جريدة المحكوم عليهم بالتقديم أو التماس راجع بند ١٣٣١ من القانون المدني وبند ١٧ و ٥٨ و ٥٩ من هذا القانون

• (بند ١٤) •

ليس للمحكمة أن تقبل الجرائد التجارية ولا دفاتر الجرد للاطلاع عليها ومناظرتها إلا في قضايا الموارث والأموال المشتركة بين الزوجين والقضايا المتعلقة بفسخ الشركات والقسم بين الشركاء وقضايا التفليس راجع بندي ٥١ و ٤٧ من هذا القانون وبند ٨١ و ٨٤ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٦٨ من القانون المدني

• (بند ١٥) •

يجوز للقضاة في أثناء المحاكمة أن يأمر واجبل الجرائد التجارية لا للاطلاع عليها ولا لتسريحها بل ليضربوا العكس كشف اللازم من محلها فيما يتعلق بدعوى الخصام راجع بند ١٣٥٣ من القانون المدني وبند ٢٥٤ مما كان

• (بند ١٦) •

إذا لم تقديم الجرائد التجارية للمحكمة أو طلبت إرجاعها بإعلام أو بأمر وكانت

محال الجرائد يرفع من محكمة التجارة المباشرة ولا طعن في الدعوى في الاستئناف
رسالة السيد واما بخصوصها الى محكمة التجارة التي بها عمل الجرائد فكيف على
ذلك أو يستنوا عنهم قاضي محال ذلك المحل في تراخي الصكوك المطالبين
فمنها واستمر احد بنهر ضرورة محضر محضوه ترسل الى المحكمة المباشرة
للدعوى راجع بند ١٠٣٥ محالكات

• (بند ١٧) •

انما ارضي خصم بان يقبل على نفسه ما في جرائد خصمه ويعتكم عليه بما فيها
فطلبت الجرائد من الخصم الا سرقا متع من تقديمها للاطلاع عليها والقاضي
أن يستخلف الخصم الراضي بقبول ما في الجرائد على ما يعلو فيها الفصل الحكم
بذلك راجع بند ١٣٦٦ من القانون المدني وبند ١٢٠ محالكات وبند ٣٦٦
خاتبات

الكتاب الثالث

في الشركات وفيه فصلان

الفصل الاول

في انواع الشركات وما يتعلق بها من الاحكام

• (بند ١٨) •

يتم عقد الشركة على قواعد الحقوق المدنية وعلى اصول التجارة
والاتفاقات بصحصول ما تراضي عليه الجانبان المتعاقدان راجع بندي
١٢٨٢ و ١٨٧٢ مدني

• (بند ١٩) •

الشركة التجارية المقترنة في المعاملات ثلاثة انواع
النوع الاول شركة المعاوضة المسماة شركة قول القيف أي الشركة الكلمة
النوع الثاني شركة المضاربة المسماة شركة القومنديت أي وكيل أرباب
المال لأرباب العمل
النوع الثالث شركة الوجوه المسماة شركة انويم أي الغير المتسبة لاسماء

الشركاء كالمقومة بالحرية والروحية) راجع بند ٧٠ وما بعده من المادة

• (بند ٥٠) •

شركة المخارضة هي المنظمة بين اثنين فأكثر يقصد المخارضة على وجه الشراكة

بينهم لغرض من الربح راجع بند ٢٩ و٣٠ و٣١ وما بعده من المادة

• (بند ٢١) •

يجوز أن تسمى هذه الشركة باسمها بعض الشركاء إلا إذا اشتهر بعنوانهم

دون غيرهم من التوفيق الذين ينقطع تسميتهم إن كانت قد سميت بأحدهم

فلا يعبرون في اسم الشركة التجارية فيما يترتب عليها من الأحكام وليس

المترقبون لهم محل في عنوانها راجع بند ٢٢ و٢٣ و٢٤ تجاري

• (بند ٢٢) •

فالشركة تفتت اسم كل بموجب تأسيس عقد شركة المخارضة المشتغل على

أسماؤهم هم متضامنون في جميع عقود الشركة وتعهدها ولو في حال ما إذا

وضع أحد الشركاء امضاه على عقد من العقود بشرط أن يكون ذلك العقد

باسم الشركة راجع بند ١٨٦٢ مدني

• (بند ٢٣) •

تتخذ شركة المخارضة من شركائها واحداً وعدة شركاء مسؤولين ومتضامنين

وهو الجانب الأقل مع شرك واحد أو عدة شركاء افعين للمال وهو الجانب

الثاني المسمى في الشركة الشريك بالمال أو الشركاء بالاموال وتكون ادارة

حركة هذه الشركة تحت عنوان واحد بتسعة واحد معلومة وبشرط أن

تكون ادارتها في يد شرك واحد وأيدي عقد من الشركاء المسؤولين

المتضامين (يعني من أصحاب العمل لامن أصحاب المال) راجع بند ١٢٠٠ مدني

• (بند ٢٤) •

إذا كان في الشركة عدة شركاء متضامنون واسطلموا على تسعة واحدة

بعنوان واحد لاسم الشركة مواسكا أو اكلهم يديرون حركة المصلحة معا

أو كانت ادارة حركتها مفوضة لواحد أو عدة للادارة بالنسبة عن الجميع كانت

هذه الشركة في آن واحد محتلفة أي شركة مخارضة بالنسبة لهم جميعا وشركة

مضاربة بسيطة بالنسبة لأرباب الأموال الذين هم شركاء بالمال فقط

• (بند ٢٥) •

لا مدخل للشركاء بالمال في مسؤولية مصلحة الشركة فلا يكون أمضاؤهم معنذابه فيما يخص الالتزامات والعقود المتعلقة بمصلحة الشركة راجع بند ٢١ و ٢٢ تجارى

• (بند ٢٦) •

لا يسرى على الشريك بالمال في خسارة الشركة الا بقدر ما دفعه أو ما التزم بدفعه من المال للشركة راجع بند ١٨٦٨ مدنى

• (بند ٢٧) •

ليس للشريك بالمال أن يقد عقد يخص مصلحة الشركة ولأن يستقدم في أى مصلحة من مصالحها ولو بوظيفة وكيل

• (بند ٢٨) •

وفي حالة ما إذا ارتكب الشريك بالمال ما نهى عنه في انبذ السابق لزمه أن يكون متضامناً أسوة بأرباب شركة المفاوضة وعليه ما عليهم في جميع ما يخص الشركة من حقوق وعقود في كل ما يترتب عن عقودهم أمضاها في شركة إدارة الشركة ثم انه يجوز على حسب كثرة ما صدر عنه من العقود بطريق الفضول أو على حسب جسامته ما يترتب على عقودهم من السقاة ان يحكم عليه بالتزام اشتراكه في التضامن والتكافل بالنسبة لجميع ما يخص معاهدات ومشارطات جهة الشركة أو الزامه بالتضامن والتكافل في البعض دون البعض بحسب اقتضاء الأحوال وهذا الجواز بالنسبة لما يصد عنه من العقود والشروط والعمليات

وأما ما يصد عنه في مصلحة الشركة من التنبيهات والنصائح واعطاء الآراء وعلايت الدفاتر وما يجبر به من ضبط وربط المصلحة فلا شئ من ذلك يوجب الزامه بالتضامن والتكافل

• (بند ٢٩) •

لا يصح أن تكون شركة الوجوه مسماة بشبهة المتعاقدين فلا تعنون باسم أحد من الشركاء راجع بند ٢٧٠ و ٢٧١ تجارى

• (بند ٢٠) •

وانتم انتمى شركة الوجود بموضوع غرضها المقصود من عملتها

• (بند ٢١) •

وتكون ادارتها بوكلاء مفوضين الى أجل معلوم فابقيين للابقاء والعزل سواء

كافوا من الشركة أو من غيرهم بأجر أو مجاناً

• (بند ٢٢) •

وليس على هؤلاء الوكلاء المباشرين شركة هذه الشركة مسؤولية الا فيما يتعلق

بأجره اداؤهم أو رتبهم في التوكيل ولا يجوز ان يعقدوا بوصف شركة

اذاؤهم أى عقد خاص بهم أو فيه ضمان على الجمعية مما ليس في دائرة اذنتهم

• (بند ٢٣) •

وليس على الشركاء في هذه الشركة من الخسارة الا بقدر مبلغ مساهمتهم فيها

• (بند ٢٤) •

ينقسم رأس مال شركة الوجود الى سهام بيل والى اجزاء مهمام أى اقتسام

متساوية القيمة

• (بند ٢٥) •

ثبت ملكية السهم للشريك باعطائه سنداً تحت يده

وفي هذه الحالة لا ينقطع اسم الشريك من الشركة الا باسقاط ذلك السند عن

يده وأيلوته لغيره بالتسليم للغير

• (بند ٢٦) •

وقد ثبت ملكية المهمام بالتسجيل في جرائد الشركة وفي هذه الحالة لا يكون

خروج الشريك من الشركة وصحة فروغه لغيره الا باسقاط بعض منه أو من

وصحبه المفوض في ذلك بقيد انتقال السهام من يده الى غيره بالتسجيل في

سجلات المحلة

• (بند ٢٧) •

لا يعتبر تأسيس شركة الوجود الا باذن والى الامر وتصديقه على سند عقدها

المنية عليه ويجب أن يكون تصديق والى الامر عليها على الوجه المشرط في

قوانين الادارة العمومية راجع بند ٢٩ وما بعده و ٥٠ و ٥١

تجارى

• (بند ٢٨) •

• (بند ٣٨) •

يجوز أيضا في حال شركة المضاربة أن ينقسم المصنم لكن بدون أن يغير يحصل في الأصول الخاصة بحقيقة نوعها راجع بند ٣٤ تجارى

• (بند ٣٩) •

يجوز أن تكون شركات المفاوضة وشركات المضاربة التي بين المتعاقدين محررة بسندات في الحكومة أو بسندات ذاتية بدون توسط عليها امضاء المتعاقدين لكن يشترط في هذه الحالة الأخيرة أن تكون على طبق منطوق بند ١٢٢٥ من القانون المدني راجع بند ٢٠ و ٢٣ و ٤١ وما بعده و ٤٩ و ١٢٢٥ و ١٢٤١ و ١٣٤٧ و ١٨٤٤ مدنى

• (بند ٤٠) •

لا يعتبر عقد تأسيس شركة الوجوه الا ان كان بسندات محررة في الحكومة راجع بند ١٣١٧ مدنى

• (بند ٤١) •

لا تسع البيئة ولا تكون حجة فيما يخصها ويغير منطوق ومفهوم سندات الشركة ولا فيما يخص ما يدعى من الاتفاقات الحاصلة قبل كتابة السند وعند كتابته أو بعدها ولو كان في مقدار دون خمسمائة قرنة راجع بند ٣٩ تجارى وبند ١٣٤١ و بند ١٨٤١ مدنى

• (بند ٤٢) •

متى تأسست شركة المفاوضة أو شركة المضاربة وتحررت سنداتهما في الحكومة أو بين الشركاء امضاءاتهم وجب أن يستخرج خلاصة السندات قبل مضي خمسة عشر يوما من تحريرها لتعرض الى قلم تحريران محكمة التجارة التي بالقسم الذي يكون فيه يت تجارة الشركة لتسجل في دفتر القلم وبصيراعلانه واصقة في محل جعية المحكمة التجارية بمدة ثلاثة شهور

فاذا كانت بلجية الشركة عتة سيوت تجارية في اقسام متعددة فتسليم خلاصة السندات وقيدھا ونشرھا لتطبق بصيراجراؤه في المحكمة التجارية بمن كل قسم فيه يت الشركة وفي كل سنة في ابتداء السنة الشمسية يجب على مدير الجهة أن يعين طبقا للقرار الاخير وقبعة أو عدة وفاتح

ليدورج فيها خلاصات سندات شركات المفاوضة والمضاربة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير تأسيسها ويذكر مدير وهذا الوقائع قيمة رسوم طبعها في وقتهم ويكون انبأ درجها في الوقائع ياخذ نسخة من الوقائع عليها شهادة مدير الوقائع وتصدق بمدة الناحية لتسجيل في محل التسجيل قبل انقضاء ثلاثة شهور من تاريخها

وهذا الأصول الرسمية يجب اتباعها وبراء المخالفة فيها الحكم بالغائها في حق من لهم مدخل فيها ولكن لا يصح أن يكون بطلان العقد بهذه المخالفة مطعنا من أربابها لتقويت حقوق غيرهم من أرباب الحقوق الذين ليس لهم دخل في ذلك راجع بند ١٠٢٩ محاكمات

• (بند ١٢) •

يشترط في الخلاصة المذكورة أن تشمل على أسماء الشركاء وألقابهم وأوصافهم ومساكنهم ما عدا أصحاب المساهم والشركاء بالاموال

وعلى موضوع وغرض تجارة الشركة وعلى بيان الشركاء المأذوقين في اجراء حركة التجارة وفي ادارتها وفي الامضاء بالتوكيل عن جمعية الشركاء وعلى مبلغ الاموال التي صار تسليمها أو يصير تسليمها لمن سهام للمفاوضة أو مال للمضاربة

وعلى التاريخ المحدود لابتداء التجارة والتاريخ المحدود لانتهائها راجع بند ١٨٥٦ وما بعده مدني

• (بند ١٤) •

يصير امضاء الخلاصة المذكورة المستخرجة من شروط جمعية الشركة من الموثق المأذون بالتوثيق اذا كانت السندات محزنة في الحكومة ويصير امضاءها لمن جميع الشركاء في شركة المفاوضة ومن المضاربين المتضامنين أو من المديرين لحركة المصلحة في شركة المضاربة سواء كانت منقصة الى سهام أو غير منقصة

• (بند ١٥) •

يشترط في انعقاد شركة الوجوه أن تاذن الدولة في تأسيسها بصدر أمر فيجب

اعلان الامر واسمها مع سند الشركة في محل محكمة التجارة قبل مضي خمسة عشر يوما مضي من تاريخه

• (بند ٤٦) •

إذا انقضى الميعاد المحدود لشركة من الشركات وأراد الشركاء استقرارها فإنه ثبت باقواها باعلان صادر عن جمعية الشركاء باجماعهم في ذلك ويجب في هذا الاعلان اجراء الشروط الرجعية المقررة في بنود ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ وتجري هذه الشروط الرجعية أيضا في جميع الوثائق المحترفا فيها فسخ الشركة قبل حلول مدتها المحدودة في سند تأسيسها وفي تغيير أحد من الشركاء أو استعفائه وفي كل ما يحدث في الشركة من عقود وشروط وفي كل تغيير وتبديل لموضوع الشركة فكل هذا تجزئ فيه الشروط الرجعية المذكورة

وفي حالة ما إذا أهمل اجراء هذه الشروط الرجعية يجب تطبيق منطوق الجزاء المعين في بند ٤٢ من هذا القانون

• (بند ٤٧) •

وقد أجازت القوانين زيادة عن الشركات الثلاثة المذكورة نوعا رابعا وهو شركات المحاصة والمراجعة التجبرية راجع بند ١٩ وما بعده تجارى

• (بند ٤٨) •

وموضوع هذه الشركات عملية متجبرية أو عدة عمليات متجبرية وتتخذ بالاتفاق على المحاصة في الارباح بحسب الشروط التي وقع عليها التراضى بين الشركاء راجع بند ١٨٤١ مدنى

• (بند ٤٩) •

وهذه الشركات التجارية المبنية على المحاصة يجوز انباتها عند التداعى بالكشف من جرائدها والاطلاع على المراسلات بين أربابها أو بشهادة اللجنة إذا ظهر للقاضي سماع شهادتهم

• (بند ٥٠) •

ولا يشترط في شركات المحاصة المتجبرية ما اشترط في حق غيرها من الشروط الرجعية لتأسيسها راجع بند ٢٩ وما بعده و ٤٢ وما بعده و ٤٦ تجارى

الفصل الثاني

في وقوع النزاع بين الشركاء وكيفية فصله

• (بند ٥١) •

يصير فصل أي نزاع بين الشركاء في شخص من الشركة بتعيين محكمين معينين من أهل الخبرة راجع بند ٦٠ تجاري وبند ١٠٠٠ محاكمات

• (بند ٥٢) •

إذا حكم مجلس المحكمين بحكم جاز للمتطلب طلب إعادة الدعوى في مجلس الاستئناف أو رفعها إلى مجلس الفسخ ما لم يكن قد شرط على نفسه في سند التصكيم أنه بعد حكم المحكمين لا يكون له حق في الالتماس المذكورة راجع بند ٦٢ تجاري وبند ١٠١٥ محاكمات

• (بند ٥٣) •

يكون تعيين المحكمين بوثيقة بالامضاء الخصوصي أو بوثيقة من قلم التوثيق الرسمي أو بوثيقة محكمة ليست على صيغة قطع الحكم أو بالتراضي بين الاخصام في المحكمة على تعيين فلان وفلان للتصكيم راجع بند ٥٥ تجاري وبند ١٠٠٥ وما بعده محاكمات

• (بند ٥٤) •

يقدّر لحكم المحكمين ميعاد معلوم بمعرفة الخصمين من وقت تعيين المحكمين فإذا لم يقع التراضي بين الخصمين على مدة الحكم يصير تقدير المدة بمعرفة القضاء

• (بند ٥٥) •

إذا امتنع أحد الشركاء أو عتقه منهم عن تعيين المحكمين وجب تعيينهم ربما بمعرفة محكمة التجارة راجع بند ١١٢ محاكمات

• (بند ٥٦) •

يسلم الاخصام سنداتهم وأوراقهم للمحكمين بدون حكم المحكمة في ذلك راجع بند ١٠١٩ محاكمات

• (بند ٥٧) •

إذا تأخر أحد الشركاء عن تسليم ما تحت يده من السندات والاوراق جبر من

٢٥
مجلس التكميل على تسليمها في سبعة عشر يوماً زاجع بند ١٠٠٩ محاكمات

• (بند ٥٨) •

للمحكمين أن يعطوا نسخة بطوريل الميعاد لتسليم السندات والاوراق اذا
دعت الحاجة لذلك

• (بند ٥٩) •

اذا لم يحصل تجديد مهلة تسليم السندات والاوراق أو انتهت المهلة الجديدة
حكم المحكمون ونوا حكمهم على مجزء ما استلموا من الاوراق والسندات
التي استلموها راجع بند ١١٤ محاكمات

• (بند ٦٠) •

اذا انقسمت آراء المحكمين نصفين عينوا محكماً ثالثاً عليهم ان لم يكن معينا
في سند التكميل فاذا وقع الاختلاف بين المحكمين في الحكم الرائد ولم يتفقوا
على واحد صار تعيينه بمرقة محكمة التجارة

• (بند ٦١) •

يجب فيما استصوبه مجلس المحكمين من القرار أن يذكر والسبب الذي ينوبه
عليه وان استلموا في قلم كتابة محكمة التجارة
فيصير الحكم بيمين طرف المحكمة بدون تغيير ولا تبديل ثم يسجل بموجب أمر
سهل بسيط من رئيس المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ وروده في قلم
كتابة المحكمة راجع بند ١٠١٩ محاكمات

• (بند ٦٢) •

تسرى تلك الاحكام السابقة على أبي شركة المتوفين وورثتهم ومن لهم طليمهم
حقوق وديون راجع بند ١٠١٢ محاكمات

• (بند ٦٣) •

اذا كان للقاصر من منفعة في التداعي فيما يخص الشركة التجارية لا يجوز
لوكيل أن يتنازل عن حقه في طلب استئناف الدعوى التي حكم فيها لمجلس
التكميل راجع بند ٥٢ تجاري وبند ١١٠ محاكمات
(تنبه) من بند ١٠ الى غاية بند ٦٣ صار نسخه بموجب لائحة ١٦ يولييه
الى ٢٣ منه سنة ١٨٥٦ ميلادية وصورتها

• (التذييل الأول للكتاب الثالث المتعلق بالشركات) •
 في الجمعيات المختلفة وأحكامها بالنسبة لما تجدد في قانون ١٦ شهر يوليو سنة ١٨٥٦ في شركات المضاربة بالسهم والحصص وهو خمسة عشر بنداً
 • (بند ١) •

ليس لشركة المضاربة أن تقسم رأس مالها إلى سهام ولا تقسوا أقل من مائة
 فرك السهم فيما إذا كان رأس المال لا يتجاوز مائتي ألف فرك ولا أقل من
 خمسمائة فرك إذا كان رأس المال زائداً عن القدر المذكور
 ولا تعتبر شركات المضاربة مؤسسة تأسيساً قطعياً إلا بعد علم قيود المساهمين
 رأس مال الشركة وتوريد ربع قدر السهام المتقدمة من كل مساهم
 وكل من تقييد أسماء المساهمين وبيان توريدهم بصيرانية بإعلام مدير الشركة
 بوثيقة موثقة رسمياً ويرفق بهذه الوثيقة قائمة أسماء المساهمين وكيفية قاطعة
 التوريد وسند الشركة وهذا الإعلام وما مع من السندات يقدم لأولى جمعية
 عمومية تعقدت بصفته

• (بند ٢) •
 سهام شركة المضاربة تكون بأسماء أو بأبواب إلى تمام وقام رأس المال

• (بند ٣) •
 المساهمون في شركة المضاربة ضامنون لدفع رأس مال ما تعهدوا به من السهام
 بتسلمه ولو وقع الاتفاق على خلاف ذلك
 وجميع السهام والحصص لا يجوز نقلها من أسهمهم ببيع ولا شراء إلا بعد وفاة
 شخصي رأس المال

• (بند ٤) •
 إذا قدم أحد شركاء المضاربة في مصلحة الشركة شيئا من الاعيان غير النقود
 أو شرط لنفسه منفعة خصوصية في الشركة وجب على جمعية عموم المساهمين
 أن يقوموا العين أو المنفعة بالنقود بالتحقيق التام ولا يكون تأسيس الشركة
 قطعياً إلا بعد استنوابه والقرار عليه في الجمعية المتأخرة العمومية وقراراتها
 إنما تكون بأغلبية آراء المساهمين الحاضرين
 ويجب أن تشغل هذه الأغلبية على ربع المساهمين وربع مال الشركة النقدي

الشركاء الذين همو الأعضاء أو اشتركوا في التأسيس منافع يدر ثمر أرباحهم
أو التناجح بحرفة الجمعية ويحوز حصة من أرباحها وأن يكون لهم رأي ولا أن
يخاطبوا في الجمعية

• (بند ٥) •

يترتب في كل شركة تضاريف مساهمة شوري ملاحظة ويكون أعضا مجلسها
لا يتصرفون عن خمسة من المساهمين ويكون تعيين هذه الشوري بحرفة جمعية
عموم المساهمين عقب تأسيس الشركة القاطن وقيل فتعيل أموال الشركة
ويحوز تجديد أرباح الشوري المذكورين كل خمسة سنوات بالاكل ولكن
أولى شوري لا يصير ترتيب أعضائها الا لسنة واحدة

• (بند ٦) •

كل شركة تضاريف مساهمة لم تكن مؤسسة على مقتضى الاحكام المذكورة
في البند السابعة باطلا لا يفتقعا يترتب عليها من التناجح بالنسبة للشركاء
الداخلين في الشركة

• (بند ٧) •

اذا صار تشاخص الشركة بمنطوق البند السابق فاعضا شوري الملاحظة يجوز
أن يحكم عليهم بالمسؤولية والتضامن مع المديرين لحركة الشركة فيضمنوا جميع
العمليات التي حصلت بعد انقضاءهم للشوري وكذلك يجوز الحكم بمسؤولية
التضامن على من قدموا من مؤسسي الشركة كمنه من الاعيان أو من
اشتركوا في تأسيسهم منافع خصوصية

• (بند ٨) •

ونظرة أعضا شوري الملاحظة تقتضي دفاتر الشركة ومنذ وق مالها ومحافظ
أوراقها وجميع أرباحها المقررة وفي كل سنة يتقنون تقرير الجمعية العموم
فيما يخص برود صالح الشركة وفيما يستمرونه من توزيع الارباع عند
الصرف بحرفة مدير الشركة تحكم القامات

• (بند ٩) •

يجوز لشوري الملاحظة أن تطلب انعقاد الجمعية العمومية عند الاقتضاء
ويجوز لها أن تطلب فسخ الشركة بالتعاضد من المحاكم التي رخصها ذلك

• (بند ٤٠) •

كل عضو من أعضاء شؤري الملاحظة متضامن مع المديرين لحركة كاهن
ضامن بالذات في الحالتين الاتيتين
أولاً إذا كان يحصل ارتكاب خطأ فاحش في دفاتر الجسر ويهاضر الشركة
والأجانب الذين لهم حقوق عليها وكان يعلم ذلك
الثاني إذا ربي توزيع الارباح التي لم يصير التصديق عليها بالصحة في دفاتر
الجسر المخزونة على الاصول وكان يعلم حقيقة الحال

• (بند ١١) •

جزاء اخراج سهام أو اقساط سهام من شركة مؤسدة على خلاف ما هو مقرر
في بندي ١ و ٢ من هذه اللائحة الحبس وأقله ثمانية أيام وأقصى ستة
أشهر مع دفع غرامة لا تتقص عن خمسمائة فرنك ولا تزيد عن عشرة آلاف فرنك
وقد يكفى في الجزاء بالجسر فقط وبالغريم فقط وهذه الجزاء آن تجري أيضاً
في حق مدير الشركة الذي يشرع في اجراء عمليات الشركة قبلي دخول
مشورة الملاحظة والاشتغال بوظائفها

• (بند ١٢) •

التصاوة في السهام واقساط السهام التي قيمتها أو طريقتهما مخالفة لاحكام
بندي ١ و ٢ من هذه اللائحة أو التي لم يصور يدخسها طبقاً للبند ٣
جزاء قاعها تغريم خمسمائة فرنك الى عشرة آلاف فرنك
ويجوز في هذا الجزاء كل من يشترك ويتداخل في هذه التجارة المذكورة ومن
يعلى قيمة هذه السهام بشرها في المقشورات العمومية

• (بند ١٣) •

يجازى بالجزاء المقرر في بند ٤٠٠ من قانون الحدود والعقوبات ويكون
ممنزلة من ارتكبوا ذنب التعيل والتدليس والنصب بجميع الأشخاص
الاتي ذكرهم
أولاً كل من نال القيد في دفتر المساهمة أو نال توزيع السهام باظهار القيد
أو التوزيع بدون قيد ولا توزيعاً وبشراسمه زوراً فيها في المساهمين
والموردين

ثانياً كل من رغب التمتع في الدخل في المساهمة أو في توزيع عن المساهم
تدليسه في ترتيب في المطبوعات أسماء أشخاص بدون أصل سواء دخلوا في
الشركة أو خرجوا على الدخل فيها بأي عنوان
ثالثاً كل مدير لشركة الشركة في غيبة دفتر الجرد أو بعد جرد من وردهم بين
المساهمين أو باحاليست مكتسبة في الحقيقة للشركة

*(بند ١٤) *

في حالة ما إذا كان المساهمون في شركة المضاربة متضاربين بالمال واقتضت
مصطنعهم العمومية أن يكون بينهم وبين الناظر أو بين أحداً أعضاء شوري
الملاحظة دعوى لهم أو عليهم فإنه يجب عليهم في هذه الحالة أن يوكلاوكلاً
من طرفهم بصير تعيينهم بعرفة الجمعية العمومية
فإذا كانت المحكمة خاصة ببعض المساهمين لكونهم مدعين أو مدعى عليهم
فوجب تعيين الوكلاء بانتخاب جمعية من المساهمين الداخلين في التداخي
فإذا امتنع مانع من تعيين الوكلاء بعرفة الجمعية العمومية أو الخصوصية
يقوم الأمر في تعيينهم للمحكمة التجارية بناء على من يتبادر بالطلب في
المحكمة

ومع تعيين الوكلاء فكل مساهم له الحق أن يحضر بنفسه في مجلس القضاء
بشرط أن يتحمل على نفسه جوارف توسطه

*(بند ١٥) *

يجب على جميع شركاء المضاربة المساهمة الموجودة الآن وليس مرتباً فيها
شورى ملاحظة أن ترتيب هذه الشورى في مدة ستة أشهر اعتباراً من إعلان
هذه اللائحة

ويكون ترتيب هذه الشورى على مقتضى منطوق بند ٥
وأما جميع المشورات الموجودة في الشركات قبل صدور هذه اللائحة والتي
ترتب بعدها الاجراء منطوق بند ٥ المذكور فلهم حق في أن يجروا منطوق
بندى ٨ و ٩ وهم تحت المسؤولية المقررة في بند ١٠
فإذا قصرت شركة من الشركات في ترتيب شورى الملاحظة في أثناء المدة
الموجلة لذلك كان لكل مساهم حق أن يتطلب فسخ الشركة ولكن لا مانع

من تطويل الميعاد بمرقة الحاكم اذا ظهر لديهم مقتنيات احوال تخص
بذلك

ثم ان بند ١٠٤ يدير تطبيقه على الشركات الموجودة الآن

التفصيل الثاني

كتاب الثالث

في شركة المسؤولية المحدودة وأحكامها بالنسبة لما تعهد في قانون ٢٢ شهر مايو
سنة ١٨٦٢ وفيما يتولد

• (بند ١) •

يجوز بدون الاذن اللازم في بند ٢٧ من قانون التجارة عقد شركات تجارية
لا يكون كل شرك فيها ضامنا لزيد من القدر الذي دفعه من المال في
الشركة

وتسمى هذه الشركات شركات المسؤولية المحدودة

وتجوز عليها أحكام بنود ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من
قانون التجارة

وتكون ادارة هذه الشركات مفوضة لوكيل واحد أو عدة وكلاء يتضربون
للادارة من الشركة كاستمعة معلومة فابطن للاقامة والعزل بتقابل أو بمجانا

• (بند ٢) •

لا يجوز أن يكون عدد الشركاء في هذه الشركة دون سبعة

• (بند ٣) •

لا يجوز أن يزيد رأس مال الشركة عن عشرين مليون فرنك ولا يجوز أن
يكون السهم فيها دون مائة فرنك اذا لم يتجاوز رأس مالها عن مائة ألف فرنك
ولا أقل من خمسين فرنك اذا تجاوز رأس مالها ما ذكر

وتقيد السهام على أسماء الشركاء المساهمين الى غلام استيفاء المطلوب ولا
تجوز التجارة في السهام أو الاقساط الا بعد توقيع خمس رأس المال في
مستودعها

وكل مساهم ضامن في الشركة بقدر ما دخل به فيها من الاسهم ما لم يشترط

خلافه في غير الشرط

• (بند ٤) •

لا تعتبر شركة المسؤلية المحدودة مؤسسة تأسيساً قطعياً إلا بعد علم قداماء المساهمين برأس المال وتوريد قدر ربع المال نقداً ويثبت قسداً المساهمين وتوريدهم بأعلام المؤسسين الموثق بوثيقة رسمية ويرفق بهذه الوثيقة طائفاً بأسماء المساهمين وطائفة التوريط وسند الشركة وهذا الأعلام وما ضمن السندات يصير تقديمه لمجلس أول جمعية عمومية

• (بند ٥) •

إذا قدم أحد شركاء المسؤلية المحدودة في مصلحة الشركة شيئاً من الأعيان غير النقود أو شرط لنفسه منفعة خصوصية في الشركة وجب على جمعية عموم المساهمين في العقد الأول بجمعية أن يقوموا الأعيان أو المنافع بالتقديرات المتفق التام ولا يصحكون تأسيس الشركة قطعياً إلا بعد استصوابه والقرار عليه في جمعية عمومية أخرى في شأنه من بعد الطلب وقراراتها تكون بأغلبية آراء المساهمين الحاضرين ويجب أن تستقل هذه الأغلبية على ربع المساهمين وربع مال الشركة النقدي والشركاء الذين دفعوا أعياناً أو اشتروا أنفسهم منافع يصير تقوم أعيانهم أو المنافع واستصوابها بجمعية الجمعية ويجوز حضورهم فيها دون أن يكون لهم رأي ولا أن يدخلوا في الأغلبية

• (بند ٦) •

وعلى كل حال فيطلب المؤسسون للشركة ترتيب جمعية عموم بعد اثبات قيدية أسماء الشركة وتوريدات ربع المال نقداً وهذه الجمعية العمومية يصير انتخاب أموري الإدارة الأول ويتنصب أيضاً للسنة الأولى الوكلاء المختصين ترتيبهم بمقتضى بند ١٥ الآتي

ولا يجوز أن تزيد مدة تعيين أموري الإدارة عن ست سنوات ويجوز تجديد انتخابهم إلا إذا تقرر خلاف ذلك

ثم إن هذا كمررة بالجمعية متى صدقت على قبول أموري الإدارة والوكلاء باحضارهم في المجلس من يوم هذا التصديق يصير ثبوت الشركة وتأسيسها

* (بند ٧) *

يجب أن يكون للموردى الادارة ملكية سهام تبلغ جزأ من عشرين من رأس مال الشركة منقسمة بينهم الى حصص متساوية يقسمها لهم المكونة لجزء من عشرين من المال على مقابلة ضمان حسن حركة ادارة المحلطة وتكون سندات السهام مقيدة بأسمائهم بالملكية مشترطة فيها عدم الانتقال بنوع من التصرفات محض على ان يتم دفعة منصوصا فيها على عدم التصرف بالبيع والشراء ووضع في صندوق الشركة

* (بند ٨) *

يجب على مأمورى الادارة قبل مضي خمسة عشر يوما ان يقيموا تأسيس الشركة أن يضعوا فى علم التصرفات محكمة التجارة الاوراق الآتية
أولا نسخة من سند عقد الشركة وسند أسماء المساهمين فى رأس المال ورفع
الربع نقدا

ثانيا صورة قرارات الجمعية العمومية وعليها تصديقهم فى الاحوال المذكورة فى بنود ٤ و ٥ و ٦ ونسخة من قائمة أسماء المساهمين مشقة على اسم كل واحد منهم وتبناه واصافه ومسكنه وعدد سهامه وكل انسان له حق فى أن يحيط علمه هذه السندات المذكورة اعلاه بل يجوز له أن يخرج منها صورة لتكون تحت يده بشرط أن يدفع ما على اخراجها من الرسم ويلزم أيضا طبع صورة هذه السندات وتعليقها على أبواب مكاتب الشركة على وجه ظاهر مشاهد

* (بند ٩) *

قبل انقضاء مدة الخمسة عشر يوما المذكورة اعلاه يجب اخراج كشف من قرار الجمعية العمومية ومن السندات المذكورة فى البند السابق ليصير نشرها وتعليقها على الوجه المبين فى بند ٢ من قانون التجارة ويشمل هذا الكشف على أسماء مأمورى الادارة وألقابهم واصافهم وسماكنهم وبيان اسم وموضوع الجمعية والغرض المقصود منها ومركز ادارتها ويبين فيه أنهم اشركه مسؤولية محدودة ومقدار مال الشركة من تقود وأعيان وقدر الاقساط التى تستلزم من الربح على ذمة التقود الاحتياطية

وتنقذ السندات باسمها وانتهاء مدتها وتاريخ وضع سنداتها في قلم تحريرها
محكمة التجارة على موجب بند ٨

وهذا المكشوف يكون محاسباً من مأموري إدارة الشركة

(بند ١٠)

يجري العمل ببندى ٨ و ٩ في السندات والقرارات الصادر من الجمعية
العمومية في كل ما يتعلق باصلاح قوانين وتعليم الشركة نحواً أو آيها
وتطويل مدتها زيادة عما هو مبطل في سند تأسيسها أو فضها قبل علم هذه
المدة وكيفية تسوية حساباتها فتتبع في هذا كله رسوم البذنين السابقين

(بند ١١)

جميع ما يصدر من شركة المسؤولية المحدودة من سندات وحوافظ وإعلانات
ومشورات وغير ذلك من المستندات يجب أن يكتب عليها هذا العنوان
الآتي بالقلم الغليظ (شركة المسؤولية المحدودة) مع بيان قدر رأس مال
الشركة

(بند ١٢)

يلزم في كل سنة بالاقبل عند الجمعية العمومية في الوقت المحدود في قانونها
الاساسى وكذا يجب النص في القوانين الاساسية على عدم السهام المجوز
للشركاء بوضع يده عليها بوصف الملكية أو بوصف التوكيل أن يكون من
أرباب الجمعية العمومية ويبين قدر الأراء المخصصة لكل مساهم بالنسبة
لقدر عدد سهامه الحامل لها

وانما في أول انعقاد الجمعيات الاول العمومية لهذه الشركة بقصد أن ترتب
على موجب بنود ٥ و ٦ الاحوال المذكورة في هذه البنود يكون لكل
واحد من المساهمين له رأى في الجمعية

(بند ١٣)

في جميع اجتماعات الجمعية العمومية تؤخذ القرارات بموجب أغلبية
الأراء

ويلزم تقييد الحاضرين المساهمين في قائمة يبين فيها أسمائهم ومساكنهم
وعند ما أتى الواحد منهم من الاسهم ويصدق على هذه القائمة أعضاء الجمعية

العمومية وتوضع حسب الشركة المكونة ليطاع عليها كل من ربح

• (بند ١٤) •

بأنهم أن تكون الجمعية العمومية لهذه الشركة مؤلفة من عشرين مساهمين لهم
الصفة على دفع مال الشركة كذا كثر من الربع فإذا نقص عدد أرباب الجمعية
من أصل الربع وجب طلب عقد جمعية أخرى لتدبر أعمالها حتى وتقطع
الحكم أما كانت حصة المساهمين الخمسين في مالها ولو نقصت عن القدر
المعنى

ولكن الجمعيات العمومية التي تقدمت ذكرها على الغرض المذكور في البند
الخامس وعلى تعيين ما موري الإدارة تأمل في تلك القوانين الأساسية وعلى التماس
بقاء الجمعية زيادة عن مدها المحددة أو التماس تمديد قبل انقضاء هذه المدة
لا تكون جمعيات مقبولة الرأي مقترارها إلا إذا كان أربابها عشرين
المساهمين لهم على نصف مال الشركة فأكثر من النصف وإذا زاد أكثر
الجمعية على الغرض المذكور في البند الخامس تعدد أربابها الذين هم عبارة
عن نصف المال فأكثر يعتبر نصف المال بالنسبة اليهم فقط من الأصناف
والموجودات المقومة بدون أن يشترط في هذا الأصناف تحقيق تقويمها

• (بند ١٥) •

تعين الجمعية السنوية وكلاً أو عدة وكلاً من أرباب السهام أو غيرهم لعمل
تقرير تقيس بتقديم الجمعية السنة الآتية فيما يتعلق بحالة الشركة وميزانها
وحسابات مأموري إدارتها

فكل قرار من جهة العموم مصدق على الميزانية والحسابات بدون قرار من
الوكلاء المأمورين بعمل التقرير يكون لاغياً لا يعتد به

فإذا لم يعين التقرير أحد من طرف الجمعية أو حصل عذر مانع من تقيسهم
وتقرير تقريرهم أو صار تعيينهم فاستعوا من ذلك يجب أن يطلب تعيينهم
أو استبدلهم بموجب أمر من محكمة التجارة التي مركز الشركة وهذا الطلب
يكون ممن لهم حق ومنفعة بحضور مأموري الإدارة بخطاب رسمي

• (بند ١٦) •

للوكلاء المأمورين بالتقيس حق في الاطلاع على دفاتر الشركة وعملاتها كلها

استحسنوا ذلك لصلته بالشركة ولهم الحق أن يتسوا عقد الجمعية العمومية
عند اسموا بهم ذلك لصلته بالشركة أيضا

• (بند ١٧) •

يجب على شركة المسؤولية المحدودة أن تحتز كل ثلاثة أشهر كشفا مختصرا عن
مطالب الشركة بمالها وما عليها وتسليم هذا الكشف للوكلاء

ويلازم غير ذلك في آخر كل سنة عمل جريد دفتر تاسيل يسجل على بيان قيمة
موجودات وأمتعة الشركة وقيمة عتاراتها وأملأ كلها وما عليها وما لها من
الديون ويرسل دفتر هذا الجريد للجمعية العموم

• (بند ١٨) •

قبل اجتماع الجمعية بخمسة عشر يوما لأقل منها يصير نسخ صورتين ميزانية
جرد الشركة بطريق الاختصار ونسخ صورتين مضمون تقرير الوكيل
ويرسل صورتين ذلك لكل واحد من المساهمين المعالومين وتوضع نسخة من
ذلك أيضا في قلم التصريبات بحكمة التجارة ويجوز لكل واحد من المساهمين
أن يطلع في مركز مصلحة الشركة على صورة الجرد أو قائمة المساهمين
المفصلة

• (بند ١٩) •

يستنز كل سنة من أرباح الشركة بالقليل نصف عشر ربحها بالفصل من ذلك
رأس مال احتياطي وهذا أمر واجب وينتهي وجوب ذلك إذا بلغ رأس
المال الاحتياطي عشر أصل رأس مال الشركة

• (بند ٢٠) •

إذا انعدم من الشركة ثلاثة أرباع رأس مالها وجب على مأموري ادارتها أن
يسعوا في طلب عقد الجمعية العمومية المؤلفة من جميع المساهمين لقصد
المذاكرة في أنه هل يستحق أن يحكم على الشركة بالفسخ أولا وعلى كل حال
فالمذاكرة في هذا الخصوص تكون جهرا وعلى رؤس الاشهاد وجارية على
الرسوم المقررة في بند ٨ فإذا حصل تقصير من مأموري الادارة في عقد
الجمعية لرؤية صحة الفسخ كان لكل صاحب حق على السهام ومنفعة فيها أن
يسعى في محاكم التجارة في فسخها بطلب فسخ الشركة

* (بند ٢١) *

يجوز الحكم على الشركة بالقسح بناء على طلب ~~كل~~ من له حق في قسمتها
إذا مضت ستة أشهر كاملة من تاريخ تناقص عدد الشركة عن سبعة أعضاء
مساهمين كافي بند ٢

* (بند ٢٢) *

يجوز للمساهمين الذين يستحقون جزاً من عشرين من رأس المال فأكثر أن
يوكلوا المصلتهم العمومية وكيلاً أو أكثر عنهم للقيام بمأموري إدارة
الشركة فيما يخص حوكمة إدارة الشركة وهذا غير ما هو جائز لكل مساهم أن
يتداعى عن نفسه ويمارضه من السهام

* (بند ٢٣) *

كل مأمور إدارة ممنوع متعاضداً من أن يتخذ لنفسه بالمباشرة أو بالواسطة
منفعة خاصة به سواء عادت عليه من أشغاله مع الشركة أو من أشغاله أخرى على
ذمة الشركة وجعلها لنفسه إلا إذا كان مأذوناً من طرف الجمعية العمومية
بعض معاملات خصوصية محدودة

* (بند ٢٤) *

~~كل شركة مسؤولة محدودة غير جارية في معاملاتهم~~ على نص بنود ١
و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ فهي باطلة لا يعتد بما يترتب عليها من
النتائج بالنسبة للشركة المساهمين وكذلك تكون جميع سنداتها وقراراتها
المدكورة في بند ١٠ فاسدة أيضاً إن لم يكن صادرة من محرريها ونشرها على
الوجه المذكور في بندي ٨ و ٩ ولكن أحكام هذا البطلان لا تكون
مطعناً من الشركة في ضياع حقوق الغير عند التداعي

* (بند ٢٥) *

إذا حكم على الشركة أو على عقودها وقراراتها بالبطلان وعدم الاعتماد
بحسب بند ٢٤ المذكور أعلاه فجميع المؤسسين للشركة المسؤولين
عنها وجميع مأموري الإدارة المباشرين لها في وقت البطلان هم متضامنون
بعضهم مع بعض وكل واحد ضامن بالذات بالنسبة للآجانب الذين لهم
حقوق على الشركة وهذا غير تطلب حقوق الشركة ويجوز أن يحكم بالتضامن

أيضا على المساهمين الذين لم يحصل معهم تحقيق قيمة المقومات التي أدوها
للشركة أو في شأن المتساع التي اشترطوها لانفسهم ولم تحقق قيمتها

• (بند ٢٦) •

يصير تحديد درجة مسؤولية الوكلاء المتوطنين بتفتيش الشركة وبيان ما يقرب
على مسؤوليتهم على مقتضى قواعد أحكام الوكالة العمومية

• (بند ٢٧) •

مأمور والادارة مؤاخذون للشركة ولغير عملا بقواعد حقوق العباد بعضهم
على بعض بجميع الخسران المترتب على مخالفتهم لاحكام هذه اللائحة أو ما
ترتب عن تقصيرهم في حسن ادارة حركة الشركة فهم متضامنون ومتكافلون
فيما يقسب عن ادارتهم من الضرر الحاصل للشركة أو لغيرهم بسبب توزيعهم
الارباح أو اقرارهم على توزيعها اذا انضج من كشوفات جرد الشركة
انهم ليست مكتسبة حقيقة للمصلحة

• (بند ٢٨) •

كل مخالفة تقع في شأن العمل ينطوق بند ١١ الجزاء فاعلمها تقر من خمسين
فرنكافانيد الى ألف فرنك

• (بند ٢٩) •

كل من حضر في جمعية عمومية من جمعيات الشركة بدعوى أن له أسهما أو
أقساط أمهم والخال انه ليس كذلك بل حضر لمكثير عدد أعضاء الجمعية
ولزيادة الأراهم هذه الحيلة الجزاء أو قرأة أقلها خمسة مائة فرنك أو أكثرها عشرة
آلاف فرنك وهذا غير ما يحكم عليه عند الاقتضاء بدفع ما ترتب على دعواه من
المصارف للشركة أو لغيرها وتطير هذا الجزاء يعاقبه المساهم الذي أعطى سنداته
لغيره ليس بها على الجمعية

• (بند ٣٠) •

اخراج السندات على خلاف البند السادس من هذا التذييل يجازى فاعله
بالسجن من ثمانية أيام بالاقل وستة أشهر بالاكث و بدفع غرامة لا تتقص عن
خمس مائة فرنك ولا تزيد عن عشرة آلاف فرنك ويجوز الاكتفاء في المجازاة
بأحد الجزاءين وكذلك البيع والشراء في الإسهام أو أقساطها بعدم مراعاة

اجراء البند الثالث يصير مراء فاعله غرامة أقلها خمسة غرامات وأكثرها عشرة آلاف غرامات ويجري هذا الجزاء أيضا في حق كل من تدخل واشتد في البيع والشراء ومن أعلن بيعها أو شرائها في مطبوعات العمومية
• (بند ٣١) •

يجازى بالجزاء المقر في بند ٥٥ من قانون الحدود والعقوبات زيادة على من ارتكبوا ذنب التعيل والتسليس والنصب بجميع الأشخاص الاتي ذكرهم

(أولا) كل من نال القيد في دفتر المساهمة أو نال توريد عن السهام بانظار القيد أو التوريد أو نشر اسمه زورا وبهتانا في المساهمين والموردين
(ثانيا) كل من رغب القيد في الدخول في المساهمة أو في توريد عن السهام بتدليس في درجته في المطبوعات أسماء أشخاص بدون أصل سواء دخلوا في الشركة أو عزموا على الدخول فيها بأي عنوان
(ثالثا) كل مدير لمركة الشركة قسم في غيبة دفتر الجرد أو يعمل جرد مزور من المساهمين أيا حاليت مكسبة في الحقيقة للشركة
• (بند ٣٢) •

فبند ٦٣ من قانون الحدود والعقوبات يجازى به من تكبوا الذنوب المذكورة في هذا البند

التفصيل الثالث كتاب الثالث

(بند أول) من بند ١ الى بند ٦٢ من قانون التجارة مما يشغل على احالة قطع النزاع بين الشركاء على محكمين مجبورين على فصل الدعاوى قد صاوت منه
(بند ثاني) محاكم التجارة تحقق المنازعات بين الشركاء فيما يخص الشركة التجارية
(بند ثالث) أحكام وقبة

المحاكمات المفتحة قبل نشر هذه اللائحة يصير قيمها وفصلها على حسب البنود القديمة التي نسخت وبعتبر اقتسامها من وقت ما عينت محكمة التجارة المحكمين حين صارت عينتهم معرفة الاقسام انتهى

• (بند ٦٤) •

جميع التداعيات على الشركاء الفرد وكلاء في تطف جسات الشركة وجميع
التداعيات على أي هي هؤلاء الشركاء المتوفين وفيهم وأبواب الحقوق عليهم
لا تتبع بعد مضي خمس سنوات ابتداء من انقضاء مدة الشركة أو من
فيضها بشرط أن يكون عقد الشركة المتصور فيه مذق مقام أو سند عقد
فيضها صادر ونشره وتبصيله على منطوق بنود ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦
وأن يكون من وقت اجراء أصول النشر والتبصيل ليحصل تداعي في المحاكم
في اثنا مدة الخمس سنوات راجع بند ٢٢٤ و ٢٢٥ و بند ٢٢٥ و بند ١٢٥
مدني

الكتاب الرابع

في اتصال اموال الزوجين

• (بند ٦٥) •

كل طلب يتعلق بحصل الاموال تصير المحاكم فيه وتحقيقه وقطع الحكم فيه
طبقا لما هو مشروط في القانون المدني في الفصل الثامن من الباب الثاني من
الكتاب الخامس من المقالة الثالثة منه وطبقا لما هو مذكور في قانون
المحاكمات المدنية في الكتاب الثامن من المقالة الاولى من القسم الثاني راجع
بند ١٤٤ و ما بعده مدني وبند ٨٦٥ وما بعده محاكمات

• (بند ٦٦) •

كل حكم صدر بالتفريق بالبدن بين الزوجين أو بالتطليق ولكن أحد الزوجين
تاجر أو فاعه يترتب على هذا الحكم اجراء الرسوم الاصولية المشروطة في بند
٨٧٢ من قانون المحاكمات المدنية فاذا التجر هذه الشروط جاز لأبواب
الدون أن يعلنوا في ذلك التفريق أو التطليق فيما يتعلق بمقوقهم وان
يتناقضوا في نمو الحسابات المترتبة على التفريق أو التطليق الواقع بدون
اجراء الاصول المشروطة راجع بند ١١٦٧ و ١٤٤٥ مدني و ٨٧٢
محاكمات

• (بند ٦٧) •

إذا انعقد عقد زواج وكان أحد الزوجين تاجرًا يجب إرسال نسخة من خلاصة هذا العقد قبل مضي شهر من تاريخ العقد في الاقلام والمحاكم المذكورة في بند ٨٧٢ من قانون المحاكمات المدنية لتعليقها في لوحة تلك المحلات المذكورة في هذا البند

ويجب أن يبين في هذه الخلاصة هل الزوجان اشترطا في عقد الزواج خلط أموالهما أو فصلها وتمييزها وأن عقدهما حصل فيه الاتفاق على الطريقة الجهازية أي أن جهاز المرأة من مال ومتاع من متعلقات زوجها وله حق الاتعاظ فقط راجع بند ١٢٩١ و١٢٩٩ و١٢٩٦ و١٥٤٠ مدني

• (بند ٦٨) •

على كل موثق رسمي استلم وثيقة عقد الزواج أن يجري فيها مضمون البند السابق فإذا أدخله كان جزاءه دفع مائة قروش تغريمًا بل إذا ثبت أن أهله في إجراء ذلك البند ناشئ عن موالية فجزأه العزل وشغل الديون الأرباح راجع بند ١١٤٩ و١٢٨٢ و٢١٠٢ مدني و١٢ محاكمات

• (بند ٦٩) •

على كل زوج مفترق المال أو تزوج بالطريقة الجهازية وصدر منه الاشتغال بحرفة التجارة بعد زواجه وجب عليه أن يرسل وثيقة بذلك طبقا للبند السابق المذكور قبل مضي شهر من تاريخ افتتاحه التجارة فإن أهمل ذلك ثم أفلس فإنه يحكم عليه بحساب التاجر المقل من افلاس بسيط راجع بند ٤٣٧ و٨٨٠ تجاري و٨٧٢ محاكمات و٤٠٢ جنائيات

• (بند ٧٠) •

يجب أيضا إرسال نسخة خلاصة الزوجية لأجزاء المقتضى فيها بمنطوق بند ٨٧٢ من كل زوج مفترق المال من زوجته أو متزوج بشروط الطريقة الجهازية إذا كان في وقت نشر هذا القانون التجاري محترا بحرفة التجارة فإن أهمل إجراء منطوق هذا البند كان جزاءه ما ذكر في البند الذي قبله راجع بند ٨٧٢ محاكمات

الكتاب الخامس

في بيان مجمع التجار المسمى بورصة التجارة في بيان وكلاء الصيرفة أي
ممارسة النقود وممارسة البضائع وبنوكاتهم وفيه فصول

الفصل الأول

في بورصة التجارة

• (بند ٧١) •

بورصة التجارة هي مجمع التجار ورؤساء السفن وكلاء الصيرفة المتجربين في
المعاملات والممارسة وهذا المجمع التجاري تحت الولاية الموكية راجع بند
٦١٢ و ٦٠٧ و ٢٨٥ تجاري

• (بند ٧٢) •

نتيجة ما يعمل في البورصة من المعاملات والتراخيص المتفق عليها ينشئ عليه
تسعيراً وراق الحركات والبضائع والتأمينات وعوائد الحولات وأجرة نقل
البضائع برا وبحراً من أمتعة مبرية وأهلقة من كل ما ينقل إلى صوب مقصده
ويستحق لتسعيره عريضة راجع بند ١٦٩ جنائيات

• (تبينه) • الصيرفة هي الأجرة التي يأخذها الصيرفي في مقابلة توصيل
المعاملات من محل إلى آخر يستدحو الة المسمى كونياله على مدينه تحت إذن
رب الدين التي اشتراها

• (بند ٧٣) •

وتعتمد هذه التسعيرات المختلفة المعمولة بمعرفة وكلاء الصيرفة أي الممارسة
في النقود إذا استوفت الشروط الرسمية المذكورة في لوائح الضبط والربط
العمومية والخصوصية راجع بند ٧٦ تجاري

الفصل الثاني

فيما يتعلق بوكلاء الصيرفة والممارسة ووظائفهم

• (بند ٧٤) •

قد استصوبت الأصول والقوانين فيما يخص العقود التجارية والعمليات

المصرية على وجود وكلاء متوسطين في المعاملات وهم وكلاء الصيرفة
والبحارة راجع بند ٧٦ وبند ٧٨ و٨١ و٨٢ تجارى
• (بند ٧٥) •

كل مدينة فيها اودنة للتجارة يكون تعيين وكلاء صيرفها وماسرتهام من ولى
الامر صاحب الحكومة

• (بند ٧٦) •

وكلاء الصيرفة المرتبون بموجب الشروط المتضمنة في القانون لهم حق
دون غيرهم أن يتوسطوا في معاملات البضائع العمومية وغيرها من الامتعة
القابلة للتخزين والتقويم ولهم الحق في أن يتأجروا بالتوكيل عن الغير في
الاموال ومستندات الحوالة والبونوات والبولينيات وما را الاوراق التجارية
وان يخصصوا وان يسعروا البضائع والسلع ويقوموا ولو كلاء الصيرفة
حق في الاتحاد مع ماسرة البضائع في التوسط في سمرة بيع المواد المعدنية
المتفرقة وهم دون غيرهم لهم رخصة تسعير هذه المواد المعدنية المتفرقة راجع
بند ٧٨ و٨٢ وما بعده و٨٧ وما بعد تجارى

• (بند ٧٧) •

السماسة طواقم

سماسة البضائع التجارية الا ان ذكرهم
وسماسة التأمينات من الاخطار المماثلة كورتاه
وسماسة الترجمة وتأجير السفن

وسماسة نقل البضائع برا وبحرا راجع بند ٨١ وما بعد تجارى

• (بند ٧٨) •

اذا حصل ترتيب سماسة البضائع على الوجه المشروط في القانون كان لهم
الحق دون غيرهم أن يسعروا في البضائع وأن يعينوا أسعارها وأن يشتروا
مع وكلاء الصيرفة في سمرة المواد المعدنية المتفرقة راجع بند ١٠٩
٤٩٢ تجارى

• (بند ٧٩) •

ويجب على سماسة التأمينات أن يحرروا وثائق التأمينات التي هي عبارة عن

وثائق تحفظية بالاتحاد مع الوثائق الرسمية ويتقوا صحة هذه الوثائق
بمضامهم وينصتوا على مقدار المبالغ التي دفعت برسم التأمينات لأربابها
فيما يخص أسفار السفن في البحار المالحة والأنهار راجع بند ٨١ وما
بعده وبند ٣٣٣ تجارى

• (بند ٨٠) •

سماسة الترجمة وتأجير السفن بحسرون فيما يخص تأجيرها وهم دون غيرهم
يحتصون فيما اذا وقعت منازعات ورفعت الى المحاكم بترجمة أوراق التطلعات
والكشوفات المستخرجة من الجرائد فيما يخص ايجار السفن وأوراق
الرسائل وسندات العقود وكل وثائق الصارة التي يقتضى الحال ترجمتها وهم
الذين يتبنون دفع نفقة الجمارك البحرية وأجر السفن
وفي جميع الدعاى التي يلزم تحقيقها وفيما يخص الجمارك هم دون غيرهم
يترجمون لجميع الابواب من أرباب السفن والتجار وركاب السفن ولكل
الاشخاص البحرية راجع بند ١٩٠ و ٢٣٤ و ٢٤٥ و ٢٧٣
و ٢٨١ و ٢١٢ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٤١٤ و ٤١٦ تجارى

• (بند ٨١) •

ويجوز للشخص الواحد ان يجمع بين وظائف حجرة الصيرفة وحجرة البضائع
وحجرة التأمينات وحجرة الترجمة وتأجير السفن راجع بند ٧٧ وما
بعده تجارى

• (بند ٨٢) •

سماسة نقل البضائع برا وبحرا اذا كانوا مرتين على موجب القانون لهم
دون غيرهم الرخصة في الاماكن المقيمين بها أن يسسروا في نقل البضائع
براً وبحراً ولا يرخص لهم أن يجسروا في أى حال من الاحوال ولا لسبب من
الاسباب بين وظائفهم ووظائف سماسة البضائع والتأمينات أو وظائف
سماسة تأجير السفن مما هو معين في بنود ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ تجارى

• (بند ٨٣) •

كل من حكم بافلاسه لا يرخص له في وكالة الصيرفة ولا في وظيفة الحجرة
مالك الحكم له باعادة اعتباره القانونيه راجع بند ٦٠٤ وما بعده تجارى

• (بند ٨٤) •

يجب أن يكون لوكلاء الصيرفة والسفيرة جريدة مستوفية الأصول
المشروطة في بند ١١

وعليهم أن يقيدوا في هذه الجريدة وما يوم جميع عقود المبيعات والمشتريات
والتأمينات والمصالحات وكل ما يخص عمليات التجارة الموكولة لآمانتهم وأن
يكون قيدها بترتيب زمنيها ومن غير شطب ولا نقل كتابة بين السطور
ولا غترجات وأن تكون الكتابة بالكلمات الكاملة لا باختصار الرموز
وتكون التواريخ بالكتابة لا بالرقوم

• (بند ٨٥) •

لا يرخص لوكيل الصيرفة ولا للسفارة في حالة من الأحوال ولا لسبب من
الأسباب أن يعمل اشغالاً تجارية ولا صيرفة لنفسه أي معاملة في النقود
والسندات ولا يجوز له أن يخل من الأفعال التجارية ما يعود على نفسه
بالمصلحة مباشرة وبواسطة سواء كان ذلك باسمه أو باسم متوسطه في ذلك في
أي مشروع تجاري

ولا يجوز له أن يستلم أو يدفع شيئا على اسم الموكل عنهم راجع بند ٧٧ تجاري

• (بند ٨٦) •

لا يجوز له أن يكفل تنفيذ بيع أو شراء ما توسط فيه

• (بند ٨٧) •

إذا حصلت منه مخالفة لأحكام البندين السابقين فأنها تستدعي عزله وتفريجه
وأن يحكم عليه بذلك من طرف محكمة الضبطية التأديبية ولا تصح وزهده
الغرامة مبلغ ثلاثة آلاف فرنك مع ما يضاف إلى ذلك من دفع ما يترتب على
مخالفته من الخسارة والاضرار لأربابها المثبتين لذلك عند المحاكمة

• (بند ٨٨) •

كل وكيل صيرفة أو سفارة صار عزله بموجب البند السابق لا يجوز أن يرجع
إلى وظائفه

• (بند ٨٩) •

كل وكيل صيرفة أو سفارة تقام دعواه في حالة تظليه بوصف التفاضل التي

سبب اختيارى راجع بند ٤٣٨ وما بعده و ٥٠ وما بعده تجارى و ٤٠
جنايات

• (بند ٩٠) •

تصير اقامة الدعوى على وكيل الصيرفة المذكور على مقتضى اصول الادارة
العمومية فى الاحوال الاتية
اولا فيما يخص رهن المنقولات بشرط أن لا يزيد قدره على مائتين وخمسين
ألف فرنك

ثانيا فيما يخص التوسط فى الاخذ والاعطاء فيما يخص الاوراق العمومية
أولى نقل ملكيتها من يد الى أخرى وفى جميع ما يتعلق بإجراء الاحكام
المصوصة فى هذا الكتاب الخامس

الكتاب السادس

فيما يتعلق برهن المنقولات وبشوكيل الوكلاء فى المعاملات وفيه فصول

الفصل الاول

فى رهن المنقولات

• (بند ٩١) •

يصح رهن المنقول من التاجر وغير التاجر ويكون عقدا من عقود المعاملات
التجارية ويصير حكمه فى حق الاجنبيين عنه والعاقدين له اذا كان تجاريا
على منطوق بند ١٠٩ من القانون التجارى ويصح الرهن ايضا بالنسبة
لاوراق المعاملات ذات القيمة اذا كان الرهن مقيدا تقيدا موافقا لاصول
على ظهر هذه الاوراق ومصرحاً فى الضد أن قيمة ما فى السند صارت مضمونة
بالرهن وكذلك اذا كان الرهن سهاما أو قسوط أو باع ثابتة بالشرائط
الشركة المحترقة باسماء الشركاء سواء كانت شركات مالية أو صناعية أو
تجارية أو مدنية من كل ما يصح فى شركته نقل أسماء الشركاء بالاولات من اسم
الى اسم بتغيير الملكية فى جرائد الشركة يصح فيه رهن السهام والقسوط وثبت
ذلك بتصورها والنص على رهنها بإثبات قيد ذلك فى جرائد هذه الشركات

ورهن السهام والقسوط على هذا الوجه لا يفوت الحقوق المذكورة في بند
٢٠٧٥ مبدى فيما يخص أوراق التجارات التي اذا انتقلت الى ائتمان
وتحولت اليه لا يصير مطابعا لمن طرف الاجانب ملاك الرهون الا بشعاره
ملكته الدين المحول اليه المدين
وسندات التجارة التي سلت للدائن بوصف الرهن هي التي يستوفى منها الدائن
المستوفى دونه

• (بند ١٢) •

في جميع الاحوال لا يلزم الرهن الا اذا كان المدين الراهن قد سلم الرهن للدائن
او لامين تراضى الراهن والمرتهن على تسليمه الرهن وبقي الرهن في يد المرتهن
او الاجنبي الموثق ويعتبر التاجر واضع اليد على البضائع وانها في حوزة
من كانت عند مدي مخزن او كانت في سفينة او في ديوان جسر كذا وفي مخزن
عمومي من مخازن المملكة او كانت قبل وصولها اليه باعته باسمه اليه في شائها
ارسالية الجبل والنقل التي تثبت انها على نمته

• (بند ١٣) •

اذا قامت ميعاد وفاة الدين ولم يوفه المدين لرب المال كان للدائن بعد غلطة ايام
من تاريخ اعلام المدين واعلام الاجانب الدافعين للرهن اذا كان لاجنبي
حق في ان يطلب من المحكمة الاذن ببيع الرهن في المزاد العمومي
وبيع الاشياء التي ليس بيعها من وظائف وكلاء الصيرفة يكون بمعرفة
المعسرة لكن لو طلب ارباب عقد الرهن من المحكمة التجارية ان يكون
المبيع بمعرفة احد من ارباب الوظائف المبرية ففي هذه الحالة يصير الموظف
العمومي الوكيل في البيع ما زوما بالسريع على طريقة الاصول المقررة في شان
المعسرة في جميع ما يخص الشروط والاستمارات والمسؤولية ثم ان احكام
البنود من بند ٢ الى بند ٧ المنسوبة في قانون ٢٨ مايس سنة ١٨٥٨
مسلادية المتعلقة بالمبيع في المزاد العمومي يجري منطوقها في حق بيع
الرهونات المذكورة في آخر هذا البند وكل شرط يجوز للمرتهن ان
يتلوه الرهن او تصرفوا فيه على خلاف الاصول المذكورة اعلانه فهو
لاغ لا يعتبه

الفصل التاسع

في وكلاء العمولة المسماة بالقومسيونير

• (بند ٩٤) •

الوكيل في البيع والشراء هو الذي يعمل البيع والشراء باسم نفسه أو باسم متعارف في الشركة على ذمة موكله وبإياديه ثم إن واجبات وحقوق وكيل البيع والشراء الذي يعمل ذلك لوكله محدودة في الكتاب الثالث عشر من المادة الثالثة من القانون المدني

• (بند ٩٥) •

مككل وكيل في العمولة المزية والاولوية في غن البضائع المرصدة اليه من موكله أو المخزونة أو المسلة اليه فيستحق الثمن والتقدم بها بمجرد الإرسال أو الوضع في المخزن أو التسليم لصرف ما يلزم من أثمانها في وفاة المستقرضات ودفع الفرائين ووفاء ما دفعه من مال نفسه سواء كان ذلك الدفع قبل وصول البضائع اليه أو في أثناء وضعه بدم عليها ولا تكون هذه المزية إلا بالشروط المقررة في بند ٩٢ السابق ويدخل في الدين الممزي بالتقدم بالنسبة للوكيل في دفعه من غن البضائع مع الأصل استيفاء الأرباح والقوائد أو جرد أمانات المتبر والمصاريف اللازمة

وإذا كانت البضائع ماريحها وتسليمها على ذمة الموككل أخذ الوكيل من غن البضائع قيمة دينها لتقدم على جميع الدائنين للموككل

الفصل الثالث

في وكلاء نقل البضائع برا وبحرا

• (بند ٩٦) •

الوكيل الذي يتعهد نقل البضائع في البر أو في السفن ملزم أن يقيد في جريدته اليومية بيان جنس البضائع ومقدارها وإذا طلب منه علم الثمن استحصل عليه وقيد به راجع بند ١٠٧ تجاري و ١٧٨ مدني

• (بند ٩٧) •

هو ضمان الوصول البضائع والموجودات التجارية في الميعاد المحدد في
مكتوب عربية الارسالية الا في حالة القوة الجبرية التي تثبت قانونا راجع بندي
١٢٠٢ و ١٧٨٣ مدي وبند ٢٨٦ محاكمات

• (بند ٩٨) •

هو ضمان البضائع والموجودات التجارية الى وصولها محملها اذا حصل فيها
تلف او عمت حال يمكن مشروطا خلافاً في ذلك في رسالة عربية النقل أو لم يحصل
التلف بقوة جبرية راجع بندي ١١٣٧ و ١٧٨٤ مدي

• (بند ٩٩) •

هو ضمان الاعمال وكلالة المتوسطين معه في النقل الذين يرسل اليهم البضائع
راجع بندي ١٢٨٤ و ١٩٩٤ مدي وبند ١٠٨ تجاري

• (بند ١٠٠) •

البضائع الخارجة من مخزن البائع أو من مخزن المرسل هي مدة الطريق
في دراهم صاحب الملك بالمشترط خلاف ذلك لكن في صورة ما اذا حصل
فيها شيء من التلف يكون له التداعي على وكيل الشراحو وكيل النقل

• (بند ١٠١) •

مكتوب الارسالية مع المكارى حجة على عقد الحمل بالاجرة الجارية بين مرسل
البضائع وصاحب العربية أو بين المرسل والوكيل وصاحب العربية راجع
بند ١١٠٢ و ١١٨٤ و ١٢٢٥ مدي

• (بند ١٠٢) •

يجب في مكتوب عربية الارسالية أن يكون مشتملا على تاريخ ارسال المنقولات
وعلى جنسها ووزنها أو ميعارها وعلى ميعاد توصيلها الى محلها وان يبين فيه
اسم الوكيل الذي بواسطته يصير اجراء النقل ومنزله وهل هو واحد او متعدّد
وان يشتمل على بيان اسم المرسل اليه تلك البضائع وعلى اسم صاحب العربية
ومنزله وعلى بيان اجرة العربية وعلى بيان ما يدفع من التفرغ في نظير التأخير ثم
يصير امضاء هذا المكتوب من المرسل أو وكيله ويكون على هامشه نشانات
البضائع المطلوبة للتقل وغيره ويجب أن يقيد وكيل الارسالية في جريدة
حريسة بالفترة والتاريخ بدون تغلغل شيء بين السطور ومع التسلسل راجع

بندى ١١٤٩ و ١٢٨٥ مدنى وبند ٢٨١ تجارى

الفصل الرابع

فيما يخص المكارى المتعهد ينقل البضائع

• (بند ١٠٣) •

المكارى ضامن لبضائع الاشياء المنقولة الا في حالة القوة الجبرية وهو ضامن
ايضا لما يحصل لها من التلف في أثناء الطريق ما لم يمكن متولدا من حادث
طبيعى في ذات البضائع او من عيب حادث من قوة جبرية راجع ببند ٩٨
تجارى و ١١٣٧ و ١٧٨٢ وما بعده مدنى و ٣٨٧ و ٤٧٥ جنائيات

• (بند ١٠٤) •

اذا حدثت عن القوة الجبرية تأخير وصول المنقولات عن ميعادها لا يكون
المكارى مكلفا بدفع شئ في مقابلة التأخير

• (بند ١٠٥) •

استلام الاشياء المنقولة ودفع اجرة المكارى مبطل لكل تداع عليه

• (بند ١٠٦) •

اذا امتنع المرسل اليه البضائع من استلامها او وقع بينه وبين المكارى
نزاع في شأن الاستلام عين رئيس محكمة التجارة او باب الخبرة بأمر مشرع على
عريضة لتحقيق حال البضاعة وتقريرهم ما عاينوه في شأنها فان لم يوجد رئيس
محكمة تجارة محل عين القاضي المصالحات كذلك او باب الخبرة
ثم امر بوضعها في مخزن او تحت يد مخزن ثم وضعها في مخزن الحكومة اذ ائتم
واذا اقتضى الحال بيعها لاستيفاء اجرة المكارى متعهد ينقل البضائع امر
القاضي ببيع ما بقى بقدر الاجرة فقط راجع ببند ٢٠٧ مدنى

• (بند ١٠٧) •

احكام هذا الكتاب السادس تجرى في حق ارباب سفن الجولات الجارية
في الانهر و ارباب العجلات وعربات الركوب بالنسبة لما ينقل بواسطتها راجع
بند ١٧٨٦ مدنى

• (بند ١٠٨) •

لا تسمع الدعوى على الوكيل بالصموحة ولا على المكارى منه هذا النقل في شأن
ضيايع البضائع أو حصول خسارتها بعد مضي ستة أشهر في الأرض البائدة
الداخلية بجهات فرانس ولا بعد سنة في أرمينيا البلاد الخارجية وعلى كل
فحسب اشتداء المدة في شأن الضياع من اليوم المحدود لتقبل البضائع
وتوصلها لمطالها وفي حال الخسارات المصع عنها بالعمومية تحسب من يوم
استلام البضائع بالتفعل ومحل القوان بهذه المدة إذا لم يكن الضياع أو الخسارة
فاشباع من عشر وخيانة والاقل القوان بهذه المدة بل تكون مئة القوان عشر
سنوات في الذنوب الكبيرة وثلاث سنوات في الذنوب الصغيرة راجع بند ٩٧
وبالمعدو بند ١٠٢ وبما منه يتجلى

الكتاب السابع

في أحكام البيع والشراء

• (بند ١٠٩) •

ثبت البيع والشراء من الجانبين بعقده واجبه
بالطرح والسندات الرجعية
وبالسندات التي عليها امضاء المتعاقدين
وبمحافظة مستوفية للأصول التجارية معتمدة بتوسط محاسب صيرفية أو
محاسب بضائع وعليها امضاء العاقلين
وبمحافظة البضائع (المسجلة بالبرنامج) المشعولة بقبول البيع والشراء
وبالمخاطبات والمراسلات بالتراضي على البيع والشراء
وبما يوجد في دفاتر البائع والمشتري مما يدل على عقد البيع والشراء
وبشهادة البينة على البيع والشراء في حالة ما إذا اقتضى نظر القاضي سماعها
وبت عنده صحة مثلثت به على موجب الحكم راجع بندى ١٣٤١
١٣٤٧ مدنى

الكتاب الثامن

فيما يتعلق بسندات الحوالة المسجلة باسم كمياله وهي السقجة
وبسندات الديون التي وفاءها عند حلولها يكون تحت اذن رب

الدين في أحكام المنة الطويلة التي تفوت حقوق الحوالة
والسندات التي تحت الاذن بانقضائها وفيه فصول

الفصل الاول

في شروط سندات الحوالة وتشمل على عدة فروع

الفرع الاول

في جنور سندات الحوالة

• (بند ١١٠) •

سندات الحوالة هي السندات الحوالة من بلد الى آخر ليسير قبض ما اشتملت
عليه من القيمة في هذا المثل راجع بند ١١٢ تجارى
يشترط في سندات الحوالة أن تكون مؤرخة
وأن يبين فيها القدر الذى يستحق الدفع
راسم الحال عليه الدفع

والميعاد الذى يستحق الدفع بحلوله راجع بند ١٢٩ تجارى
والبلد الذى يلزم أن يدفع فيه القدر المطلوب في سند الحوالة
والميعاد الذى يستحق الدفع بحلوله راجع بند ١٢٩ تجارى
والبلد الذى يلزم أن يدفع فيه القدر المطلوب في سند الحوالة
والقدر المدفوع في الاصل للمحيل في مقابلة الحوالة تقداً أو بضاعة أو
مقاصة أو غير ذلك كأن يكون غن عقار وشروط القبض من المحيل
في محل كذا

فيكون سند الحوالة تحت اذن أجنبي أو تحت اذن المحيل نفسه (لكن لا تكون
الحوالة صحيحة في حق المحيل الا اذا قيدها على ظهر السند باسم غيره باعتباره
انه قبض منه القدر المدين في متن السند في مقابلة دراهمه حتى لا يشهد المحيل
والمحال)

واذا كان تحت رهن سند الحوالة عدة نسخ بقيمة الحوالة المتعدة المضمون منفرة
بالنمرة الاولى والثانية والثالثة والرابعة الخ فانه يبين في صلب كل نسخة نمرتها
وأن يكون الاعتماد على نسخة واحدة ليستوفي حقهم ولا يعتبر في الصرف

خلافها راجع بند ١٤٧ وما بعده من قانون لبنان

• (بند ١١١) •

يجوز في الحوالة أن تكون محالة على شخص محال عليه في بلد ومحل قبضها في بلد غيره ويجوز أن تكون تحت إذن غير المحيل وعلى ذمة غيره وانما المحيل وكيل في شرائها

• (بند ١١٢) •

جميع الحوالات المستقلة على تزوير أسماء أو وصف المحيل أو المحال أو المحال عليه أو محل إقامة كل منهم أو محل القبض لا تعتبر الاتفاقات عادية مجردة عن أحكام الحوالة المتبعة فلها حكم الاتفاقات الجارية عادة بين الناس راجع بندى ١٢٩ و ٦٣٦ وما بعده تجارى وبندى ١٤٧ و ١٤٨ جنابات

• (بند ١١٣) •

وضع أمثلة النساء المترقيات وغير المترقيات اللاتي لسن متصفات بصفات التجارة العرفية على مندات الحوالة لأغ وغير معتبر في حقهن وليس بالنسبة لهن الا مجرد اتفاق عادى راجع بند ٦٣٧ تجارى

• (بند ١١٤) •

يوج الحوالات التي يعقدها القاصرون الذين هم ليسوا تجارا الاغية فلا يعتد بها في حقهم وبالنسبة اليهم في اجراء أحكام الحوالات وانما ابراهى حقوق كل واحد من الجانبين في ذلك طبقا لنطوق بند ١٢١٢ مدنى

الفرع الثاني

في كفالة الحوالات بمقابل الوفاء

(كفالة الحوالة عبارة عن تحقق وجود قدر معتد تحت يد المحال عليه أو أجنبي لفهما في ميعادها ويسمى هذا القدر مقابل الوفاء)

• (بند ١١٥) •

بين المحيل أو المحال في سند الحوالة مقابل الوفاء وفي هذه الحالة لا يزال المحيل الحقيقي التي تخررت الحوالة باسمه وتحت اذنه مدانا وخدمه لم يتأقلم

والمعاملها

وصورة ذلك أن زيد المقيم بالسكنة وكل من المقيم بالمحرسة أن يشتري له
سند حوالة على خالد التاجر المقيم بالسيوط فاشترى عمرو سند الحوالة على ذمة
زيد وقت اذنه ليضمها في دينه فزيد التاجر هو المزمع يدفع مقابل الوفاء فإذا
أعلن زيد قبل دفع خالد السيوطى مافى السند المذكور وبعد وضع علامة
القبول عليه امنه صار خالد المذكور مازم ما يدفع مافى السند لو اضع اليد عليه
المأذون حامله بقبض ماقب فليس لخالد المذكور التداعى مع عمرو والموكل فى
التحويل لأن عمرو لم يشتتر الحوالة الا على ذمة زيد فلا وجه لرجوع خالد عليه
ولا طلب لخالد عليه فى مقابل الحوالة لأن خالد لا يجمل أن مدبته الحقيقية
انما هو زيد وان عمرو انما عقد عقد الشراء للموكل فى هذه الحوالة لتتفع بها موكله
بشراؤها والتصرف فيها لمن يريد عن يائن لهم أو يرضها بين أيديهم فهو
مسؤول بالنسبة اليهم فيما يضر بحقوقهم فليس لهم رجوع على غيره فى التداعى
عند الاقتضاء

• (بند ١١٦) •

ثبت مقابل الوفاء اذا حل معاد سند الحوالة وكان المحال عليه الدفع مدينا
للمجمل وأول ما اشترت الحوالة باسمه بقدر مساو بال أقل لقدرة مافى سند الحوالة
راجع بند ١٢٩٠ مدنى

• (بند ١١٧) •

قبول المحال عليه للحوالة يتضمن لزوما وجوب مقابل الوفاء ويكون ذلك جهة
للمتناقلين من كل من آل اليه سند الحوالة منهم ودليلا عند التداعى فى اثبات
حقوقهم وعلى كل حاقى القبول وعدمه يكون المجمل وحدهم وهم هو المزمع
فى حالة انحدود الانكار عليهم باثبات ان المحال عليهم كان تحت يديهم فصار
مقابل الوفاء وقت حلول الدفع والا كان لازما بكفاة ذلك فان لم يقدر على
اثبات ذلك وحصلت المعارضة الاستهفاطية كان لازما بكفاة مقابل الوفاء
ولو فى حالة ما اذا حصلت المعارضة الاستهفاطية بعد فوات المواعيد الهدوية
لذلك راجع بند ١٦٩٤ مدنى

القرع الثالث

في قبول المحال على المبراة

(بند ١١٨)

المحيل بسندات الحوالة والمستورون سنداتهم الآتية اليه المهم بالتصويل كلهم
متضمنون لقبولها يدفع ما فيها عند حلول الميعاد راجع بند ١٢٠٠ وبند
١٦٩٤ وبند ١٦٩٥ مدنى

(بند ١١٩)

يثبت الامتناع من قبول الحوالة باعلان المعارضة الاستغاطية بصورة اشهاد
رسمى يسمى معارضة امتناع القبول راجع بند ١١٢٦ مدنى

(بند ١٢٠)

فعلى موجب اشعار اعلان المعارضة الاستغاطية بعدم القبول واخاذه
للمحيل الاصل والمحيلين الاخر المتناقلين بصير كل منهم ملزما بأن يحضر كقبلا
بضمن دفع مافى سندات الحوالات عند حلول مواعيدها أو يؤدى
مافى سندات الحوالات مع دفع رسم اعلان المعارضة الاستغاطية ورسم
تجديد الحوالة

ثم ان هذا العكس فيلزم ان كان كافلا للمحيل الاصل أو لمن بعده من المحيلين
المتناقلين لا يكون ضامنا غارما الا لسند الحوالة التى تمهيد بوفائه راجع بندى
٢٠٤٠ و ٢٠٤١ و ٢٠٤٢ مدنى و ٦٨ و ٥١٧ محاكمات

(بند ١٢١)

من قبل الحوالة فقد التزم ضمانا بوفائه
ففى صلتها بلاله لا يجوز ان يرجع فى قبوله ويعود الى ما له من الحقوق قبل
القبول ولو فى حالة ما اذا ثبت ان المحيل قد اقر قبل القبول وكان مجهول
اقله راجع بندى ٤٤٨ و ٤٤٩ تجارى

(بند ١٢٢)

قبول الحوالة يكون بوضع امضاء من قبلها بصيغة القبول الرسمية
(صيغة القبول الرسمية عبارة عن كتابة فقط مقبول أو ما يبدل عليه ولا بد أن

يؤرخ القبول من تاريخ النظر أي الحضور إذا كان سند الحوالة مؤرخا
الدفع يوم أو عدة أيام أو شهر من نظرها أي الحضور بها
وفي حالة عدم وضع تاريخ القبول من النظر يعتبر الاجل المعلوم من تاريخ
الحوالة (الحوالة)

• (بند ١٢٣) •

في صيغة قبول الحوالة المستحقة الدفع في محل غير محل إقامة القابل لهليذك
هذا القابل بيان المحل الذي يصير الدفع فيه والاجازة التي معها في هذا
الثان

• (بند ١٢٤) •

لا يجوز في قبول سندات الحوالة شرط ولا تعليق ولكن يجوز فيها قبول بعض
المقدار المطلوب

وفي هذه الحالة يجوز لحامل سند الحوالة التلمس القبول ان يعلن اعلان
المعارضة الاستعفاطية بشأن ما زاد عما صار قبوله وان يطلب العطل
والاضرار اذ اجع بند ١٢٤٤ مدني وبندى ١٥٦ و ١٧٢ تجارى

• (بند ١٢٥) •

يجب قبول سند الحوالة بمجرد تقديمه للمحال عليه وان تأخر القبول فلا يزيد
ميعاده عن اربع وعشرين ساعة من وقت تقديمه فبعد هذه المدة يجب ان يسلم
هذا السند ليد من حضره وعليه علامة القبول أو الرد ومن يتنعم من تسليمه
لمن حضره يصير ملزما لحامل السند بتعويض الربح والخسران راجع
بند ١١٤٩ وبند ١٢٨٢ مدني وبند ١٢٨ محاكمات

الفصل الرابع

فيما يتعلق بسند الحوالة بالواسطة

(القبول بالواسطة) هو أن يرضى الواسطة بكتابة القبول عن المحيل الاصلى أو
غيره من المحيلين المتناقلين على سند حوالة كتب في شأنه اعلان المعارضة
الاستعفاطية بالتظلم من عدم القبول

• (بند ١٢٦) •

في حالة ما اذا كتب اشهاد المعارضة الاستعفاطية بالتظلم من عدم قبول سند

الحوالاة يجوز قبوله من أحسن عن القدر متوسط نيابة عن المحل أو أحد
المحلين وينسب التوسط في سند الشهاد ويعنى عليه بعلامة التوسط
المذكور

• (بند ١٢٧) •

على المتوسط أن يخبر فوراً بدون مهلة يتوسطه لمن توسط عنه في القبول

• (بند ١٢٨) •

يستحق بالمعارضة حامل سند الحوالاة على تمام جميع حقوقه على المحل
الاصلي فيما يتعلق بعدم القبول من المحال عليه ولو بلغت ما بلغت درجة
قبول الواسطة من الاعتبار راجع بندي ١١٨ و ١٦٠ تجارى

الفرع الخامس

في حلول مواعيد صرف الحوالات

• (بند ١٢٩) •

يجوز تعيين مواعيد حلول الحوالاة بعدة أمور

{ من تاريخ نظر المحال عليه سند الحوالاة	و بمعاذ يوم واحد أو عدة أيام
	و بمعاذ شهر واحد أو عدة أشهر فلكيه
	و بمعاذ شهر أو عدة أشهر عديدة
{ من تاريخ سند الحوالاة	و بمعاذ يوم أو عدة أيام
	و بمعاذ شهر أو عدة شهور فلكيه
	و بمعاذ شهر أو عدة أشهر عديدة

و ينتهى بمعاذ يوم ثابت كيوم كذا في الشهر أو الى يوم محدود كيوم موسم
دورى

• (بند ١٣٠) •

سند الحوالاة المؤجل يوم النظر يحل دفعه يوم ابرازه للمحال عليه

• (بند ١٣١) •

سند الحوالاة ينتهى أما يوم أو عدة أيام أو بشهر أو بعدة شهور وعديدة

أو شهر أو مبتدئ شهر فلنكتب من تاريخ النظر والاطلاع راجع بنود ١٢٨
و ١٢٦ و ١٧٤ تجارى

• (بند ١٢٢) •

الشهر العددي ثلاثون يوماً كاملة تنقضي من صباح ثاني يوم تاريخ الحوالة
وأما الأشهر القمرية فتكون على موجب التقويم التي عليها العمل

• (بند ١٢٣) •

سند الحوالة المستحق الدفع في معاد موسم سوق دوري يحل معاده في اليوم
السابق على يوم انقضاء السوق وفي يوم السوق ان كان نصبه يوماً واحداً
راجع بندي ١٦١ و ١٦٢ تجارى

• (بند ١٢٤) •

إذا كان معاد سند الحوالة مؤجلاً ليوم من أيام الأعياد والمواسم الرسمية
يكون استحقاق الدفع في اليوم الذي قبل اليوم المذكور راجع بنود ٦٢
و ٧٨ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ كان ويند ١٦٢ تجارى

• (بند ١٢٥) •

كل فسخة في المعاد تطول كانت من جهة الجزد المعروف أو المحبة أو إجراء
للعادة وعرف البلد فيما يتعلق بدفع الحوالات منسوخة لا يجري عليها العمل
راجع بند ١٢٤٤ مدنى

الفرع السادس

في مناقلة سندات الحوالة بقيداً بأول المناقلة على ظهر السندات
(مناقلة الحوالات هو عقد به يحيل مالك سند التحويل حقه لآخر بشروط
أصولية مطلوبة)

• (بند ١٢٦) •

ينقل مالك سند التحويل حقه إلى غيره بقيداً بأول المناقلة من اسمه إلى اسم
ذلك الغير على ظهر سند التحويل راجع بند ١٦٩٠ مدنى

• (بند ١٢٧) •

يجب بيان تاريخ تحويل الحوالة من اسم المواسم بالأولوية وبيان القدر

المدفوع في مقابلته أو بيان اسم من آلت إليه بالتحويل وماتت تحت تصرفه

• (بند ١٢٨) •

إذا لم يكن نقل الحوالة على موجب منطوق البند السابق لا يكون التحويل صحيحاً بل يكون مجرد توكيل في استلام ما في السند راجع بند ٥٧٤ قجاري

• (بند ١٢٩) •

تقديم تاريخ تحويل الحوالات المتناقلة بالايولة عن يوم عقدتها ممنوع ويجازى مرتكبه بالجزاء المقر لمرتكب التزوير راجع بند ١٤٧ اجنات

الفرع السابع

في ضمان سندات التحويل

• (بند ١٤٠) •

الحيل الاصلي والحال عليه القابل للحوالة والمجاور المتناقلون متكافلون فيما الضمان به بموجب امضاءهم راجع بند ١٢٠٢ مدني وبند ١٦٤ قجاري

الفرع الثامن

في كفالة الحوالة المسماة (أوال) أي كفالة العهدة

• (بند ١٤١) •

سند الحوالة بقطع النظر عن صكوته مضموناً بالتحويل ومضموناً من المحيلين المتناقلين بقيد الايولة يجوز ضمانه بالضمان المسمى بكفالة الحوالة ويضمن للعهدة راجع بند ٢٠١٣ مدني

• (بند ١٤٢) •

ضمنان عهدة الحوالة أن يتعهد اجنبي عن العقد وفاء الحوالة أما بقيد صورة الكفالة على ظهرها أو بوثيقة أخرى فضمن عهدة الحوالة هو ضمن غارم اسوته كاسوة المحيلين المتناقلين في الحوالات بالايولات لغيرهم ما لم توجد شروط بالكفالة بين الجانبين تقضي بخلاف ذلك راجع بند ١١٣٤ و ٢٠١١ مدني

الفرع التاسع

في كيفية دفع الحوالات

• (بند ١٤٢) •

يجب دفع القدر الذي في سند الحوالة من صنف العامة المعينة فيه

• (بند ١٤٤) •

من دفع القدر المبين في سند الحوالة قبل حلول ميعاده كان ضامنا لصفة الدفع
ولمصادقة الدفع محلا ولما كان يترب عليه من الأضرار راجع بندى ١١٨٦
و ١١٨٧ مدنى

• (بند ١٤٥) •

من دفع القدر الذى في الحوالة عند حلول الميعاد دون مناقشة من الغير برزت
ذمته برامة صحيحة راجع بند ١٢٤ مدنى
لا يسوغ اكرام من يدفع حوالة على استلام ما فيها قبل حلول ميعادها راجع
بندى ١١٨٧ و ١٢٥٨ مدنى

• (بند ١٤٧) •

دفع ما في الحوالة على واقع النسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا من
النسخ المتعددة جميعا اذا كانت النسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا
التي يصيرها الدفع مكتوبا عليها أن يجوز دفعها مبطل حكم ما عداها من
النسخ الاخرى التي صارت لا يعتد بها راجع بند ١١٢٤ جنيات

• (بند ١٤٨) •

كل من دفع القدر الذى في سند الحوالة بموجب نسخة ثانية أو ثالثة أو رابعة
وهكذا بدون أن يسترجع النسخة التي كان كتب عليها علامة القبول فلا يكون
خالى المسؤولية بالنسبة لحقوق واضع اليد على النسخة التي عليها علامة
القبول

• (بند ١٤٩) •

لا تسع المناقضة بالنسبة لدفع الحوالة الا في حالة ضياعها أو تفليس واضع اليد
عليها

(بند ١٠٠)

اذا ضاع سند الحوالة غير المشمول بعلامة القبول بازالمصاحبة أن يطلب دفع قدر ما فيه بموجب نسخة تأييد أو ثلاثة أو أربعة الخ

(بند ١٠١)

اذا كان سند الحوالة الضائع مشمولاً بعلامة القبول فلا يجب على المحال عليه دفع ما فيه بموجب نسخة تأييد أو ثلاثة أو أربعة الخ الا بالاعلام من قاضي القضاة مع الكفالة اللازمة راجع بندي ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ مدي
وبند ١٧ محاميات

(بند ١٠٢)

يجوز لمن فقد نسخة حوالة مشعولة بعلامة القبول أو غير مشعولة بها وتقدر عليه ابراز ثمانية أو ثلاثة أو أربعة الخ أن يطلب دفع سند الحوالة الضائع بالسعي الى محكمة التجارة وخراج اعلام صحيح تشهد له بصدقه وذلك السند مع تأييد الكفالة اللازمة

(بند ١٠٣)

في صورة ما اذا امتنع المحال عليه من الدفع بموجب اعلام المحكمة على منطوق البندين السابقين يكتفون لصاحب الحوالة الضائعة السند حفظ جميع حقوقه باعلان المعارضة الاستعفاطية ويجب أن يكون هذا الاعلان ثالي يوم حلول ميعاد الحوالة الضائعة ويجب أن يشعر باعلان المعارضة المحيل الاصل والمحيلين الاخرين المتناقلين بموجب الرسوم القانونية والمواعيد المحدودة التي سيأتي ذكرها في الاعلان

(بند ١٠٤)

اذا طلب صاحب نسخة الحوالة الضائعة تحصيل نسخة تأييد من المحيل الذي انتقلت اليه الحوالة منه بلا واسطة كان هذا المحيل ملزماً بأن يطلبها من ذات محيله السابق وهو يطلبها من قبله وهكذا كل محيل يرجع على سقمه الى أن يصل الى المحيل الاصيل الذي هو اقل مسكافل * ومصاريف سند الحوالة الضائعة تكون على مالك سند الحوالة التي فقدتها

(بند ١٠٥)

وضمن التكفل المذكور في بندي ١٥٦ و ١٥٢ يتقطع بعد ثلاث سنوات اذا لم يكن وقع في اثباتها طلب حقوق ولا تداع في المحاكم راجع
 بند ١٢٣٤ و ٢٢٤٤ و ٢٢٧٩ مدني و ١٨٩ تجاري
 • (بند ١٥٦) •

حسكل ما يدفع من أصل قدر ما في سند الحوالة من الدراهم تبرأ به فمه
 المحيل الأصلي والمحيلين بعده فليس لحامل السند أن يعارض المعارضة
 الاستحفاطية في شأن الحوالة لا بقدر ما بقي له منه فقط
 • (بند ١٥٧) •

لا يجوز للقضاة أن يجتدوا بهما التطويل دفع سند الحوالة متى حل
 ميعادها راجع بند ١٢٥ و ١٦١ تجاري و ١٢٤٤ مدني

الفصل العاشر

في كيفية دفع الحوالة من الواسطة عن المحيل الأصلي
 أو غير من المحيلين المتناقلين
 • (بند ١٥٨) •

يجوز في سند الحوالة المتكلم فيها من منع الدفع بطريق المعارضة الاستحفاطية
 أن يدفعها الواسطة أيا ما كان ويجد دفعها بالذات المدفوع عنه أو بغيره لأنه عن
 المحيل الأصلي أو عن المحيلين المنتقلة إليهم منه وانما يكتب ثبوت التوسط
 والدفع في متن سند المعارضة الاستحفاطية أو في ذيل سند الحوالة راجع بند
 ١٢٦ تجاري و ١٢٣٦ مدني

• (بند ١٥٩) •

حسكل من دفع في سند الحوالة بالتوسط عن غيره لحامل هذا السند فدية
 ما فيه صار قائما مقامه في السعي في استيفاء حقوقه وحمل واجباته
 القانونية

فاذا كان المتوسط دفع الحوالة عن المحيل الأصلي فثبت براءة جميع المحيلين
 المتناقلين واذا دفع الحوالة عن أحد المحيلين المتناقلين برئت ذمة من بعده
 منهم

فإذا اجتمع حذو رباط و تراخى راعى دفع الحوالة يقدم منهم من دفعه لنداءهم
تبرأ ذمة أكلها الخليف
فإذا كان عند الحوالة على المصل عليه المستحق من القبول لسبباً على من
الاسباب وأراد دفعها أو بصفاءه ومقدم على غيره من المزاجين على التوسط
ما جع بند ١١٩ تجارى

الفرع الحادى عشر

فى حقوق حامل سند الحوالة وواجباته

• (بند ١٦٠) •

حامل الحوالة المحالة من بر قطعة أو ديون من جزائرها أو بلاد الجزائر ومشتقة
الدفع فى الاملاك الاور وياوية التابعة للملكة فرنسا أو فى بلاد الجزائر
سواء كانت مشروطة الدفع بمزدقار المصل عليه أو يوم أو أيام أو شهر أو
شهر أو شخصية أو شهر أو شهر أو جديده من تاريخ التنزيسى فى طلب دفعها
أو قبولها فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخها والا كان جزاؤه أن لا يكون له
حق فى الطلب على المبلين المتناقلين بل ولا على المبل الاصلى بشرط أن
يكون المبل الاصلى أجرى مقابل وفاتها بموجب الأصول
فإذا كانت الحوالة محالة من بلاد سواحل البحر الايض المتوسط أو من بلاد
سواحل البحر الاسود على بلاد الاملاك الفرنسية فى أوروبا أو سككات
محالة من بر قطعة أو ديون أو من جزائرها على محلات تجار فرنسا وية فى البحر
الايض المتوسط أو البحر الاسود تكون مهلة الدفع أربعة أشهر
فإذا سككات الحوالة من بلاد افريقية الى حد رأس حشم الخير أو من بلاد
افريقية الى حد رأس حرم على البلاد الاور وياوية التابعة لفرنسا أو محالة
من قطعة أوروبا وجزائرها على الاملاك الفرنسية فى أقاليم افريقية الى
حد رأس حشم الخير وفى أقاليم افريقية الى حد رأس حرم فمهلة الدفع المصلحة
لحامل ستة شهور

وان كانت الحوالة محالة من غيرة تلك الاقاليم من أقسام الارض أيا ما كانت
على أملاك فرنسا بأوروبا أو سككات محالة من قطعة أوروبا وجزائرها على

املاة قرانسا ومحالها التجارى في أي قسم من أقسام الارض كانت
طلب الدفع والقبول سنة من تاريخ الحوالة فاذا قامت هذه المواهب
حق الطلب والرجوع على من ذكر فيما سبق من الجيل الاصلي والجيل
المتناقلين

وكذلك يفوت حق الطلب على من ذكر على سند الحوالة الحقة بتطرحها ويوم
أو أيام من تطرحها أو بشهر أو بعمدة شهر من تطرحها اذا كانت محالة بين
قرانسا ومن الاملاة القرنساوية أو من محال تجارتهم ومستحقة الدفع
في البلاد الاجنبية ولم يطلب سطلها دفعها أو قبولها في المواهب المقررة فيما
سبق في شأن كل مسافة من المسافات

وتضاف المهلة السابقة مرتين في وقت الحرب البحرى فيما يتعلق بسداد
محررا

وهذه الاحكام المذكورة أعلاه يجرى العمل بها ما لم يشترط بين الجيل والمحال
عليه والمتناقلين خلافها

• (بند ١٦١) •

يجب على من يئده سند الحوالة المستحق للدفع أن يسعى في طلب دفع ما فيه يوم
حلول ميعادها راجع بند ١٢٤٧ مدنى

• (بند ١٦٢) •

يجب إثبات امتناع الدفع من طرف المحال عليه ثانياً يوم حلول ميعاد الدفع
بالاعلان المسمى بالمعارضة الاستغناطية من امتناع الدفع
فاذا كان اليوم المستحق للتظلم فيه يوم موسم من المواسم الرسمية كان التظلم
في اليوم الذى بعده راجع بند ٦٣ و ٧٨ و ١٠٣٧ مدنى

• (بند ١٦٣) •

موت المحال عليه أو فقليه لا يقطع لازمية حمل السند من محل المعارضة
الاستغناطية في شأن الدفع ولو كان سبق منه المعارضة الاستغناطية من عدم
القبول

وفي حالة تخليس من قبل الحوالة قبل حلول الميعاد يجوز لحاملها أن يعمل
المعارضة الاستغناطية راجع بند ١١٨٨ مدنى و ١٢٤ محالجات

(بند ١٦٤)

يجوز لحامل سند الحوالة المستلم في شأن عدم دفعها بالمعارضة الاستغناطية أن يتفق في التداخي فيها الضمان حقوقه

وتدفع عليه اتمام ذات الحمل الاصل خاصة أو على كل واحد من المتناقلين بالانحالة على حدة أو عليهم معاً مع الحمل الاصل

ويجوز التداخي على هذا الوجه على الحمل الاصل من طرفي كل من المتناقلين وتداخي حصيلتهم على سلفهم من الحملين بلا واسطة

(بند ١٦٥)

فإذا سعى حامل السند في الطلب من الحمل بمخصوصه فعليه أن يشعره بالمعارضة الاستغناطية فإذا لم يدفع له بعد الاشعار بطلبه المماثلة قبل مضي خمسة عشر يوماً تاريخها بعد ساول طريق الاعلان بالمعارضة الاستغناطية وذلك إذا كان محل اقامته بعيداً عن محل الدفع بمسافة تزيد عن ألفي متر أو عشرة فراسخ ومصرف المحاكم على الحمل المذكور والمهلة في حق الحمل المقيم في أن يدين تلك المسافة من محل الدفع أن يزيد الميعاد يوماً واحداً لكل خمسة وعشرين ألف متر أو عشرة فراسخ في كل ما زاد عن الخمسين ألف متر تراجع بند ٢١٨٥ مدني و ١٠٢٢ و ١٠٣٧ محاكمات

(بند ١٦٦)

سند الحوالة المعلقة من فرانس المستحقة الدفع في خارج مملكة أو من فرانس بأوروبا في حالة المعارضة الاستغناطية من عدم قبولها يجوز المرافعة مع محليها والمتناقلين منهم المقيمين في فرانس في المواعيد الآتية يتقدم بعد شهر واحد لسندات الحوالة المستحقة الدفع في جزيرة قرقس و بلاد الجزائر والجزائر البريطانية أي جزائر مملكة الانكليز وفي إيطاليا ومملكة الفيلك والبلجيك

وفي الممالك المتعاهدة ببلاد النمسا والمجارية لمدة فرانس

ويقدم بعد شهرين لسندات التي استحققت الدفع في الممالك الأخرى سواها في أوروبا وعلى سواحل البحر المتوسط الأيض أو سواحل البحر الاسود وبعد خمسة أشهر لسندات التي استحققت الدفع خارج أوروبا إلى بوغاز

ملقة وهو غاز سودة أو رأس هورين
وبعد اذ علمت أشهر السندات التي استحق الدفع بعدو غازي ملقة وسودة
وبعد رأس هورين وهذه المواعيد تكون على موجب التناسب في المسافات
بالنسبة للتداعي على المحلين والمتناقلين المقيمين في بلدات فرانس خارج
أرض فرانس بالنظر لبعدها المسافات

وتضاعف هذه المواعيد مرتين في حق بلاد بحرية في حالة وقوع حرب بحرية
* (بند ١٦٧) *

فإذا تطلب حامل سند الجلالة حقوقه دفعة واحدة من جميع المتناقلين
والمحلل الأصلي كان لمحق بالنسبة لبلد كل واحد منهم برخصة المهلة المحدودة
للتداعي بحسب البنود السابقة

وكل واحد من المتناقلين الجلالة الحق في هذا التداعي على كل واحد على
خديته أو على الجميع في المهلة المذكورة

واستداء المهلة في حق من ذكرنا في يوم من تاريخ طلب حضور الخصم في
المحكمة واجتمع بنود ٥٩ و ٦١ و ٦٨ و ٦٩ مما كانت

* (بند ١٦٨) *

تسقط حقوق من يده سندات الجلالة التي تعل بالنظر بدون أن يكون له
طلب على المتناقلين بحلول المواعيد المذكورة أعلاه بعد انتهاء المدة المحدودة
في البند السابق في الصور الآتية

فلا يكون لمحق في تقديم سند الجلالة المؤرخ بالنظر أو أيام أو أشهر فلكية أو
عديدة من تاريخ النظر

ولا يكون لمحق في المعارضة الاستعفاء لمن عدم الدفع
ولا يكون لمحق في السعي للمعاكسة للصول على استعفاء حقوقه في القدر
الذي في السند

* (بند ١٦٩) *

وكذلك يسقط حق المتناقلين في أي نزاع لضمان أموالهم على المحلين
الباعين لهم بعد فوات المواعيد المقررة فيما سبق بالنسبة لميعاد المقرر لكل
واحد منهم

(17. 4)

وكذلك تمتص حقوق جليل لقواته والرجال لهم المتأخرين في حق الحصول
نفسه إذا ثبت أنه أعطى مقابل الوفاء الكامل للرفع عند حلول مهلة
جند التعويل

ففي هذه الحالة لا يكون حامل التندقاع الاصل المبال عنه

• (۱۷۱) •

مقرط الحقوق وعدم سماع دعاوى باقوان المدد المذكور وفي البند السابقة
يطلب حكمه في حق من يريد استناد المطالبة فيجوز تداعيه على التمسيل وعلى
كل واحد من المتنازعين في حالة ما اذا كان يصداق تصدق الموازنة الجديدة
لاعمال المعارضة الاستغاطية ولا حلا هذه المعارضة أو لطلب المراجعة فقد
دخلت التقود المعققة لان تكون في عقابته الوفاء في ذمة الجبل أو أحد
المتنازعين المذكورين سواء كان دخولها في ذمتهم في عقابته محاسبة أو
مقاصة وفتح في ذمتهم أو في عقابته حتى آخر راجع يسلمى ١٢٢٤
١٢٨٩ ملحق

•(۱۷۲ د)•

كما يجوز لمن يستعمل الحوالة المحررة شأنه المعارضة الاستغناء عن علم
 الدفع أن يسي في الحصول على حقوقه بموجب الأصول المقررة أعلاه أيضا
 أن يهجم على سبيل الاحتياط والاحتراس أمتعة التحيل الأصلي والمحال عليه
 القابل للحوالة والحييلين الآخرين المتناقضين باذن محكمة التجارة في ذلك
 راجع بنود ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦

الفرع الثاني في تفسير

في اعلان المعارضة الاسم فائبة التي الفرض منها الاحتكار
والرد المسألة برونسة أي امتكار ما حصل ورده

(المعاوضة الا - معاوضة المعبر عنها بالبرقعة هي اشهاد عن يدها لحو التخلي
الممنوع من قبولها او دفعها عن قلبه للمصاريف والارجح والخاسر وتطلب
قيمة سند الحو التوصل هذا القيمة في دلائل من امتهن من دفعها)

برونسته حقیقتن ایامی
لا تمکری علی الشئ وعدم
قرا وطیه وهو هذا المعنی
عفی غالباً بلی ومنه
نکران شتاعی الناس
لهم ولا یکررون القول
شقول

عبر عن البروتستنة
كلية أو الاستكارية
كرة كنفقة لصح أيضا

• (بند ١٧٢) •

يجوز كتابة اشهاد المعارضة الاستحفاظية في شأن امتناع القبول أو الدفع
وبسير كاهن عنه وفق أو ما ویش محضر من المحكمة وتصح بشهود
وغيره من شهود

ويجب تهريرها عن يد الموثق في عدة جهات
في جهة اقامة من استحققت الدفع منه أو في آخر جهة معروفة باقامته فيها
أو في جهة اقامة الأجنبي الذي وضع عليها علامة القبول بطريق التوسط
وعلى كل فتكون اشهاداً واحداً متحد المصورة يدفع رسم واحد
وفي حالة اذا عين المحل محل اقامة للمحال عليه على سبيل الكذب والتزوير
وجب أن تقدم على وثيقة المعارضة الاستحفاظية تقرير في محضر يكتب فيه
الموثق أنه قد علمت الاستعلامات اللازمة عن جهة اقامة المحال عليه ولم
يعلم له محل

• (بند ١٧٤) •

يشغل اشهاد المعارضة الاستحفاظية على ما سياتي
على نسخ صورة سند الحوالة والقبول وأبولات التصويلات
وبان أسماء الكفلاء وبيان التسييمات الرجعية بالدفع
وبذكر فيه بيان حضوراً وغيبه من يلزمه أن يدفع قدر القيمة المذكورة
في السند

وبين فيه أيضاً أسباب الامتناع من الدفع وإن لم يحصل امضاءها من المحال
عليه يذكريب ذلك أن كان عجزاً عن الامضاء أو امتناعاً

• (بند ١٧٥) •

لا يقوم مقام اشهاد المعارضة الاستحفاظية المذكورة أعلاه سند آخر أياً ما
كانت شهادته بالتأيد لحامل سند الحوالة فيماعد الحالة المذكورة في بند
١٥٠ وما بعده المتعلق بضياع سند الحوالة

• (بند ١٧٦) •

يجب على الموثقين والكتاب المأذونين من طرف المحكمة بالتوثيق أن
يحفظوا عندهم نسخة صحيحة من جميع صور اشهاد المعارضة الاستحفاظية

التي تعمل على بدعهم أيا ما كانت وان يسجلوا هذه الشهادات حرقيا او ما عوم
 بترتيب تواريخها في سجل مخصوص من مقرر محض عليه وان يكون مستوفيا
 للرسوم المقررة في حق المصطلات المرعية فاذا لم يستوفوا هذه الاصول
 استحقوا العزل والرسوا بدفع ما يترب على ترك ذلك من المصاريف
 والخسران ودرج التأخير لمن يترافع معهم في طلب هذه الحقوق

الفرع الثالث عشر

في تجديد الحوالة بالمعارضة الاستغناطية في شأن الامتناع من قبولها
 بسند آخر يسمى في عرف التجار ركبوا أي سند الرجوع

• (سند ١٧٧) •

تجدد الحوالة بسند جديد يسمى سند حوالة الرجوع

• (سند ١٧٨) •

سند الرجوع هو سند تحويل آخر جديد يرجع به المحلل له على المحيل الاصل
 أو على أحد المحيلين الآية الهم الحوالة ويكون هذا السند بقيمة الحوالة
 الاصلية التي صدر في شأن المعارضة الاستغناطية مضموما اليها مصاريقها
 ومصاريف تجديد التحويل

(ويشقل سند حوالة الرجوع المرفوق بمحافظة منفصلة ومضام من المحيل
 وحده ومقدمة على ظهر السند على عدة أشياء

أولا على نسخة السند الاصل المحيل في شأن المعارضة الاستغناطية
 ثانيا على مصارف سند المعارضة الاستغناطية والترافع للصك ان كان
 ثم ترافع

ثالثا على أرباح تأخير الوفاء

رابعا على تعويض خسارة أسعار التحويلات بالمخطاط قيمها
 خامسا على رسم دفعة سند الرجوع ودفع رسومه التي هي خمسة وثلاثون
 سقيا

• (سند ١٧٩) •

تحتسب قيمة سند الرجوع الجديد بالنسبة لرجوعه على المحيل الاصل بأسعار

سندات حوالا لا يحمل البلدة المستفدة الدفع فيها على بلدة المحصيل الاصلية
وبالنسبة للمصاريف المتساقطين بحسب ما يشار تحويل البلد التي حصل فيها
التوافق على البلدة التي يستحق فيها دفع الحوالة الجديدة
وقد صار في هذا البند بالبند الا في الجاري عليه العمل الا في صورته

(بند ١٧٩)

قيمة حوالة الرجوع مقننة بالنسبة لمملكة فرانسافي أراضيها البرية على
الصورة الآتية

وبعد في المائة لتحويل في المدن قواعد المديريات

نصف في المائة في المدن قواعد الاقسام

ثلاثة ارباع في المائة من بلدة الى بلدة أخرى غير قواعد المذكورة

ولا يجوز في حال من الاحوال تجديد حوالة الرجوع بين مدن مديرية واحدة

ثم ان التحويل بالنسبة للبلاد الاجنبية وبالنسبة لاملاك الفرانساوية

الخارجية عن ارضي فرانس لا يجري على حسب عرف التجارات واصطلاح

تجارهم فيها

وابرا من مرق بشود ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٦ من قانون التجارة موقوف

موقتا ومعلق عن العمل انتهت

(بند ١٨٠)

ترفق حوالة الرجوع بمحافظة حساب مفصلة تشهد بالرجوع

(بند ١٨١)

تشكل محافظة حساب الرجوع على بيان سند الحوالة الاصلية التي حصلت

في شأن الامتناع من قبولها المعارضة الاستمطاطية للحقوق

وعلى مصرف اشهاد المعارضة المذكورة وغير ذلك من المصارف المقبولة

فاقونا كمصارف عمولة البنوك والسجرة ورسم الدفعة والبوستة

ويبين فيها اسم من تخطت عليه حوالة الرجوع الجديدة وقيمة التحويل الذي

وقع عليه الاتفاق

ويصير التصديق على هذه المحافظة من محاسب الحوالات المعبر عنه بوكيل

المصرفة

وفي البلاد التي ليس فيها سمسار قحور الا ان يصدق على المحافظة المذكورة
اثنتان من العيار

وتعصب المحافظة المذكورة بسند الحوالة المعمول في شأن الامتناع من
قبولها اثناء المعارضة الاستحفاظية او بصورة متفقعة من هذا السند الذي
يصير نصيحة

وفي حالة ما اذا كانت حوالة الرجوع محالة على أحد المحيلين المتناقلين
بالايلولات يجب أن تكون معصومة غير ذلك باسناد يفيد تقنين سعر
الحوالات من البلدة التي كان سند التحويل مستحق الدفع فيها على البلدة
المراجعة اليها راجع بند ١٧٩ تجارى

(بند ١٨٢)

لا يجوز تحرير حوافظ حسابية متعددة في شأن سند حوالة واحدة
بل جميع حساب هذه المحافظة التراجعية يصير تأديته من محيل الى محيل آخر
بالتسلسل حتى ينتهي الى المحيل الاخير او ذبه للمعامله

(بند ١٨٣)

لا يجوز الزام المحيل الواحد بدفع أثمان الحوالات الجديدة المتراجعة على
المحيلين الاخرين و اضافتها جميعها على حساب محيل واحد بل كل
محيل لا يلتزم الا بدفع ثمن الحوالة التي جددتها وكذلك المحيل الاصلى يلتزم
بتأدية قيمتها على السند الراجع اليه

(بند ١٨٤)

فوائد أصل سند الحوالة التي صار في شأن الامتناع من دفعها عمل اثناء
المعارضة الاستحفاظية تستحق أن تعصب من يوم كتابة ذلك السند راجع
بند ١١٢٩ و ١٩٠٧ و ٢٢٧٧ مدنى

(بند ١٨٥)

لا تحسب فوائد مصارف السند والتجديد وغيره من المصارف المحبوبة قانونا
الامن تاريخ طلب التداعى في المحكمة راجع بند ١١٥٣ مدنى

(بند ١٨٦)

ولا يلتزم المحال عليه بدفع الحوالة الجديدة الا اذا كانت ساقطة حساب

٦٤
الرجوع من فوقه بسنداته تصديق من سمامرة الحوالة أوصى الشيخ من
التجار كما هو مقرر في بند ١٨٢ تجازى

الفصل الثاني

في بيان سند الدين الموجب الذي يجب دفعه عند حلول الميعاد
لرب الدين أو لأذونه المسمى سنداً تحت الأذن

• (بند ١٨٧) •

جميع أحكام سنداته الخوالة وما يتعلق بها فيما يخص هذه الأشياء الآتية وهي
حلول ميعادها وتخويلها بالايولة
وتضامنها من المحيلين
وكفالتها من أجنبي
ودفعها من القابل لها بالتوسط
وما يعمل في شأنها من المعارضة الاستحاطية
وما يجب على حاملها وللمن الواجبت والحقوق
وما يلزم فيها من الالتزام بتجديد التصويل المسمى حوالة الرجوع ومن القوائد
كل هذا يجري في السند الذي تحت الأذن مع مراعاة الأحكام المنصوصة
في حق الأحوال المذكورة في بنود ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ من هذا
القانون

• (بند ١٨٨) •

يشترط في السندات التي تحت الأذن أن تكون مؤرخة
وأن يبين فيها القدر الذي يستحق الدفع
واسم من هي تحت أذنه
وميعاد استحقاق الدفع
وبيان مقابل قدر ما في السندان كان من نقد أو بضاعة أو دين أو بوجه آخر

الفصل الثالث

في بيان المدة التي يفتقر بانقضائها حق السداع والطلب

بالصفة لسندات الحوالات والسندات التي تحت الاذن

• (بند ١٨٩) •

جميع المرافعات المتعلقة بسندات الحوالات وبسندات الديون التي تحت
الاذن المتعلقة بين التجار والمسيبين والصيارف تقوت موايد عا في حق من
امضاها من التجار وازدأ باب المعاملات والصيارف على حق من تشبث بشئ
يتعلق بالتجارات بعضي خمس سنوات من ابتداء عمل المعاوضة الاستغاضة
او من آخر طلب في المحكمة للتداعي اذا لم يكن صدور من المحكمة
حكم في شأنها اول يظهر للدين سند آخر غير سند الحوالات راجع بنود ١٢٣
و ١٢٣٨ و ٢٢١٩ و ٢٢٤٤ و ٢٢٧٨ مدني

ولكن بعد مضي هذه المدة اذا طلب كل مدع بالدين استخلاص المدين وجب
على المدين أن يصف أن هذا المدي لا يستحق في ذمته شأ مما ادعى به واذا
توفي المدي عليه بالدين وطلب المدي تخليف الزوجة أو الوارث أو الوصي
من شكل من نسل البه المنفعة من وفاة المستفعلهم أن يحلفوا أنهم
يصدقون اعتقاداً صحيحاً أن ذمة المتوفي بريئة بالكليتين هذا الدين راجع
بنود ٧٢٤ و ١١٢٢ و ١٣٥٧ و ٢٢٧٥ مدني و ١٢٠ و ١٢١
محاكمات ٢٦٦ جنابات

(المقالة الثامنة)

فيما يتعلق بالتجارات البحرية وفيما عدا كتب

الكتاب الاول

فيما يخص السفن ومراكب الملاحة

• (بند ١٩٠) •

تعتبر السفن البحرية وغيرها من المراكب التي تسير في البحر من قبيل
المتقولات والمتاع راجع بند ٥٢٧ مدني
ولكن تكون في مقابل وقادرون البائع لها وبخصوصا في مقابل وفاة الديون
التي لها الامتيازات عليها بالقانون راجع بندي ٥٣١ و ٢١٢٠ مدني
و ٦٢٠ محاكمات

• (بند)

(بند ١٩١)

الديون التي لها الاولوية في اقتضاء بيع السفن لتمضي من ثمنها بالامتناع على
غيرها بالقوانين هي المذكورة هنا بالترتيب الاتي
اولا مصاريف المحاكمة وغيرها في شأن السفن وما يخص بيعها وتوزيع
اثمنها بالامانة الدعوى

ثانيا كمارك وحوادث رياسة البوغاز دخول اخر وجاوعه واثام الحولاء وحوادث
الطليعة التي تترج الحياض من السفن والمراسي باليمن ودخول الاسراع
والقنطرة للتعمير

ثالثا اجرة خزانة السفينة ومصاريف المحافظة عليها من ابتداء دخولها
في اليمن لغاية مدها

رابعا اجرة الخزان التي وضع فيها مهمات السفن وطقوماتها
خامسا مصاريف نفقة السفينة ومهمات وطقوماتها من التلف من وقت
حضورها من سفرها الاخير ودخولها في اليمن

سادسا ماهية واجرة القبطان وغيره من البحرية المستخدمين فيها الى مدة
سفرها الاخير

سابعا المبالغ التي اقترضها القبطان لاحتياج السفينة مدة القفلة الاخيرة
ودفع ثمن البضائع المشحونة التي اضطر الى بيعها عند الاحتياج

ثامنا الديون التي في ذمة رب السفينة لبايعاتها اوليا ثمن مهماتها اوليا ثمنها في
عمارته في حالة ما اذا لم يسبق للسفينة سفر (٩) وكذلك الدين المطلوب لداخلة في

مقابله توريد نفودا وادوات للتعمير وادوات وموتارات وتسليحات واطباقات
وتحويلات من كل ما لم يبق من سفرها ولو في حالة ما اذا كانت سبق لها سفر

ثامنا الاقراضات الخطرة المقترضة على الجنت والتسليم المرهون في شأنها
السفينة او فاعدها الامامية المعجمة بالسكنة والقصة او مهماتها اذا كان

الاقراض البحري بقصد الترميم والتعمير والتطعيم والتسليم او لتصيل
الذخائر والموتة في حالة ما اذا كان ذلك كله قبل سفرها

عاشرا مبلغ مجموع جماعات التأمينات من الاخطار البحرية المشهورة باسم
السكوتر لملكات السفينة او فاعدها الامامية او مهماتها وطقوماتها

(٩) مفهوم هذا الشرط
وسبق للسفينة سفر فلا يكره
لمن ذكر الامتناع في الغم
وهو كذلك لانهم اهلوا في
تزام السفينة تسافر صور
مستعدا بدون أن يستصغر
على حقوقهم أو يستوفو

ومما رعتها التي استحققت المزية على السفينة في سفرتها الأخيرة
الحادى عشر تعويض الخسارات والارباح المستحقة الدفع للمستأجرين
في الامتناع من تسليمهم بضائعهم المشحونة أو وفاة الخسارات في مقابلة
ما حصل من ضرر البضائع الناتج من فعل القبطان أو الملاحين
ثم ان أرباب الديون اذا خلع في كل عدد من أعداد هذا البند يتزاجون طبقة
بعد طبقة في المحكمة لامتياز حقوقهم من ثمن السفينة على حسب ذريعتهم
وفي حالة عدم كفاية ثمن السفينة لأفراد طبقة من الطبقات بصيرة تقسيم الثمن
عليهم بطريق قسمة الفرما بواقع تخصيص القلاير راجع بند ٢٠٩٣
مدنى وبند ٦٥٦ محاكمات

• (بند ١٩٢) •

مزية الاولوية بحق التقدم في الديون على الوجه المذكور في البند السابق
لا تثبت لأربابها ما لم توجد براهين تدل عليها على الوجه الآتى
أولا مصاريف الحاكم المطالبين بالتثبت الابتداء حواظ المصارف التي
عليها تصديق الحاكم التي وظائفها تخصيص هذه المصارف بتعريفه
ثانيا عوائد الشحنة والجولة وغيرها تثبت لطالبها بسندات ايصال غلاق
معرفة من محل التوصيلات البحرية
ثالثا الديون المنصوصة في العدد الاول والثالث والرابع والخامس
من بند ١٩١ يكون اثباتها بحواظ مقررة الثبوت من محكمة التجارة
رابعا مرتبات البحارة وأجرتهم بصيراثياتهم من قيودات التطبيق ورفع
التطبيق المسنى بالتعاقيل بالكشف من أقلام تسجيلات البحرية
خامسا المبالغ المقترضة وقيمة البضائع المبعة لضرورة احتياجات السفينة
في آخر سفرها بصيراثياتهم من الحواظ المحررة من القبطان المستندة الى
محاضر عليها امضاء القبطان ورؤساء البحرية الذين هم بالسفينة المذكورة عما
يدل على ضرورة هذه الاقتراضات

سادسا بيع السفينة يثبت بوثيقة صحيحة التامخ وأما توريد ما يلزم لها
من المهمات والتطبيقات والذخائر فيصير اثباتها بحواظ وقوائم وسندات
واعلامات عليها صحة القبطان ومكونة الحساب بمعرفة المظقم السفينة والمنظم

لها ويوضع من هذه السندات نسختان في قلم كتابة محكمة التجارة قبل سفر
السفينة أو بعد سفرها بعشرة أيام فإدونها
سائعا الاقراضات الخطيرة المقترضة على البعث والتسليم التي رعت
في وفاتها السفينة أو قاعدتها الأساسية المسجلة بالتصكينة أو مهماتها أو
مقوماتها أو أسلحتها أو موجوداتها قبل سفرها بصيراثاتها بسندات محررة
في شأن هذا الاستقراض عند موثق رسمي أو بسند مضمي عليهم من المتعاقدين
ويكون من نسخها صورتان في قلم محكمة التجارة وقبل مضي عشرة أيام من
تاريخ تحريرها

ثامنا قيم جعائل التأمينات من الاخطار تثبت بسنداتها المسجلة
بالبوليسات أو من جرائد سلسلة التأمينات
ثامنا دفع قيمة الخسارات والارباح المستحقة للشاحنين بصيراثاتها بقرار
المحكم أو بقرار مجلس المحكمين المميزين المتوسطين في نسوبتها بالمصالحة
راجع بسدي ١١٤٩ و ١٣٨٢ سلفي وبسدي ١٣٢٨ و ١٠٢٠
محاكمات

(بند ١٩٣)

تسقط هذه الامتيازات التي تستحقها رب الدين الاولوية والتقدم على غيره
بالطرق العمومية التي تسقطها اسائر الالتزامات والتعهدات
وتسقط بيع السفينة بأمر المحكمة بموجب الاصول المقررة في الكتاب
الثاني الا في ذكره راجع بند ١٩٧ تجارى
وكذلك تسقط اذا بيعت السفينة من مال كها بطوعه واختياره وكانت بعد
البيع ساقرت سفرة بجمرية باسم مشتريها وعلى ذمتهم بدون ان تحصل مناقضة
من طرف ارباب الديون التي على البائع راجع بند ٦٩ تجارى

(بند ١٩٤)

تعتبر السفينة مسافرة في البحر بوجهين
الاول اذا كان ذهابها ووصولها معلوم الثبوت في ميتين مختلفتين وكانت
مدة السفر ثلاثين يوما من ابتدائها
الثاني اذا استقلت من ميناء ولم تصل الى ميناء آخر ومضى عليها استون يوما

بين الذهب والالوان التي تخرج منها أو كانت السفينة مسخرة
بقصد سفر طويل ومكث في المسير أو يمين متين أو ملبدون أن يحصل تداع
من أرباب الديون على البائع

• (بند ١٩٥) •

يجب أن يكون بيع السفينة الذي بالطوع والاختيار بموجب وثيقة محزرة
أتمارعة عند الموثق أو خصوصية بسند العادة فانضاء البائع والمشتري
ويجوز أن يكون البيع المذكور لجميع السفينة أو لخص منها
وسواء كان بيع السفينة في الميناء أو في السفر

• (بند ١٩٦) •

بيع السفينة بالطوع والاختيار وهي مسافرة في البحر لا يضيع حقوق أرباب
الديون التي على البائع

فمع هذا البيع لا تزال السفينة أو ثمنها كافلة لديون هؤلاء الدائنين حتى أنه
يجوز أن يرفعوا إلى صحة البيع بأنه مبني على الخيلة والتدليس إذا
بداهم التداعي في شأن ذلك فراجع بندي ١١٦٧ و ٢٢٦٨ مدني

الكتاب الثاني

فيما يتعلق بحبس السفن وبيعها

• (بند ١٩٧) •

يجوز حبس وبيع السفينة البحرية بأمر المحكمة فتصير امتيازات أرباب
الديون ساقطة بالشروط الآتية وراجع بنود ٥٢١ و ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣
و ٢١٢٠ مدني و بنود ٥٤٥ و ٥٨٣ و ٦٢٠ محاكمات

• (بند ١٩٨) •

ليس لدى الامتياز والاولوية أن يسلط حبس السفينة الا بعد مضي أربعة
وعشرين ساعة من وقت أمر المحكمة للمدين بدفع الدين

• (بند ١٩٩) •

الطلاب المشغل على أمر المحكمة بالنفع يرسل الى مالك السفينة أو الى محل

أقامته في حالة ما إذا كانت دعوى الدين مبدئية على دين معتاد
ويجوز أن يتوجه الخطاب بالأمر بالرفع إلى قبطان السفينة إذا كان الدين
من عدد الديون الممتازة التي لها الأولوية على السفينة بموجب بند ١٩١
تجاري وبند ٤٥ • محاكمات

• (بند ٢٠٠) •

يذكر المحضر في صورة خطاب الطلب اسم صاحب الدين ومستنته ويعلن
سكنه

والوجه المتقدم عليه في طلب بيع السفينة والمقدار الذي يتداعى في دفعه
إليه

وذكر اقتضاب المنزل الذي يختار مدة المرافعة صاحب الدين في بلد المحكمة
التي يكون فيها باب الدين متطلبا لبيع السفينة

وذكر اقتضاب المنزل الذي يتخذه رب الدين في المثل الذي حبست فيه السفينة
ورست عليه

واسم صاحب السفينة وقبطانها

وذكر اسم السفينة وجنسها وشحنها

وأن يبين في المحضر وصف المسندل والقلايك والطقومة والموجودات

والأسلحة والذخائر والمالكولات والمؤنات

وأن يبين خفيار السفينة راجع بنود ٤٤٢ و ٥٨٥ و ٥٨٨ و ٥٩٦

و ٥٩٧ و ٥٩٩ محاكمات و ٦٢٧ تجاري و ٤٠٠ جنابات

• (بند ٢٠١) •

إذا صار حبس سفينة للبيع في مقابلة دين وكان مالكلها ما كافي قسم محكمة

التجارة فعلى الحبس للسفينة أن يخبر المالك بالحبس الرسمي في ميعاد ثلاثة

أيام بالرسالة نسخة إليه من محضر حبس السفينة وطلب حضوره أمام

المحكمة المذكورة لأجل أن يحضر مباشرة بيع السفينة المحبوسة

ومتعلقاتها راجع بنود ٥٩ و ١٠٣٣ محاكمات

فإذا لم يكن المالك ما كافي قسم المحكمة فاعلان نسخة الحبس وطلب

المحكمة بفاديهما قبطان السفينة المحبوسة فإذا لم يكن موجودا يقوم مقامه

في ذلك وكيل المالك أو وكيل الشيطان
وإذا كان مالك السفينة غائبا عن محل إقامته بمسافة بعيدة زاد في المهلة لكل
خمس فراع يوم واحد راجع بندي ١٦٥ و ١٩٩ تجاري
فإذا كان المالك أجنبيا وخارج أرض المملكة فرانسايجيري في إرسال صورة
المحضر وخطاب طلب الحضور بالمحكمة ما هو مقر في بند ٦٩ من قانون
المحاكمات في حقه راجع بندي ٧٢ و ٧٤ محاكمات

(بند ٢٠٢)

إذا كانت السفينة المحبوسة تزيد عن عشر طونو لا فينادى عليها ثلاث مرات
وتعلن في الاوراق اليومية ثلاث اعلانات على ثلاث مرات
فكل نداء من النداءات الثلاثة يعمل في غيبة أيام وكذلك كل اعلان من
الاعلانات الثلاثة ويكون ذلك على التوالي في أول كل غيبة أيام بعض
لا يفصل بين الثلاثة أدوار بدور ومختل بينهما وتكون النداءات والاعلانات
بهذه الطريقة في البورصة أي مجمع التجار وفي الميدان العمومي المشهور
في البلدة التي رست فيها السفينة المحبوسة

ويصير التبصير على ذلك في إحدى الوقائع العمومية المطبوعة في البلدة التي بها
المحكمة الأخرى بالجزر فإذا لم يكن في بلدة المحكمة مطبعة وقائع نشر ذلك في
أحدى يوميات مطابع المديرية التي فيها هذه المحكمة

(بند ٢٠٣)

ويعلق في كل يومين تالين لكل نداء وعلان أو وراق إقضاء البيع على صاري
السفينة المحبوسة وعلى الباب الأصلي من المحكمة الحاكمة بالبيع وعلى
جدران رجة البلدة وعلى رصيف الميناء التي رست عليها السفينة وعلى
بورصة التجارة

(بند ٢٠٤)

النداءات والاعلانات والإقضاءات يجب أن يبين فيها اسم طلب البيع في
المحكمة ومنعته ومسكنه

وكذا ما لمن الحق في بيع ذلك ومقدار دينه
واقضاه للمحل الذي يقيم به في بلدة المحكمة والمحل الذي يقيم به في البلدة التي

رست فيها السفينة لمباشرة البيع
وكذا اسم مالك السفينة المحبوسة ومكانه

واسم السفينة وبيان تعلقها بالهبات والاسطة ان كانت معلقة أو بأربابها
تعلقها واسم القبطان ومقدار الجولة والشحنة وهل هي واقعة بالمينا أو على
الماء وكذا كاتب المحكمة الذي يده قضية طلب البيع وكذا فتح باب الثمن
بأول مزاد

وكذا الايام المعينة لاشهارها في المزاد بمحكمة التجارة

(بند ٢٠٥)

بعد المتأداة الاولى يصير قبول المزايدات في اليوم المعين في اعلانات الافشاء
المعلقة في محالها بين يدى القاضى الامور بالبيع وسجل من طرف المحكمة
المدنية التى أحيل عليها قضية الحبس ويسقر هذا القاضى على قبول المزايدات
عقب كل نداء من ثمانية أيام الى ثمانية أيام في يوم التداء المحدود بياض هذا القاضى
الأمور بالبيع راجع بند ٦٢٤ محاجات

(بند ٢٠٦)

فاذا انتهى التداء الثالث يصير عليك السفينة لمن أعطى أقصى قيمة في آخر
مزاد عند انقضاء التمتع بدون صيغة أخرى فغير ذلك
ويجوز لامين القاضى الامور ببيع السفينة من طرف المحكمة أن يحدد
مهلة ثمانية أيام أو مهلتين كل مهلة منهما ثمانية أيام اذا ظهر له باجتهاده أن
آخر مزاد فيه يضر بالبائع أو أن أرباب المزايدات متواطئون على الشراء
بالثمن البض

ويجب نشر ما يتحدد من المهلة بالطبع والافشاء بالتعليق كما سبق راجع بند
٧٠٦ محاجات

(بند ٢٠٧)

اذا كانت السفينة المحبوسة على المير من السفن الصغيرة أو الصنادل أو من
غير ذلك من السفن التى حولتها عشر طوفان أو فخلادونها فأتها بيعها وتعلقها
للمشتري يكون فى المجلس بعد الاعلان على الرصيف مدة ثلاثة أيام متوالية
وتعليق الاقضاء على الصارى فان لم يكن بها صارى يصير تعليق الاقضاء على محل

ظاهر من المركب وعلى باب المحكمة
ولا بد أن تكون المدة التي بين اعلان جنس نوع هذه السفن الصغيرة وبيعها
تجارية أيام كلمة من تاريخ اشهار الجنس الى يوم البيع راجع بندي ٦٢٠
و ١٠٣٣ محاكمات

(بند ٢٠٨)

يجوز تعليق السفينة للمشتري ببيع المحكمة تنتهي وتلغى القبطان ويتصل
عنها الكن له أن يطلب تعويض خسارته عن الرجوع عليه في ذلك من مالك
او ضمن راجع بند ٢١٨ تجارى

(بند ٢٠٩)

يجب على مقلكي السفن بالشرا من المحكمة بالزاد أياما كان معيار جملتها
أن يدفعوا الارباب الذين الجاسين لها ثمنها في مدة أربع وعشرين ساعة
أو يودعوا الثمن في علم كتابة محكمة التجارة بدون دفع رسوم عليه في حالتهما
إذا كان في ذلك الثمن نزاع من أرباب ديون أخر فاذا انقضت هذه المدة بدون
تأدية الثمن جاز حبسهم لاستيفاء ذلك فإذا حصل مطلق في الدفع أو الابداع
صار اشهار السفينة في البيع ثلثا ويعطى مهلة ثلاثة أيام بعد الانتهاء الثاني
بيعها وافشائه بالتعليق وطرحها في المزاد المسمى بمزاد خسرة المشتري
وبصفة المغبون فتباع فيه السفينة على طريقة أصول المزاد بالسعر الحاضر
ويجوز المشتري الاول على دفع ما ترتب على مطلقه في غرق الثمن من الخسارات
والارباح والمصارف راجع بندي ١٣٨٢ و ١٦٥٠ مدني و ٦٢٤
و ٧٣٧ و ٧٤٤ محاكمات

(بند ٢١٠)

إذا كان للسفينة المعبوسة في مقابلة دين ماليتها أشياء تابعة لها كصنادل
وقطار عملوكة تغير وجب على مالك التوايع أن يطلب افرازها بصيغة تسمى
طلب الافراز وهي اعلان لظم تحريرات المحكمة من طرف ماليتها قبل تعليق
المحكمة السفينة وما يتبعها للمشتري راجع بندي ٦٨ و ٧٢٥ محاكمات
فإذا تأخر اعلان الفرض عن التعليق من المحكمة كان حكم طلب الفرض كحكم
المطاعنات الاخر الموجهة فقط لعدم تسليم عن السفينة لأرباب الديون فيرجع

حق طلب القرض وما إلى حقوق المطاعنات والمناقصات أصولاً بطلب الديون
الأخر الطالين اشتراكهم في الثمن مع الدائن الذي جبر السقينة في مقابلة
دينه راجع بند ٥٥٧ محاكمات

(بند ٢١١)

فالمدعى للأشياء التابعة أو المناقض في يده الحق في مهلة ثلاثة أيام لإبراز
ما يثبت حقه من السندات والبراهين فيعطى اشعار المشتري
وذلك يعطى المدعى عليه بذلك ثلاثة أيام ليدافع عن حقوقه بالنقض
والمعارضة

ثم ترفع الدعوى لمجلس المحكمة بمجرد خطاب طلب بالمحضور فقط للحكم بدون
مناقشات راجع بند ٨٢ محاكمات

(بند ٢١٢)

يجوز قبول المطاعنات قبل مضي ثلاثة أيام تخفى بعد يوم التملك المشتري لمنع
تسليم ثمن السقينة وطلب التسوية في الديون فإذا مضت هذه المدة لانسحب
دعوى المطاعنات في شأن توقيف هذا الثمن من مطاعن بالتداعي على صاحب
الدين وهذا استثناء من مبيع المحبوسات المنصوصة في بند ٦٥٩ محاكمات

(بند ٢١٣)

يجب على أرباب الديون المطاعنين المتطليعين عدم تسليم الثمن لغيرهم إن يبرزوا
في قلم تحريرات المحكمة سندات ديونهم في مهلة ثلاثة أيام تخفى من تاريخ
الطلب من المحكمة الوارد اليهم بناء على طلب رب الدين الساعي في بيع السقينة
أو على موجب الطلب الوارد لهم بناء على طلب صاحب السقينة التي حجزت
لبيع في المزاد فإذا قصر وافي إبراز سنداتهم في هذه المدة يصير تقسيم ائتمان
السقينة على غيرهم بدون أن يدخلوا في جلة أرباب الحقوق والديون راجع بند
٦٥٦ محاكمات

(بند ٢١٤)

يجرى ترتيب أرباب الديون في مراتبهم لتوزيع الثمن عليهم بتقديم الامتياز للامير
بحسب درجاتهم بالطريقة الامتيازية المرتبة في بند ١٩١ وفي حق غيرهم
من أرباب الديون المعتادين بصير التوزيع بطريقة استيفاء تقسيم القرماء

وكل ربح دين داخل في دائرة الامتياز له الحق في الامتياز في الربح والمصرف
كامتياز في رأس المال راجع بند ٢٠٩٣ مدني

(بند ٢١٥)

لا يجوز حبس السفينة المهيئة للسفر الا اذا كان الدين في مقابلة مهمات
تجهيز هذا السفر المشروع وفي هذه الحالة ان وجدت كفالة لهذا الدين

لا يجوز حبسها الا لاجل راجع بند ٢٠١١ مدني

ومعنى تبنيهم السفر ان يكون القبطان استوفى جميع الاوراق والتذاكر
المتعلقة بالسفر

(الكتاب الثالث)

قضايا تتعلق بملاك السفن البحرية

(بند ٢١٦)

كل مالك لسفينة هو بموجب القوانين المنبثقة ضامن لافعال قبطانها واملزم
باجراء الشروط والاتفاقات التي يعقدها القبطان مع غيره فيما يتعلق بالسفينة
وبالسفر وقتل البضائع راجع بند ١٣٨٤ مدني

ومع ذلك فالمالك حق في كل حال من الاحوال ان يخرج من عهدة ضمان
العقود التي عقدها قبطانه بغوات السفينة والابرة والتنازل عن ذلك راجع

بند ٢٦٩ تجاري

لكن ليست رخصة ترك السفينة جائرة في حق من هو قبطان وصاحب ملك
أو قبطان وشريك في السفينة واذا لم يكن القبطان الا شريكا في السفينة
لا يكون ضامنا الا للشروط التي اتفق عليها والعقود التي عقدها بالنسبة لما
يخص السفينة وما فيها من الارشاليات بقدر حصته فقط

(بند ٢١٧)

ملاك السفن المجهزة للحرب المؤجرة للحكومة ليسوا ضامين لما يقع من
الذنوب ومن السلب والنهب على تركبها في السفر العساكر الذين هم على ظهر
سفنهم وطائفة البحرية الا بحسب عدد النفوس التي تعطي به الكفالة
لحكومة من طرفهم ما لم يشترك هؤلاء الملاك في الذنب أو يتحدوا مع المذنبين

راجع سند ٢١٨٤٣٤ مدني

(والكمال المذكور في جهته لا يثبت في كل سبقة على
ملاحية مائة وتسعين نفرا فأقل عن نفوسهم صراط السبقة وتدرأوها وتكون
أربعة وسبعين ألف مائة لكل مقبضه فيها أن يمس ذلك)

(سند ٢١٨)

بحول الملك السعيد ان يعزل الصطان
وليس ملوما بأن يعوضه شيئا في معاملة احواله عن السبقة مالم تكن اشروط
معها في وثيقته ثم بدله راجع سند ١١٣٤ مدني

(سند ٢١٩)

فاد اكل الصطان المعروف من وطبقة شركاء الملك الذي أراد أن يسدله
بصطان آخر حاربه ان تنازل له بركه عن نصبه ويطلب منه دفع الثمن بعدد ما
يخصه في الشركة

او يصير هو من السبقة يعرف ما يات الخبر ما تفاق الشريكين على الرضا
بغيرهم او يصير بعضهم من طرف المحكمه راجع سند ٣٢٣ بحا كان

(سند ٢٢٢)

جميع ما يكون فيه المصلحة العمومية لهذه شركة في نصبه كل منهم يرى
رأيه في بعضها أو ناقشها فالعبرة فيه بأعليه آراء الشركة المذكورين وهي التي
يجرى عليها العمل وأعليه الآراء ما اعتصم به حصص الشركاء الرائدة

عن الصف راجع سند ٤١ بحاري

وحق اولوية الشفعة في السبقة لا يجوز أن يطلبها في المحكمه من الملاك الا
ان لهم ملكه نصف السبقة فأكثر مالم تكن بينهم شروط أخرى فعرض عليها
العمل راجع سند ٥١٨ و ١١٣٤ و ١٦٦٨ مدني

الكتاب الرابع

فيما على سلطان السبقة

(سند ٢٢١)

كل سلطان سبقة أو مستعمل أو نظرون موكل من سبقة ما من فيما يخص
وطبقة للصرا لاسي من يصدره راجع سند ١٣٨٤ و ١٩٩٢ مدني

(بند ٢٢١)

هو ضمان أيضا البضائع التي يستلمها الشخص
ويعطى بها سند اعتراف بالاعتماد

ويسمى ذلك حافظة الارصالية او الرصالة راجع بند ٢٢٦ و ٢٨١ تجاري

(بند ٢٢٢)

من وظائف القبطان أن يميز الأشخاص السفينة وغيرهم من الطراف وان
يعين أجرتهم بحرقه وانما يستشير في ذلك بحال السفينة اذا كان معهم
في محل انقاصهم

(بند ٢٢٤)

يجب أن يكون تحت يد القبطان جريدة مخرقة عليها طرزة أحد قضية محكمة التجارة
أو طرزة عدة الدائرة البلدية أو معالونه في الحال التي ليس فيها محكمة تجارة
ويضد في هذه الجريدة عدة أشياء وهي

الاغراض الممنوعة على فعلها في السفر
والواردات والمنصرفات التي تخص السفينة وعلى العموم كل ما يتعلق بشخصها
وما يؤدى الى حساب يطلب أو الى سؤال وجواب راجع بنود ٥٩ و ٨٦
و ١٩٩٢ مدني وبند ٥٢٧ محاكمات وبند ٢٤٢ تجاري

(بند ٢٢٥)

يجب على القبطان قبل أن يشحن السفينة بالبضائع أن يسعى في الكشف علم
على موجب ما هو مذكور بالوائح القانونية المقررة في شأن ذلك بكتابة صورة
محضر

وتوضع مضبوطة ذلك الكشف في قلم تفريرات محكمة التجارة ويعطى منها صورة
للقبطان المذكور

(بند ٢٢٦)

على القبطان أن يكون تحت يده في السفر السندات الآتية ذكرها وهي
سند ملكية السفينة
وسند اثبات أن السفينة فرنسية ويستكملها للشرط والمزايا المقررة للسفن
الفرنسية
وجريدة أسماح ملاحيا

وسند الجلالة وهو سند الاصل
وسند الشئنة وهو جاذبة الرسالة
وضورة مختصر الكشف على الشئنة
وسند خلاص الكثرة والعوائد وسند ان وضع الكفاية بعدم اخراج
البضائع الى البلاد الاجنبية

(بند ٢٢٧)

يجب على القبطان أن يكون حاضر بنفسه في السفينة عند دخولها في المين
وفي الموارد البصرية وفي الانهر وعند خروجهما من ذلك راجع بندي ٢٣٨
و ٢٤١ تجارى

(بند ٢٢٨)

اذا وقعت مخالفة من القبطان في واجباته المقررة في الاربعة البنود السابقة
فكان ضامنا لجميع ما يعرض من المضار في حق جميع من لهم حقوق
على السفينة أو على الشئنة راجع بندي ١١٤٩ و ١٣٨٤ مدنى

(بند ٢٢٩)

وكذلك يضمن القبطان جميع الخسران الذي يعرض للبضائع اذا وضعها تحت
الكشف على ظهر السفينة بدون تصريح اذن من صاحبها يترك راجع بندي
٣٧٧ و ٤٢١ تجارى

ولا يجزى هذا الحكم في حق السفن الصغيرة النقلة التي تسافر في وسط المملكة
لتوصيل بضاعة من بلد الى آخر وبالسيرة هاجرب السواحل والشطوط

(بند ٢٣٠)

ضمان القبطان لما ذكر لا ينقطع الا باقامته الحجة الواضحة على ان ما حصل من
الخسران كان بغيره من ممانعة وقوة جبرية وانه ليس له فيمذهب راجع بندي
١١٤٨ و ١٤٠٢ مدنى وبندي ٢٤٢ و ٢٤٣ تجارى

(بند ٢٣١)

مضى كان القبطان وطاقمة الملاحين على ظهر السفينة أو على ظهره سندان
التعديبة الموصلة اليها فوراً لا يجوز حجزهم فيما عليهم من الديون وحقوق
الناس غير الجنائية الا اذا كانوا اقترضوا الدين للزوم هذا السفر
وفي هذه الحالة أيضاً لا يجوز حجزهم اذا أحضروا كفيلاً بالدفع راجع بنود

٢٧
فظهرها وأخرجها من ممتلكاتها المصانع
فإذا اشترى بعض أرباب المصانع الباقين في الانحراج والمقح وامتنع من
تقديم المصانع لربها أن يدفع ولو ربحها فانه كالملا

• (بند ٢٣٥) •

يجب على القبطان قبل سفره من ميناء أجنبية أو من ميناء البلاد الخارجية
التابعة لمملكة فرنسا بقصد الرجوع الى فرنسا أن يرسل لملالة السفينة
أو لوكلائهم المفوضين كشف محاسبية ويحضر عليه باسمه ويكون ذلك الكشف
مستقلا على بيان المصانع المستحوطة وعلى بيان قدرتها وعلى مقدار ما اقترضه
من النقود وعلى اجماع المقرضين له ومهل اقامتهم

• (بند ٢٣٦) •

إذا اخذ القبطان نقودا أو مؤونة أو قطيعات للسفينة بدون ضرورة أو دهن
أو باع ممتلكات وأمتعة مما فيها كذلك أو أدخل في حساباته تقويض خسارات
بحرية أو مصارف هوائية فانه يكون مسؤولا للمتعهدين بتوريدها يلزم
للسفينة في عطلهم واضرارهم ويلزمه أيضا دفع ما أخذ من النقود ودفع عن
الاشياء المباعة أو المرهونة لأربابها وأثبتت عليه الحياطة في ذلك عند المحاكمة
بمجازى يجرها النيابة

• (بند ٢٣٧) •

لا يجوز للقبطان السفينة أن يبيعها بدون تقويض خصوصي من ملاكها
فإذا باعها بدون ذلك كان البيع باطلا الا في حالة ما اذا ثبت قانونا ان السفينة
قد عطلت بالكلية عن الاسفار وذلك يكون بحضور مصدق عليه من أهل
الخبرة راجع بندي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ مدين

• (بند ٢٣٨) •

كل قبطان عطل مشارطات لسفنه ملزم أن يتمها على موجب العقد فإذا لم
يتم السفر كان جزاؤه أن يدفع جميع المصارف والخسارات والارباح
للاك السفينة أو لوكلائها راجع بند ١٩٩١ مدين

• (بند ٢٣٩) •

قبطان السفينة التي أبحرت من قبل على الاوامر من السفينة لا يجوز له ان
يصرح اي تجارة كانت الخاصة لنفسه ولا ان يتكلم في تكسبها خاصة الا اذا كان
هناك شرط آخر وراجع بند ٢٥٥ تجاري ونفذ ١٨٤٧ اعدنى

• (بند ٢١٠) •

وفيما اذا خالف القبطان احكام الميثاق السابق يصير مضطرب جميع البضائع
المشطوبة المملوكة للقبطان خاصة المشتركين معه برأه العمل بمخالفته

• (بند ٢١١) •

لا يجوز للقبطان ان يترك سفينة مدة السفر ويخبر نفسه لمصلحة اي خلوي
كل بدون رأى موثق في السفينة واعيان الركاب وفي حالة ما اذا وافقوه على
تركها هو لازم ان يخلص النقود وكل ما يحسنه فخلصه من البضائع المتينة
المشطوبة فاذا كان يمكنه فخلص ذلك واعمل فيه صار ضامنا لذلك شخصا
فاذا استعصى نفودا او غيرها من البضائع قصد فخلصها من السفينة
وضاعت منه فتوجب عليه تلاخيها عليه

• (بند ٢١٢) •

يجب على قبطان السفينة قبل مغضى اربع وعشرين ساعة من وصوله ان يبرز
دفعه للكشف عليه وان يعمل تقرير سياحته
وهذا التقرير يشتمل على عدة اشياء
على مكان الارتمال وزمانه
وعلى الطريق التي سار فيها
وعلى الاخطار التي عرضت في أثناء طريقه
وعلى ما حصل للسفينة من الخلل في سيرها
وعلى جميع الحوادث العارضة التي وقعت له في أثناء سياحته

• (بند ٢١٣) •

يكتب التقرير المذكور في قلم التعريرات بين يدي رئيس محكمة التجارة
فاذا كان البلد الذي وصل اليه القبطان ليس فيه محكمة تجارة يكتب التقرير
عند قاضي مصالحات القسم
ويجب على قاضي المصالحات التي اخذ التقرير ان يحثه فوراً الى رئيس

أو بحكمة التجارة من بلدة هذا القاضي
وعلى كلتا الحالتين أي سألني ماذا يجوز التقرير في محكمة التجارة أو عند القاضي
مساحات التفسير يجب وضع صورة هذا التقرير في محكمة التجارة
(بند ٢٤٤) *

فإذا كان القبطان قد رسا على ميناء أجنبية وجب عليه أن يحضر إلى قنصل
دولته ويعمل تقرير سياحته وبأخذ منه شهادة تثبت تاريخ وصوله وتاريخ
ارتحاله وصفة شخصته وخطبها
(بند ٢٤٥) *

إذا اضطر القبطان في أثناء سفره إلى أن يرسو على ميناء فرسايوية وجب عليه
أن يعلم رئيس محكمة التجارة المحلية بأسباب رسوه
فإذا لم يكن في البلدة التي رسا عليها محكمة تجارة أعلم بذلك القاضي المرحوم
لحاكم البلدة

فإذا كان الرضا الجبيري على ميناء أجنبية فالاعلام المذكور يتقدم لقنصل
دولته بالبلدة التي رسا عليها فإذا لم يكن بالبلدة قنصل لدولته قدم الاعلام
لحاكم البلدة
(بند ٢٤٦) *

إذا حصل للسفينة غرق ونجا القبطان وحده أو مع بعض الملاحين وجب
عليه أن يحضر أمام القاضي المحل فإذا لم يكن المحل فاقض حضر أمام أي حاكم
محلي كان وقدم تقريره واشهد عليه من نجاحه واستعجب معه صورتين
الاشهاد المذكورين في بند ١٣٤٨ مدني

(بند ٢٤٧) *

مضى بلغ القبطان القاضي المذكور الفرق استغرق القاضي الملاحين وأخذ
شهادتهم وكذلك يستغرق من حضر الفرق من الركاب إن أمكن مع مراعاة
ما يلزم من البراهين الاخرى التي تقتضيها الاصول

وبجميع التقارير التي ليس عليها الاشهاد على هذا الوجه لا تقبل في بركة
القبطان ولا تسع في المحاكم بل تكون لاغية الا في حالة ما إذا كان القبطان قد
نجا ودمى المحل الذي علم فيه تقريره فحينئذ قبلها القاضي ويعطيه الشهادة

فإذا اذعن القبطان خلاف ذلك خطبه الشارح ص ٢٥١

محركات

• (بند ٢٤٨) •

لا يجوز للقبطان أن يحتجب السفينة بخارج من البطائع إلا بعد تحرير
محضر بالمحصل على عظيم يثبتى اخراج بعض البطائع فوراً فيخرجها بالمال
ثم يعمل المحضر اللازم فإذا انتهت جائز لها كسعه في ذلك

• (بند ٢٤٩) •

إذا قصرت المؤنة بالسفينة عن الكفاية لمدة السفر وجب على القبطان أن
يعقد شروطاً مع أعيان من في السفينة واتفاقهم بحبر من عندهم المؤنة الخاصة
أنفسهم أن يشركوأ معهم من ليس عندهم مؤنة ويتكفل لأصحابها أن
يدفع لهم أمانتها

الكتاب الخامس

في عقد الاتفاقات مع الطوائف الصرية ومستخدميها واستجارهم

• (بند ٢٥٠) •

ثبوت شروط مرتبات قبطان السفينة وملاحيها يكون بحسب المرتبات
المقيدة بدفاتر الملاحين أو بالاتفاقات المتراضى عليها بينهم

• (بند ٢٥١) •

لا يجوز لقبطان السفينة ولا لملاحيها تبين من الأسباب أن يشحنوا فيها
بضائع خاصة أنفسهم بدون إذن ملاك السفينة ولا بدون أن يدفعوا الاجرة
عليها ما لم يكونوا مأذونين في ذلك في وثيقة شروط استخدامهم

• (بند ٢٥٢) •

إذا بطل سفر السفينة بفعل ملاكها أو القبطان أو المستأجرين وكان ذلك
قبل انتقال السفينة من الميناء فطاعة الملاحين المستخدمين بالشهيرة أو
بالسفرة تدفع لهم الأيام التي خلصوها في تجهيز السفينة لسفر وجميع
ما أخذوه مقدماً لمن أجرتهم على سبيل العروون بحسب لهم في نظير تعويض
خسارتهم فإذا لم يكن دفع لهم العروون المتفق عليه وجب أن يصرف لهم في

مقابله تعويض هذه الخسارة استحقاقهم حكم المتفق عليه فاذا انقطع
السفر في أثناء السير يدفع لطائفة البحرية المستأجرين بالسفرة جميع أجرة
السفرة بتمامها على واجب ما حصل عليه القراض عند اعادة
والمستخدمون بالشهرية اذا بطل السفر بعد السير يأخذون أجرتهم المتفق
عليها بقدر زمن خدمتهم ويأخذون زيادة على ذلك في مقابلة تعويض ما فاتهم
من الكسب ببقية مدة السفر بتقدير المدة المظنونة لتقييم استبقارهم فيها
وعلى كل حال سواء كانت طائفة الملاحين مستفهمة بالسفرة أو بالشهرية قتلهم
غير ما ذكر على من كان سبباً في تعطيل السفر أو وصولهم بهذه السفينة الى المحل
الذي ارتفعت منه مالم يكن القبطان أو أحدهم من سلاك السفينة
أو المستخدمين أو حكماء السفينة يسعى في انزالهم في سفينة أخرى توصلهم
الى المحل الذي كانوا ارغوا وامنه راجع بند ١٢٨٢ مدني

• (بند ٢٥٣) •

اذا كان سبب بطلان السفر انقطاع علاقة التجارة والمعامله مع المحل المقصود
لسفر السفينة أو كان السبب حجز السفينة بأمر من الحكومة وكان ذلك قبل
ابتداء السفر لا يعطى لطائفة الملاحين إلا أجرة أيامهم التي خدموها في تجهيز
السفينة للسفر راجع بند ١١٤٨ مدني

• (بند ٢٥٤) •

اذا حصل تخرج على البضاعة المشحونة في أثناء السفر من الحكومة
أو حصل حجز السفينة في أثناءه بأمرها لا يدفع شيء في حالة التخرج لطائفة
الملاحين الا بقدر الزمن الذي صار استخداهم فيه وفي حالة الحجز تحسب
أجرتهم اذا كانوا مستأجرين بالشهرية بقدر نصفها لمدة زمن حجز السفينة
وتحسب لهم اذا كانوا مستأجرين بالسفرة أجر سفرتهم كاملة حكم شروط
السفرة

• (بند ٢٥٥) •

اذا صار تأجير طائفة الملاحين لسفرة معينة وامتدت السفرة بزيادة المسافة
فانه يضاف للملاحين في أجرتهم على حسب مسافة امتداد السفرة وطولها
قدر بحسب المدة الاصلية

• (بند ٢٥٦) •

فاذا صار تغريغ بضائع السفينة بالطوع والاختيار في محل قريب من المثل
المعين في سند ايجار السفينة لا يصير اتقاص شيء من أجر طائفة الملاحين لذلك

• (بند ٢٥٧) •

اذا كان الاتفاق مع طائفة الملاحين على أن تكون أجرتهم جزءاً من الأرباح
في البضاعة أو على قدر التولون فلا حق لهم في طلب تعويض ضررهم ولا في
طلب يوميات في حالة انقطاع السفر وتأخير أو تطويله إذا حصل ذلك كله
بقوة جبرية

فاذا كان وقوع انقطاع السفر وتأخير أو تطويله بفعل الشاخين للسفينة
كل طائفة الملاحين حق في طلب جزء في تطهير عطلهم واضرارهم ويؤخذ من
المقادير التي تعطى للسفينة في تطهير ما حصل فيها من الخسارات المسماة
بالعوارية

فتنقسم مقادير تعويض السفينة بين ملاكها وطوائفها على حسب النسبة
التي تكون للتولون فاذا كان منع سير السفينة صادراً من فعل القبطان
أو من ملاك السفينة وجب عليهم دون غيرهم أن يدفعوا تعويض الخسارة
المستحقة لطائفة الملاحين

• (بند ٢٥٨) •

وفي حالة ما اذا وقعت السفينة أسيرة في يد الأعداء أو حصل لها تحطيم أو غرق
وانتهدمت بالكلية وانعدم ما فيها من البضائع لا يكون لطائفة الملاحين في
هذه الأحوال حق في طلب أجرتهم

ولا يجب عليهم أن يدفعوا للاحداً أخذوه مقدماً من أجرتهم واجع يندى
١٢٠٢١١٨٦ مدي

• (بند ٢٥٩) •

اذا سلم جزء من السفينة وجب أن يدفع لطائفة الملاحين المؤجرين بالسفرة
أو بالشهيرة ما استحقوا من أجرتهم من باقي السفينة الذي سلم فاذا كان هذا
الجزء الباقي لا يكفي في وفاة أجرتهم أو كان لم يوجد البضائع سلمت من الفرق
بصير وفاء أجرة هؤلاء الملاحين من البضاعة السالمة من ضمن تعويض

التساويات المتساوية بالعوارية تراجع بند ٢١٠ مرة ٢ مدنى

• (بند ٢٦٠) •

إذا كان الاتفاق مع طاقمة الملاحين على أن تكون أجرتهم بحسب التولون
فليس لهم حق في تلك الأحوال الأعلى حسب الجزاء الذى يأخذه القبطان
من تولون السفينة

• (بند ٢٦١) •

وفى أى حالة من أحوال الملاحين سواء كانوا مستأجرين بالشهرية أو بالسفرة
تعطى لهم أجرة الايام التى خدموها فى تخطيط ما غرق من أجزاء السفينة ومن
البضائع واخراجها تراجع بند ٢١٠ مرة ٢ مدنى

• (بند ٢٦٢) •

إذا مرض الملاح فى أثناء السفر أو جرح بسبب خدمة السفينة استحق أجرته
ومصارف علاجه حتى يشفى على السفينة مادام فى السفر

• (بند ٢٦٣) •

فإذا جرح الملاح فى قتال مع أعداء السفينة أو مع لصوم البحر كان مصروف
علاجه الى مقام شفائه على السفينة وعلى ما فيها من الثمن

• (بند ٢٦٤) •

إذا خرج الملاح من السفينة بدون إذن وجرح على البحر مصروف مداواة
جرحه وعلاجه يكون على نفسه ويجوز للقبطان أن يخرجه من الخدمة
وفى هذه الحالة لا يستحق أجرة الاجترار من الذى خدمه

• (بند ٢٦٥) •

إذا توفى الملاح فى أثناء السفر وكان مستأجراً بالشهرية يصرف للورثة أجرته
الى يوم وفاته

فإذا كان مستأجراً بالسفرة ومات وهو ذاهباً وعند وصوله أو قبل العود
كان له نصف أجرته

وتستحق ورثته تمام الاجرة اذا مات فى أثناء عود من السفر وإذا كان الملاح
مستأجراً على حساب الريح أو على حساب جزء التولون ومات فى ابتداء سفره
استحق ورثته حصته تمامها فى الريح أو فى التجارة فى التولون

وإذا مات الملاح قبل أن ينسب الحماية وأنتب عن السفينة كانت أجرة بقائها
مدة السقر لورثته إذا عادت السفينة بالبرسالة راجع بند ٢٨٥ مدني

• (بند ٢٦٦) •

إذا أخذ العدو والملاح أسيراً من السفينة فليس له حق في طلب فداء نفسه على
قبطان السفينة ولا على ملاكها ولا على مؤجرها
بل يكون فداؤه من أجرة المستحقة إلى اليوم التي أخذه أسيراً

• (بند ٢٦٧) •

إذا أرسل الملاح في البر أو البحر لتأخذ خدمة السفينة فأخذ العدو ووضع
عليه الأسر كان له الحق في طلب مقدار أجرة بقائها
وله الحق أيضاً في طلب مقدار في مقابلة فداؤه تعويض خسارة ما دفعه
في ذلك أسره إذا وصلت السفينة إلى البرسالة

• (بند ٢٦٨) •

مقدار مقابلة الفداء يدفعه مالك السفينة إذا كان سبب إرساله الملاح في
البر أو البحر انتماعه لخدمة السفينة
ويحسب مقابل الفداء على ملاك السفينة وأرباب خدمتها إذا كانت إرساله
الملاح في البر أو البحر لخدمة السفينة وما فيها من البضائع

• (بند ٢٦٩) •

ومقدار مقابل الفداء مقدر يستألفه فرك
ويكون قصيل النقود ودفعها على موجب الرسوم المحدودة في الحكومة
في اللائحة المتعلقة باقتداء الأسرى

• (بند ٢٧٠) •

إذا أثبت الملاح أنه طرد من السفينة بدون سبب معتبر قانونياً وجب طرده
كان له الحق في تعويض خسارة من طرف القبطان والمبلغ المعين لتعويض
الخسارة هو ثلث أجرة إذا كان طرده قبل ابتداء السقر
ويكون تعويض الخسارة يدفع تمام الأجرة ومصرف العود إذا كان طرده
من السفينة في أثناء السقر
ولا يجوز للقبطان في حال من الأحوال المذكورة أعلاه أن يحسب مقدار

التمويضات على مالك السفينة
وليس للملاح حق في طلب تعويض النسارة اذا كان طرده من السفينة قبل
قتل جريدة الملاحين
ولا يجوز للقبطان في حال من الاحوال أن يطرد ملاحا في بلاد الممالك
الأجنبية

• (بند ٢٧١) •

السفينة وأجرتها فاضمان لأجر الملاحين فلهن امتيازات تقدم بالوفاء منهن
(بالنسبة لآخر سخرة وأما ما قبلها من الاسفار فاجرتهن كالدون الاعتيادية)
• (بند ٢٧٢) •

جميع ما تقدم من الاحكام في البنود السابقة مما يتعلق بأجرة الملاحين ومعالجة
امراضهم واقتنائهم من الاسر بحري قطره في حق ضباط السفينة والموظفين
فيها وكل من قد دخل في اصلاح السفينة وتطعيمها وتجهيزها فلا يخرج عنهم الا
الركاب

الكتاب السادس

في عقد ايجار السفن واكثراتها كالأوبعضا بالسند الرسمي

• (بند ٢٧٣) •

يجب أن يكون عقد ايجار السفن بوثيقة رسمية تسمى سند التولون (شرطه
رطه) ويذكر فيها الامور الآتية وهي

اسم السفينة وجولتها

واسم القبطان

واسم المؤجر والمستأجر

والمكان المتفق على الشحنة منه واخراج الشحنة فيه وزمان الشحنة وزمان

التفريغ ومقدار التولون

ويبين فيه ايجار السفينة جميعها وبعضها

وما يدفع في مقابلة تأخير السفن عن ميعاده راجع بندي ٨٠ و ٢٨ تجاري

وبندي ١٣١٧ و ١٣٢٢ ملحق

• (بند ٢٧٤) •

فاذا اربعين المستأجر والمؤجر في طلب العقد من الشحن السفينة ولاخراج البضائع منها يرجع في تعيين ذلك الى عرف البلدة

• (بند ٢٧٥) •

اذا صار ايجار السفينة بالشهرية تحسب الاجرة من يوم سورها ما لم يكن اتفاق المتعاقدان على خلاف ذلك راجع بند ١١٥٩ مدني

• (بند ٢٧٦) •

اذا امدد قبل سفر السفينة منع المعاملة بين البلد اتي صار الاتفاق على المسير اليه الاخراج البضائع بها بطل عقد الاجارة بدون أن يكون لاحد المتعاقدين على الاخر حق في طلب تعويض خسارة ولا ربح

ويجب على من شحن السفينة أن يدفع مصارف شحن بضائعه وأخراجها

• (بند ٢٧٧) •

اذا وجدت قوة جبرية وكانت لا تقع سير السفينة وخروجها من الميناء الا زمنا فهذه الحالة لا تبطل عقد الاجارة ولا توجب طلب تعويض الخسارة الحاصلة من التأخير

وكذلك يبقى الاجار على حاله اذا حصلت القوة الجبرية في أثناء السفر ولا حق لرب السفينة في طلب زيادة الاجرة

• (بند ٢٧٨) •

يجوز لشارح السفينة أن يخرج منها بضائعه على مصرفه مدة تعطيل السفينة من السير لالتح شرط أن يعيد الشحن أو يدفع للقبطان تعويض خسارة خلوها من الشحن راجع بندي ٢٨٨ و ٢٩٢ تجاري

• (بند ٢٧٩) •

في حالة ما اذا كانت الميناء المقصودة بالسفر عليها حصارا يجب على القبطان أن يرسل على إحدى الميناءات المجاورة لتلك الميناء التابعة لحكومة صاحب الميناء المحاصرة المقصودة بالسفر اذا تيسر للقبطان أن يرسل عليها وهذا اذا لم يكن قد أمر القبطان بأوامر غير ذلك من صاحب الشحنة

• (بند ٢٨٠) •

السفينة بما فيها من موصوداتها ومهماتهما وذخائرهما وأجرتها ضامنة للشاحن
ما التزم به القبطان كما أن البضائع المشهورة ضامنة لتأمينهما التزم به الشاحن
للقبطان فكل منهما ضامن لصاحبه بما يملكه

الكتاب السابع

في بيان حندا السفينة المسمى بحافظة الرسالة

• (بند ٢٨١) •

يبين في حافظة الرسالة جنس البضائع التي تضمن ومقدارها واصلاتها
أو مضامتها

ويبين فيها اسم الشاحن واسم المرسل اليه تلك البضائع ومحل
واسم قبطان السفينة ومحل إقامته واسم السفينة ومحلها
وبلدة ابتداء السفر والبلدة التي تصل اليها البضاعة
وقية أجرة السفينة المسجلة بالنولون

ويوضح على هامش هذه الرسالة تناشئ البضائع المرسلة وغيرها الخاصة بها
ويجوز أن تكون حافظة الرسالة سنداً تحت الأذن فتسلم لحاملها الحال عليه
الاستلام أو لمن يعينه شاحن السفينة بالاسم في الحافظة للاستلام على موجبها

• (بند ٢٨٢) •

يكتب من حافظة الرسالة أربع فسخ فأكثر
نسخة للشاحن

ونسخة لمن تعنون الرسالة باسمه ليستلها
ونسخة لقبطان السفينة ليسلم على موجبها
نسخة لخزنجي السفينة

ويصير امضاء التسع الأربع من الشاحن والقبطان في ظرف أربع وعشرين
ساعة تقضى من ثمن البضائع

وعلى الشاحن أن يسلم للقبطان في هذه المقتندات خلاص البضائع المشهورة
أو سند ضمان خلاص العوائد راجع بند ١٨٢٥ مدني وبند ٢٢٦

تجاري

• (بند ٢٨٣) •

سندات حواظ الرسائل المستوفية للشروط المذكورة أعلاه تكون سنداً لكل من المتعاقدين على الاسترقاق الثبوتية والابرة وتكون سنداً أيضاً لرباب التأمينات الكافين لقيمة البضائع إذا حصل لها خطر واجع
بندى ١٣١٧ و ١٣٢٢ مدنى

• (بند ٢٨٤) •

إذا حصل اختلاف فى الحواظ المتعلقة بالثبوتية الواحدة فالعمدة على الحافظة التى بين يدي القبطان ان كان عدد طرود البضائع مقيداً فيها بقلم الشاحن أو وكيله ثم على الحافظة التى بيد الشاحن أو وكيله فى استلام البضائع ان كان كاتبة عدد طرود البضائع مقيدة فيها بقلم القبطان

• (بند ٢٨٥) •

كل وكيل أو أمين منوط باستلام البضائع الميئنة فى حواظ الرسالة ملازم أن يعطى سنداً يصلح به للقبطان عند طلبه ذلك فإذا امتنع صار ملازماً بما يترتب على امتناعه من المصارف والخسارات والقوائد الناشئة من التداعيات ويلزمه أيضاً دفع الخسارات الناجمة من تأخير السفينة عن السفر مدة انتظار استلام السند واجع بندى ١١٤ و ١٣٨٢ مدنى وبند ١٢٦ محاكمات
وبندى ٩١ و ٣٠٥ تجارى

الكتاب الثامن

فيما يتعلق بأجرة السفينة وهو النولون

• (بند ٢٨٦) •

أجرة السفن والمراكب البحرية تسمى النولون يخصص نولون السفن بتراضى المتعاقدين وتثبت قيمته عند التراجع بما يذكر فى سند الايجار وفى سند حواظ الرسائل ويكون النولون للسفينة كلها أو بعضها ويكون للسفينة بعلمها أو لمدته من الزمن معلومة كشهر ويكون على حسب الطرود ولا توفى على القنطار وعلى بعض الشحن بدون شرط كأن يكون على مقدار معلوم المعيار كإتة قنطار الى محمل كذا بأجرة كذا فى هذه الحالة يصير القبطان ملازماً بالسفر فى اليوم

الذي جعل عليه الاضاق والاعسك كلف المثل والاضيق والشاخن ويكون
 الاجار لبعض السفينة ايضا بشرط القبطان على الشاخن ان لا يكون البحر
 الا بعد تمام الشحن الى زمن معين وان الشاخن القبطان اذ امضى هذا الزمن
 بدون تمام الشحن في ان يفسخ عقد الاجار ويسمي هذا اياجا بشرط الشحن
 وفي جميع هذه الاحوال بين المستاجر في سنده حولة السفينة راجع بنود
 ٨٠ و ٢٧٢ و ٢٨٧ و ٢٩٧ و ٢٨٦ و ٢٢٢ و ٤٢١ و ٤٣٦ و ٥٧٦

و ٦٢٢ تجارى

• (بند ٢٨٧) •

اذا كانت السفينة متواجزة تمامها ولم يشحنها المستاجر بتمام حولتها لا يجوز
 للقبطان ان يدخل فيها بضائع اخرى من غير بضائع المستاجر الا برضاء
 بل للمستاجر الحق في ان يقتنم تكميل الشحن يستعين به على وفاة اجرة
 السفينة المتواجزة كلها على نفسه

• (بند ٢٨٨) •

اذا لم يشحن المستاجر السفينة بمقدار البضائع المذكورة في سند الاجار كان
 ملزما بان يدفع اجرة بمقدار البضائع المتفق عليها بتمامه حكم اتجاها
 واذا زاد في الشحنة عن القدر المتفق عليه لم يرد دفع اجرة الزائدة على قيمة ما في
 سند الاجار

ولكن اذا اراد المستاجر قبل شحن البضاعة في السفينة وقبل السفر ان
 يفسخ الاجار وجب عليه ان يدفع للقبطان جبر الخسارة وهو نصف الاجرة
 المتفق عليها في سند الاجار راجع بند ١١٤ مدنى وبند ٢٥٢ تجارى
 فاذا كان المستاجر قد دخل في السفينة جراً من لبضائع وتجهيزات السفر عاجلته
 وجب عليه اذا اراد الفسخ ان يدفع للقبطان تمام اجرة الشحنة المتفق عليها

• (بند ٢٨٩) •

اذا أعلن القبطان للمستاجر بمحمولة زائدة عن حمولة سفينة ووجدت دون
 ذلك وجب على القبطان ان يدفع للمستاجر ما يترتب على ذلك من الخسران
 والفوائد راجع بندى ١١٤ و ١٢٨٢ مدنى وبند ١٢٦ محاكمات
 وبندى ٢٦٢ و ٢٩٠ تجارى

• (بند ٢٩٠) •

لا تعذر زيادة الجولة لخطأ من القبطان إذا لم يرد مقداره على ربيع عشر الجولة
أو كان إعلان القبطان به مبني على ما يدينه من الشهادة المعلقة بالجولة من
ديوان الكمرك المقوم لها

• (بند ٢٩١) •

أما إذا كان بعض السفينة مستأجر بشحن معلوم من البضائع أو على حساب
القطار والطرف ولا توأمر إخراجها فيجوز للشاحن أن يخرج منها ما يخصه من
البضائع قبل سفر السفينة وأن يدفع نصف الأجرة
وعليه مصارف شحن البضائع وإخراجها وإذا كان إخراجها للبضاعة قد
انقضت قبل بضائع أخرى عن موضعها فعليه أيضا ما يلزم من المصارف
لوضعها كما كانت وعليه أيضا مصارف تأخير السفينة عن السفر راجع بند
١٣٨٢ مدني

• (بند ٢٩٢) •

إذا وجد القبطان في سفينة بضائع زائدة مما في عقد إيجاره كان مخيرا بين أن
يخرجها على البر أو أن يأخذ عليها أقصى قيمة أجرة بها بالنسبة لثقلها باعتبار
المحل الواصلة إليه

• (بند ٢٩٣) •

شاحن السفينة الذي يريد إخراج بضائعه على البر قبل الوصول إلى المحل المتفق
عليه ملزم بأن يدفع الأجرة بتمامها للقبطان وأن يدفع مصارف ما يتسبب عن
تفقد بضائعه من تحويل بضائع غيره عن موضعها لاعادتها كما كانت فإن كان
إخراجها للبضائع بسعي القبطان أو بتقصير معه فعلا يلزم كان القبطان هو المالمزم
بتأدية تلك المصارف

• (بند ٢٩٤) •

إذا حصل هزل السفينة في أثناء الطريق أو عند إخراج البضائع منها وكان ذلك
متسببا عن فعل المستأجر فمصارف التأخير على المستأجر المذكور
وإذا كان إيجار السفينة للشحنة ذهبا أو أيا ما فرحت السفينة بدون شحنة أو
بشحنة ناقصة عن الجولة وجب على المستأجر أن يدفع أجرة السفينة بتمامها

القبطان واذا حصل تأخير وجب عليه أن يدفع تعويض خاضعة راجع بنود

٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٨٨ تجاري

• (بند ٢٩٥) •

اذا حصل جزء السفينة عن سببها أو تأخير في سببها في أثناء مطرقتها أو عند
تفريغ حمولتها وكان ذلك منسباً عن فعل القبطان لزمه دفع الخسران
والقوائد للمستأجر

ويكون تقدير قيمة الخسران والقوائد بعمرة أهل الخبرة راجع بند ١١٤٩
مدني وبند ١٢٦ محاكمات

• (بند ٢٩٦) •

اذا اضطر القبطان الى تعمير السفينة في أثناء السفر وجب على المستأجر أن
يقتطع ذلك أو يخرج بضاعته ويدفع الايجار تمامه
وفي حالة ما اذا تعذر اصلاح السفينة يجب على القبطان أن يستأجر لبضائع
الشاحن سفينة أخرى لتوصله الى مقصده

فاذا تعذر على القبطان أن يستأجر سفينة أخرى كان الشاحن غير ملزم بأن
يدفع للقبطان من الأجرة الا بحسب ما سارته السفينة من المسافة المتقوية عليها

• (بند ٢٩٧) •

اذا أثبت المستأجر أن السفينة المراد تعميرها حثرت في البحر كانت غير
مستعدة للسفر فلا يكون للقبطان حق في طلب أجرتها ويضمن الخسران
والقوائد للمستأجر راجع بنود ٢٣٧ و ٢٦٩ و ٢٨٩ تجاري

ويقبل من المستأجر إثباته لذلك بالدلائل القوية ولا عبرة بما يبرزه القبطان من
شهادات الكشف على السفينة عند سفره مما يخالف دلائل المستأجر راجع
بندي ١٠٩ و ٢٢٥ تجاري

• (بند ٢٩٨) •

اذا اضطر القبطان للموتة في السفينة أو لتعميرها أو لضروريات أخرى فباع
بعض بضائع من شخصها لاجل ذلك وقبضها في دفتره بأن تحسب عليه قيمة
ما بقي منها أو بقيمة مثلها لمن جنسها في بلدة تفريغها المبيع في محل الوصول
فإن أجرة هذه المبيعات تحسب للقبطان اذا وصل باقي البضاعة سالماً الى المحل

المقصود

فإذا غرقت السفينة وعدم ما فيها التزم القبطان بتأدية ما باعه للضرويات
المدكورة بالثمن الذي كان يساع به لو وصلت السفينة بالسلامة واستحق
أيضاً أجرة هذه البضائع المبعة على حسب ما هو مقرّر في حافظة الرسالة راجع
بنود ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ تجارى

وإنما يكون في هاتين الحالتين لما لك السفينة حق فيعلا كرفى بند ٢١٦
(وهو أن يقوت السفينة ويكفيدها)

فإذا انتم المالك هذه المزية وترتب عليها خسران صاحب البضاعة التي
يبت أو ردت لضروية السفينة فقيمة هذا الخسران يصيروز بعه كقيمة
الخسران على تلك البضائع المبعة تقسمها وعلى البضائع التي وصلت صوب
مقصد هائلة وعلى التي خلصت من الفرق بعد الوقائع البصرية التي اقتضت
بيع تلك البضائع أو ردها راجع بند ١٠١ تجارى

• (بند ٢٩٩) •

إذا حصل ضرر على التجارة المشهورة من التعامل في البلاد المقصودة
بسفر السفينة إليها واضطر الحال إلى عودها بشحنها وبضائعها لا يلزم
المستأجر أن يعلى القبطان الأجرة الفهاب ولو كانت السفينة مستأجرة
للذهاب والاياب راجع بند ٢٥٢ و ٢٧٦ تجارى

• (بند ٣٠٠) •

إذا صار حجز السفينة في أثناء مسيرها بأمر صاحب حكومة فلا أجرة
للقبطان في مدة حجزها إن كان إيجار السفينة بالشهرية ولا يلزم زيادة الأجرة
على المستأجر إذا كانت مستأجرة بالسفرة
وموتة الملاحين وأجرتهم مدة حجزها تكون بحكم المصارف العوارية أى
تعويض الخسارات راجع بنود ٢٧٧ و ٢٩٧ و ٢٩٩ و ٤٠١
و ٤٠٤ تجارى

• (بند ٣٠١) •

إذا كانت السفينة على خطر واقتضى الحال تخليصها منه بتفنيها
ب طرح بعض بضائع في البحر للسلامة العمومية فاجرة القبطان فيما يخص

البضائع المطروحة توزيع بوصف الاعانة من تعويض الخسارات (المشاهير)
بالحوارية العمومية) راجع بنود ٤٠٠ و ٤١٠ و ٤١٧ تجارى
(بند ٣٠٢) *

لا تلتزم أجرة السفينة بالنسبة للبضائع التي ضاقت بفرق السفينة أو فصلها
أو حصادتها أو بينها أو بأسرها
ويجب على القبطان أن يرتما أخذه مقدما من الاجرة مالم يكن على البضائع
شرط في العقد خلاف ذلك

(بند ٣٠٣) *

إذا صار اقتداء السفينة والبضائع أو خلصت البضائع من الفرق ويجب دفع
الاجرة للقبطان من ابتدائه إلى محل الاسر أو محل الفرق
فإذا كان قد سعى في خلاص السفينة بدفع مال وأوصل البضائع إلى محل
مقصدها استحق الاجرة بقلمها راجع بند ٢٩٦ تجارى

(بند ٣٠٤) *

اعانة الاقتصاد توزع على قيمة البضائع بتقويمها بالتمن الجارى في محل
تقرينها بعد خصم المصارف وعلى قيمة نصف السفينة ونصف أجرتها
وأما اجرة طائفة الملايين بالسفينة فلا تدخل لها في تخصيص شيء عليها
من هذه الاعانة راجع بنود ١٩١ و ١٩٢ و ٢٥٠ و ٢٥٨ تجارى

(بند ٣٠٥) *

إذا امتنع أمين المالك المعين لاستلام البضاعة المرسل اليه من استلامها
جاز للقبطان أن يستأذن محكمة التجارة في بيع قدر ما يمكن لوفاء اجرة
منها واستيداع ما تبقى من البضائع في المحل اللازم راجع بنود ١٩٦
و ٢١٠ مدنى و بنود ٩٣ و ١٠٦ و ١٩١ و ١٩٢ و ٢٨٥
تجارى

فان لم تكف البضاعة المباعة للاجرة كان القبطان الحق عند وصولها في تطلب
باقى الاجر من صاحبها

(بند ٣٠٦) *

اذا لم يقبض القبطان اجرة سفينته بتقصير من يدفع له ذلك فليس له أن يحجز

هذه البضائع المشحونة في سفينة
وانما في حال نقلها من السفينة أن يطلب ايداعها أمانة عند موطن الى
استيفاء أجرة

• (بند ٢٠٧) •

للقبطان من الأولو يعطى البضائع المشحونة في سفينة لاستيفاء الاجرة منها
في مدة خمسة عشر يوما تخفى من تسليمها ما لم تكن آتت ليد اخرى راجع
بند ٢٠٩٥ مدني وبند ١٩٠ و ٢٧١ و ٢٨٦ و ٢٠٨ تجاري

• (بند ٢٠٨) •

اذا أقبل أصحاب البضائع المشحونة أو الوكلاء في استلامها وكان اقلهم
قبل مضي ميعاد الخمسة عشر يوما التي باتتضائها بقوت حق طلب البيع كان
للقبطان المزية على هذه البضائع قبل غيره من أرباب الديون فيستوفى أجرة
ومادفعه من المصارف الطارئة بالتقدم على الاولوية راجع بند ٢٨٦ و ٩٥
٢٤٦ و ٢٩٧ و ٤٥٧ تجاري

• (بند ٢٠٩) •

ليس لمستأجر السفينة بوجه من الوجوه أن يطلب تنقيص قيمة الاجرة المتفق
عليها مع القبطان في عقد الايجار

• (بند ٢١٠) •

اذا كسدت أثمان البضائع المشحونة أو حدث بها عيب من نفسها أو من
جائحة سمارية فنقصت أثمانها ولو نقصا فاحشا لا يجوز لأصحابها أن يتركها
للقبطان في مقابلة أجزائها

وانما اذا كانت سفينة السفينة أو انى علوأة بالتبذ أو الزيت أو العسل أو
ذلك من المائعات ونقصت فحيا بلغاسحقى كادت تكون فارغة أو صارت فارغة
بالفعل فهذه الاواني يجوز تركها للقبطان في نظير أجرة السفينة

الكتاب التاسع

في عقد الاقتراض البحري المعلق على الحوادث البحرية

المغنية المسمى قرض النسيب والنسيب
 (وهو أن يقرض انسان قدرا من الدراهم مكفول الوفاء باعيان معوضة
 للاخطار البصرية بشرط أن لا يلزمه وفاؤه المقرض الا اذا سلمت هذه الاعيان
 الكافلة له وان هذا القدر يدفع لسمع فائدة المتفق عليها بهما اذا وصلت
 الاعيان الكافلة له الى صوب مقصد هاسلة ويسمى الربح المتفق عليه بين
 المتعاقدين فائدة بصرية ويسمى هذا العقد قرض مغلط لان مال كل من
 المتعاقدين به عرضة للخسائر والربح ويقفهم من حقيقة عقده ان الاعيان
 الضامنة للقرضة هي معتدة بالامتنان لو فاء القدر المقرض وانها تكون
 تقريرا بقدر قيمة هذا القرض

فأرباب الحقوق كالتامين للمقرض المتأخرون في الامتنان عن المقرض لهم
 مصلحة في العلم بحقيقة هذا العقد واستيفاء شروطه ولذلك تشيئت القوانين
 التجارية بتقريب أحكام خاصة بهذا الاقتراض

• (بند ٢١١) •

يشترط في عقد هذا الاقتراض البصري المعلق على البت والنسيب أن يحصل
 بسند رسمي محرر عند موثق أو بسند عادي محض عليه من المتعاقدين يذكّر

فيه

رأس المال المقرض وقدر الفائدة البصرية المتفق عليها
 والاعيان الكافلة لو فاء الاقتراض

واسم السفينة الشاحنة للبضائع واسم قبطانها
 وأسماء المقرض والمقرض

وبيان تحديد القدر المقرض بالسفرة
 وبيان مكان السفر وزماته

وتاريخ صيغاد و فاء الاقتراض المتفق عليه راجع بنود ١٣٤١ و ١٣٤٧

و ١٣٥٦ و ١٣٦١ و ١٣٦٤ ملحق بنود ١٩١ و ١٩٢ و ٢٣٤

و ٢٤٧ و ٣١٢ و ٤٣٢ تجارى

(وبالجملة فاذا اخل بعض شروط هذا البند لا يكون أصل العقد فاسدا بل
 يكون ناقصا فاذا حصل نزاع بين المتعاقدين فعلى قضاة التجارة أن يجهدوا

في سند اقراض بحرى بغير ضمان المدعى يقتضى (اجماعهم)

• (بند ٣١٢) •

اذا كان يحمل الاقتراض في داخل الملكية وجب على المقرض أن يسجل
سند في علم الصيررات بحسب مقتضى القانون

واذا كان يحمل الاقتراض في خارج الملكية بالبلاد الأجنبية وجب على
المقرض أن يعمل بالاموال الموضوعة في بندى ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٦٤ تجارى

• (بند ٣١٣) •

كل سند اقراض بحرى بهذه الصفة يجوز فيه البيع والشراء بطريق
النقل اذا كان تحت الاذن

ففي هذه الحالة يجرى على التعامل بهذا السند جميع الاحكام الجاري على
غيره ويكون مضمونا كغيره من سائر السندات التجارية راجع بند ٢٨١
تجارى

• (بند ٣١٤) •

اذا نقل صاحب هذا السند ما فيه لانسان فصان وقاموا بشغل عليه من
الدين لا تدخل فيه الفائدة البحرية بل يستحقها المقرض الا اذا صرح
في النقل بأنها تكون حق المتقول اليه

• (بند ٣١٥) •

يجوز أن يعتد في المقابل لوفاء الاقتراضات البحرية المذكورة لامتيازها به علة
اشياء وهى

السفينة أو قاعدتها الامسية التى هى قصتها المسماة بالسفينة

ومهماتا وموجوداتها

وأسلحتها وذخايرها

ونحنها

وجميع الهيئة الاجتماعية مما ذكر أو غير معلوم من تلك المقدرات راجع بندى
١٩١ و ٢٢٤ تجارى

• (بند ٣١٦) •

كل اقراض نصيب على هذا الوجه تزيد قيمته عن قيمة الاشياء الضامنة له المدة

الامتنياز بوقائه منها يجوز الحسم عليه بالاطلاق اذا ثبت أنه من تدليس
المقترض وعشه

• (بند ٢١٧) •

اذا لم يثبت غش ولا تدليس كان عقد الاقتراض صحيحا نافذا في قدر قيمة الاشياء
المعقدة لو فاته فقط بموجب تقويم رسمي أو اتفاق
وبصيرورة القدر الزائد من المال المقترض له بد مع فائدة بالتمن الجارى قبله
القرض يوم عقد الاقتراض راجع بند ٣٤٧ تجارى

• (بند ٢١٨) •

كل اقتراض نصيبى في مقابلة ما يتصل من السفينة من الاجرة أو على الربح
المتوقع من البضائع فهو فاسد
ففى هذه الحالة ليس للمقترض حق الا فى استيفاء رأس ماله بدون الفوائد
المشروطة

• (بند ٢١٩) •

لا يجوز اقتراض طائفة البحرية والمستخدمين فى السفينة اقتراضا بصرى على
البحر والنصيب على أجرتهم بالشهرية أو السفرة

• (بند ٢٢٠) •

اذا كان اقتراض الدراهم والاتفاق على فوائدها البحرية في مقابلة السفينة
والتسكنة كانت السفينة والاتهام مهماتها وألحقتها وذخايرها بل وأجرتها
المحصلة بالفعل معقدة تدفع هذه الحقوق الاقتراضية عدم الاقتضاء بالاولوية
والامتنياز عن غير هاتين الديون

وكذلك اذا كان الاقتراض في مقابلة البضائع المشحونة فى السفينة كانت
تلك البضائع معقدة لان يستوفى منها رأس مال الاقتراض وفائده

واذا كان الاقتراض في مقابلة موجودات خاصة بمالك السفينة أو في مقابلة
جزء من شخصته فلا تكون اولوية تدفع هذه الديون الاعلى المتاع المذكور
فى السند وبقدرا لقيمة المعقدة لذلك الاقتراض راجع بند ١٩١ تجارى

• (بند ٢٢١) •

اذا اقترض التبطان قرضة بحرية على البحر والنصيب وكان محل العقد

في محل إقامة مالك السفينة ولم يستأذنه القبطان إذا ناصر بمحاولة لا توسط
المالك في هذا الاقتراض فلا يحمي على المالك وإنما توجه الطلب والاولوية على
ما يخص القبطان من السفينة والتولون ليستوفى منه راجع بندي ٢٢٢
و ٢٢٤ قجاري

• (بند ٢٢٢) •

إذا اقتضى الحال تعمير السفينة المشتركة المهينة للسفر أو تفصيل ذخائرها
ولزم اقتراض قدره ولو في محل إقامة من لهم منفعة في التعمير فكل شريك من
ملاك السفينة إذا لم يدفع ما يخصه في تعميرها أو إصلاحها في مسافة أربع
وعشرين ساعة من وصول خطاب المحكمة له بالزامه بذلك تكون حصته
في السفينة وفي الأجرة معدة لوفاة النقود المقترضة قرضاً بغير ما تصرف
القبطان في ذلك راجع بند ١٠٢٢ محاكمات وبند ٢٢٣ قجاري

• (بند ٢٢٣) •

الاقتراضات المتعددة لا تسفر من أسفار السفينة يجب وفاؤها قبل
الاقتراضات التي أخذت للسفرة السابقة ولو في حالة ما إذا ثبت أن الاقتراضات
السابقة إنما لم تدفع لاستدامة السفر التالي للذي قبله أو بسبب تعديد السفر
والقدر المقترض في أثناء السفر مقدم الاداء على القدر الذي صاروا اقتراضه
قبل سفر السفينة
وإذا حصل في أثناء السفر عدة اقتراضات فالأقراض الأخير منها مقدم الوفاء
في جميع الحالات على جميع ما سبقه من القروض الآخر راجع بندي ١٩١
و ١٩٤ قجاري

• (بند ٢٢٤) •

إذا أقرض إنسان ماله قرضاً بغير رافعة باله بضائع مشحونة في سفينة معينة
في سند الاقتراض ثم صار نقلها من السفينة المعينة في السند إلى سفينة أخرى
أياً ما كانت بدون حدوث قوة جبرية ثابتة فانها تكون حرة للنقل فلا يكون
القرض ملزماً بما تلقى من هذه البضائع المنقولة ولو كان التلف ما صلا من
حوادث بحرية جبرية راجع بندي ١١٤٨ و ١٢٠٢ مدني

• (بند ٢٢٥) •

٢٩٩
إذا قلقت الامتعة التي عقد القرض البعري في مقابلتها وكان اتلافها بقضاء
المهي في زمان ومكان انظر المحدث في السند فليس المقرض أن يطلب من
المقرض رأس المال ولا الفائدة فقد شرط السلامة المتقابل للقرض واجمع
بنود ٢١٦ و ٢٢١ و ٢٢٨ تجارى

• (بند ٢٢٦) •

إذا حصل المتاع الذي في مقابلة الاقتراض البعري آفة من نفسه خاصة
بجنيه أو وجبت الخطاطة أو وجبه أو اتلافه بالكلية أو حصل فيه خسارة
حادة بفعل المقرض فلا يتحمل المقرض شيئا من هذه الخسارات التي ليست
خطرا بحريا

• (بند ٢٢٧) •

إذا حصل فرق ولم يضمن الامتعة المحققة في العقد لو فاء الاقتراض البعري كان
وفاء للمال المقرض بحسب قيمة هذه الامتعة التي سلمت من الفرق بعد خصم
مصارف تظليلها من الفرق من قيمتها

• (بند ٢٢٨) •

إذا لم يكن زمن الاخطار محددا في سند عقد الاقتراض البعري كان ابتداءه
بالنسبة لكفالة السفينة ومهماتهما وموجوداتهما ونحوها وأسلمتها من يوم
اقلاع السفينة الى يوم دخولها صوب مقصدها ورسوها عليه
وابتداءه بالنسبة لكفالة شخص المقرض من يوم شحن البضائع في السفينة أو
من يوم دخول البضائع في الصنادل لتوصيلها السفينة الى يوم اخراجها الى
البر وتفرغها

• (بند ٢٢٩) •

لا تبرأ دمة المقرض الاقتراض البعري في مقابلة البضائع بمجرد تلف السفينة
وشحنها ما لم يبرهن انه كان يملك في هذه السفينة خلاصة نفسه بضائع تساوي
قيمة القدر المقرض راجع بند ١٤١ ملحق وبندى ٢١٦ و ٢١٧ تجارى

• (بند ٢٣٠) •

يجب على المقرض القرض البعري الذي على البضائع والنصيب أن يدفع عن
المقرضين منه ما يخصصهم في ارض تعويض خسارة البضائع في الاعادة

العمومية التي تضمنها سلامة العموم المسماة تلك الخسارة التجارية المخطئة
وان يدفع ايضا ما يلزم في اعانة تعويض الخسارة الخصوصية العارضة للبضائع
الخاصة ببعض التجار وتسمى العوارية المنقصة والبسيطة.
(وهذا اذا لم يكن الاتفاق معه في عقد القرض على خلاف ذلك لان غرض
القرض من عقد القرض البحري انما هو تدريك الاخطار العرضية الموجبة
للخسارات او تحمقها فاذا تلقت البضائع المقرض في شان حفظها المقادير
الجسيمة ضاع ماله الذي على اربابها فاعانة يدفع ما يخصه في ابعاد الاخطار او
تحمقها مما يعود عليه بالمنفعة لتعصيل غرضه) راجع بند ٢٩٠ وما يليه من
البيود التجارية وبند ٦٥٦ محاكمات

• (بند ٢٢١) •

اذا اجتمع على سفينة معينة او على ثمنها المخصوص المعين دينان في آن واحد
دين اقترض بحري على البحت والنصيب وبه مل تامين من الاخطار
البحرية وخلص من الفرق بعض ما فيها من الامتعة او بعض السفينة فقيمة
الامتعة التي سلت تقسم بين المقرض ومنعه هذا التامين فقيمة غراما لكن بحسب
رأس المال فقط بالنسبة للاول وبحسب القدر المضمون بالنسبة للثاني فكل
منهما يستوفي دينه على حسب ما يخصه ولكن بدون تغويت المزاي المحتررة في
بند ١٩١ راجع بندي ٢٥٨ و ٤١٧ تجاري

(مثال ذلك ما اذا كان لتاجر بضائع قيمته مائة ألف فرنك في سفينة فاقترض هذا
التاجر ثلاثين ألف فرنك وورهن في مقابلها ما يساوي منها هذا القدر وحقه عقد
تامين للسبعين ألفا الباقية لانه لو اقترض مائة ألف فرنك بقدر قيمة بضائعه لكانه
عقد التامين فصار يقرض الثلاثين ألف فرنك مجبوراً على أن لا يزيد في اتفاق
عقد التامين على السبعين ألفاً فاذا انحطمت السفينة وغرق ما فيها من البضائع
فلا طلب للمقرض على المقرض لبراءة ذمته من الدين بحصول الخطر ويجب
على المتعهد بالتامين أن يدفع لرب البضائع سبعين ألف فرنك حيث تكفل به في
عقده فاذا سلم من الفرق بعض بضائع قسمت أثمانها قسمة غراماً بين المقرض
وكفيل التامين بحسب قدر ماله من الحقوق
الكتاب العاشر

في أحكام الكفالات البحرية من الاخطار وتسمى بالتأمينات
البحرية وتعرف عند التجار بالسكورتاه وفيه فصول
(أركان الكفالة البحرية خمسة كفضيل ويقال له المؤمن يكسر الميم المشددة
وهو من تبعه مد قيمة المكفول من خطر البحر ومكفوله أى مؤمن له يدفع الميم
المشددة وهو رب السفينة أو رب البضائع المكفولة عند وقوع الخطر
يدفع المؤمن قيمتها ومكفول أى مؤمن عليه ويقال له العين المؤمنة أو الشيء
المؤمن يدفع الميم المشددة وهو ذالقيمة المكفولة قيمته بحادث الاخطار
البحرية ويسمى موضوع الكفالة وبه ل الكفالة البحرية وهو القدر الذى
يجعل للفضيل في مقابلة كفالاته وصيغة الكفالة البحرية أى صيغة التأمين
وهي عقد التراضى بين الجانبين بالتزام الكفيل بدفع قيمة ما انتم كفالته
للمكفول له والتزام المكفول له بالجلل المتفق عليه في مقابلة الكفالة وصورة
العقد المتخل على الشروط المتفق عليها بين الجانبين تكتب في سند يسمى
بوليسة أى ضابطة)

الفصل الاول

في عقد التأمين وكيفية وموضوعه

• (بند ٢٢٢) •

يكتب عقد التأمين في سند يسمى بوليسة التأمين ويؤرخ من اليوم الذى صار
فيه امضاء العقد
ويذكر في هذا السند وقوع الامضاء قبل نصف النهار أو بعده بل وساعتهم من
الليل أو النهار
ويجوز امضاءه من المتعاقدين امضاء عاديا
ولا يكون في سند التأمين فراغ
ويشتمل على بيان عدة أمور وهي
اسم المؤمن الكفيل الذى ضمن التأمين ومحل اقامته
وبيان صفته هل هو أصيل أو كفيل
واسم السفينة وحليتها وتصيتها بما جسد عملها
واسم قبطانها

والجمل الذي يستثنى فيه البضائع أو التي شتمت فيه
والمنال التي سارت منها السفينة أو سبب منها
والغنى والسواحل التي تشتمل منها في طريقها أو تخرج فيها البضائع والتي
تنهى اليها

وبين المن التي تدخل فيها هذه السفينة في مرورها بطريقة
وحسن البضائع أو الامتعة المطلوب تأمينها وقيمتها بأغنائها أو وقوعها
والايمان التي يلزم أن تكون فيها الاخطار المتوقعة بابتداء وانتهاء والقدر
المؤمن عليه وهو المكفول

وبين اشتراط المتعاقدين في سند التأمين قبول حكم المحكمين عند النزاع
إذا كانا قد اتفقا على ذلك

وبالجملة فيذكر في السند صراحة جميع الشروط التي وقع الاتفاق بينهما عليها
راجع بنود ١٣٢٥ و ١٣٤٧ و ١٣٥٦ و ١٩٦٤ ملحق وبندي
٧٩ و ١٩٣ تجارى

• (بند ٣٣٣) •

يصح أن تشمل البوليصة الواحدة على عدة تأمينات إما بالنظر لتأمين البضائع
أو بتعدد قيم جعائل التأمينات أو بتعدد أنواع التأمينات بتعدد موضوعاتها
المختلفة

• (بند ٣٣٤) •

يكون موضوع التأمين عدة أمور وهي
السفينة أو ممتلكاتها أرفعة أو مشحونة مطلقمة أو غير مطلقمة منفردة أو معصوبة
بشيء آخر
أو أدوات السفينة ومهمات
أو معدتها
أو ذخايرها

أو التهود المقتضية بالقوائد البحرية الخطرية التي على البضائع والنصيب
أو بضائع الشخصية وغير ذلك من الأشياء المقتومة مما هو عرضة للاخطار
البحري بمن كل ما يحتاج للتأمين راجع بنود ١٩١ و ١٩٢ و ٢٨٠ و ٢١٥

٢٤٢ و ٢٤٧ قجاری

• (بند ٢٢٥) •

ونصح التامين على جميع تلك الاشياء المذكورة بمجموعة أو منفردة بان يعقد
تأمين السفينة وما فيها على جعل معلوم أو السفينة وثايقها والبضائع
الموجودة في السفينة أو أدياتها ومهماتهما أو النصف أو الثلث من كل ذلك
وهم جزأ

ويصح التامين في زمن الصلح وفي زمن الحرب وقبل سفر السفينة وفي أثناءه
ويصح التامين للذهاب والاياب معا أو لاحدهما فقط وللسفر بقله أو بقلته
محدودة منه

ويصح التامين بالتعميم لكل الاسفار وركوب البصار والأنهر والخلجان القالجه
لسير السفن فيها

• (بند ٢٢٦) •

اذا وقع تدليس وغش في تقويم الاشياء المؤمنة المذكورة فتقوعها في البوليسة
أو تبين أن تقدير الشخص المؤمن زائد في البوليسة أو تبين شطط في صفية
الحولة جازلتعهد التامين أن يترافع مع المؤمن لتعويض ذلك وتقويم الاشياء
المؤمنسة بغيرها مع مراعاة الهالكات الاخرى التي تترتب على ذلك عما يكون من
متعلقات المحاكم المدنية وراجع بند ١١١٦ مدني وبند ٢٥٧ قجاری

• (بند ٢٢٧) •

البضائع المراد تسفيرها من مينات المشرق وسواحل افريقية وغيرها من
مينات الدنيا الى أوروبا يصح تعهد تأمينها وشحنها في أي سفينة كانت
بدون تعيين للسفينة ولا بطاقتها في متن البوليسة
وكذلك يصح في هذه الحالة تعهد تأمين البضائع المعالومة القيمة
بدون تعيين جنسها ولا صفقتها في البوليسة

واصحب يجب في بوليسة التامين تعيين من أرسلت اليه الحافظة للارسالية
للاستلام أو من سيتعين للاستلام على موجب الحافظة المذكورة ما لم يكن
حاصل الاتفاق على خلاف ذلك في ذك في متن بوليسة التامين صريحا

• (بند ٢٢٨) •

إذا صار تقويم أسعار البضائع في البوليصة بنقود البلاد الأجنبية فإنه يصير
تقويمها بغير ما يساويها من نقود فرنسا على حسب جريان الأسعار في تاريخ
امضاء بوليصة التأمين من المتعاقدين

• (بند ٢٣٩) •

إذا لم تكن قيمة البضاعة معينة في بوليصة التأمين فإنه يصح الكشف عليه من
برنامج التاجر المتخل على الأسعار أو من جرائده المقيد فيها الأسعار المذكورة
فإذا لم توجد الأثمان في البرنامج ولا في الجرائد تقوم البضائع بالسعر الجاري
في زمن الشحنة وفي مكائنها بإضافة جميع العوائد المدفوعة والمصارف التي
ضرفت عليها الجاهل وصولها صوبه قصد ما راجع بند ١٢ تجارى

• (بند ٣٤٠) •

إذا كان التأمين معقوداً في مقابلة الأياب من بلد بضائع ليست التجارة فيها
الامبادلات عينية وكان تقويم البضائع الآتية المؤمنة غير معين في بوليصة
التأمين فإنه يصير تقويمها بموجب قيمة البضائع الأصلية التي صار استعواضها
بتلك البضائع بإضافة مصارف نقلها على قيمة البضائع الأصلية والمجموع بضعة
كفيل التأمين

(مثال ذلك إذا سافر إنسان يراعى زيت إلى بلاد أجنبية واستبدلها بحديد غير
مقوم بالنقود ووجه في سفينة مؤمنة من الأخطار قتلت قبل الوصول فتأمين
الحديد يكون مقوماً من النقود بقدر قيمة الزيت الذي هو به بإضافة مصروف
جمله إلى ساحل البلاد الأجنبية على الأصل لأن الحديد في مقابله فقيته عبارة
عن قيمته)

• (بند ٣٤١) •

إذا لم يعين في سند التأمين زمن الأخطار يرجع في سياته إلى الزمن المحدود في
بند ٢٢٨ لعقود الاقتراض البحري التي تحت البحث والنصيب

• (بند ٣٤٢) •

للمؤمن التكفيل أن يؤمن البضائع التي كفلها من الأخطار لغيره حتى
يخلص من تعويض خسارتها من ماله
ويجوز لصاحب البضائع المؤمن له المضمون بالتأمين أن يعقد لتأمين العمل

من الخطر عند التأمين فيكون الخطر المكفول
ويجوز في بعض التأمينات أن يكون التأمين أو أزيد سعرا من خطر التأمين
الاصل راجع بند ٢٧٣ تجارى

• (بند ٢٤٣) •

إذا حصل الاضرار في عقد التأمين على معرجالة التأمين في زمن الصلح
واشترط أنه يزيد في زمن الحرب بما يلزم ولم يحصل اتفاق في البولصة على قدر
الزيادة في زمن الحرب المتوقع ووقع الحرب فاحتاج الخليل لزيادة معره كان
كان أصله نجبة في المائة ووقع نزاع بين الطرفين فإنه يصير تعيين قدر الزيادة
بمعرفة المحاكم باعتبار رسالة الخطر والنظر للاحوال وينبغي على الاسعار والحادث
في هذه الاوقات للتأمينات

• (بند ٢٤٤) •

إذا انعدمت بضائع مضمونة بالتأمين وكانت مشحونة على ذمة قبطان السفينة
الذى هو عليها ويجب على القبطان أن يثبت لتعهد التأمين اشتراء هذه
البضائع وملاصقتها به وان يبرز ملاحظة الارشاليسة بشهادة اثنين من أعيان
السفينة راجع بندى ٢٨٢ و ٢٨٣ تجارى

• (بند ٢٤٥) •

مككل انسان من ملاحى السفينة أو من ركبها استخضع معهم من البلاد
الاجنبية بضائع مضمونة بالتأمين الى فرنسا فهو ملزم أن يودع صورة ملاحظة
الارشاليسة لهذه البضائع في الاماكن التى تضمنها فيها تحتيد قنصل فرنسا بتلك
الجهة فإذا لم يكن بالجهة قنصل وضع الملاحظة تحت يد تاجر فرنساوى معتبر
أو عندنا كم البلدة

• (بند ٢٤٦) •

إذا أفلس متعهد التأمين قبل فوات الخطر المكفول كان لصاحب الاشياء
المؤمنة الخيار ان شامطلب كفاالة وان شامطلب فسخ العقد
وكذلك لتعهد التأمين تقبل بذلك ان شاء وهو طلب الكفاالة أو التمسح على حالة
افلاس صاحب الاشياء التى عليها التأمين المذكور راجع بند ١١٨٤
مدنى

يحل عقد التأمين اذا كان موضوعه الاشياء الآتية وهي

أجرة البضائع المرحودة على ظهر السفينة

أو الربح المتوقع من البضائع

أو أجرة الملاحة

أو القدر المقرض اقراضا بحرا بالنسبة المقرض

أو القوائد البحرية التي على الاقراضات البحرية بالنسبة المقرض

(من القواعد ان التأمين انما يكون لاشياء الحاصلة التي يحتمل عليها الضياع

لكونها عرضة لالاخطار فليس للمالك السفينة ان يؤمن ببولون البضائع التي

على سفينة لانه لم يثبت له الا اذا وصلته سفينة بالسلامة وبعد وصولها لالاخطار

فيه حتى يحصل تأمينه فهذا البولون متوقع لا محقق بالفعل وهو ممنوع التأمين

وهنا القسم آخر ما را كتابه بالفصل فيجوز تأمينه اذا كان عرضة لالاخطار

ولكن بشرط وجوده بهذه المثابة يعني يكون ثابتا وتحت الاخطار وصورة ذلك

ما اذا سافرت سفينة من موشة مثلا من موشة بالبحر بقصد التفرغ في جقة

وبجعل البولون ربالا على كل قطار وصار الاتفاق بين المالك والمستأجر انه

اذا اقتضى الحال الى تفرغها في سوا كن يزيد البولون بقية النصف أي

ربال ونصف فنولون الربال عن كل قطار ثابت للمالك السفينة بحيث

يجوز للمستأجر ان يفرغ السفينة في جقة ويعطيه اياه كما يجوز له ان يستمر

الى سوا كن وبهذا يكون عرضة لالاخطار جديدة فلما لك حيث ان يؤمن

هذا البولون الثابت الذي هو في مقابلة السفر من موشة الى جقة البالغ

قدره ربالا عن كل قطار وأما البولون الثاني الذي هو في مقابلة السفر من

جقة الى سوا كن البالغ قدره نصف ربال عن كل قطار فلا يثبت للمالك

السفينة الا بعد وصول السفينة الى سوا كن وبعد الوصول لا يكون فيه خطر

فلا يجوز تأمينه

وكذلك الربح قسمان قسم متوقع لا يجوز تأمينه وقسم ثابت جائز التأمين

فمثال ذلك ما اذا شحن التاجر سفينة بزيوت الى البلاد الاجنبية وكان صاحبها

متوقعا بيعها بربح قدره عشرون ألف فترك فليس له ان يعقد عقد تأمين على

هذا الربح الغير الثابت لانه لم يملكه صاحبه وهذا هو القسم الاول
 أما اذا ربحه بالفعل وصار له الكمال فيصور له حينئذ ان يؤمنه وهذا هو القسم
 الثاني وصورة ان يوصل الزم محسوب بمقتضى السلامة ويبيع ويربح فيه
 قدما معلوما ويشتري بالربح بضاعة أخرى كسكر مثلا فانه ان يعقد التأمين
 على السكر الذي هو ربح الزيت

ونظير هذه المسئلة في الحالاتين ما اذا كان لحزب بحري سفينة مسلحة وهي
 المسماة بالقرصان معقدة للسلب والنهب فلا يجوز لأربابها أن يصدقوا عقد
 تأمين على ما يتوقع ربحه من ذلك فاذا ربحوا شيئا بالفعل مع التأمين عليه
 وانفقد حيث لو ضاع في أثناء السير يخطر واستردوا ربا به الى أنفسهم بالنصب
 وجب على كسبل التأمين تعويض قيمته كما يعلم من مراجعة بند ٤٣٤

وأما القرض البحري فلا يجوز للمقرض تأمين ما اقترضه اقرارا بحري لانه
 ليس عرضة للخطر بالنسبة اليه اذ لو غرقت السفينة لا يرد له المقرض وأما
 المقرض فيصور له تأمين ما اقترضه لانه عرضة للاخطار والضياع كما يعلم من
 بند ٤٣٤

وكذلك القوائد البحرية المتفق عليها في سند القرض فلا يجوز للمقرض أن
 يؤمنها لانها ربح متوقع غير ثابت

• (بند ٣٤٨) •

شكل كتمان خطرا وأخبار كاذبة من صاحب الاشياء المضمونة التأمين
 في شأنها واختلاف في بوليصة التأمينات وحافطة الرسالة المؤمنة من كل
 ما يضر عطفة الخطر فيها أو يغير موضوعه فان ما ذكره سطل عقد التأمين
 بحيث لا يعتد به ولا يلزم المؤمن التكفل بشئ
 يكون عقد التأمين باطلا ولو في حالة ما اذا لم يقرب على الكتمان ولا على الاخبار
 الكاذبة ولا على اختلاف حافطة الارشالية مع بوليصة التأمين خسارة ولا
 ضياع في الاشياء المؤمنة

الفصل الثاني

فيما يتعلق بواجبات المؤمن والمؤمن له

• (بند ٢٤٩) •

الاحتطاع السرقيل عبر السينة ولو فعل المؤمن له صاحب الاشياء المكشوفة
موجب لفسخ عقد التأمين ووجب للمؤمن أن يأخذ من المؤمن له في تقرير
تعمير بضخامة فاعلى كل مائة في جلة التقدرا المؤمن عليه

• (بند ٢٥٠) •

يكون في ضمان المتعهدين للتأمين جميع ما يحدث من التلف والخسارة
للأشياء المؤمنة بالثمن والبركة والفرق وتطعم السفن واخذاتها على
الموارد جبراً وسيراً على غير الطريق المعتاد قسراً أو تغيير جهة السفر
أو انقضاء الحاملة بالطرح أو بالحرق أو بأخذ العدو أو بالنهب أو الخسارة
الحاصلة من الهز من السير بأمر الحاكم أو المترتب عن إعلان حرب من دولة
لاخرى أو عن مدافعة الأعداء في البحر وما أشبه ذلك من كل ما يحدث من
لاخطار البحرية

• (بند ٢٥١) •

كل تغيير لطريق السفر المتفق عليه أو تغيير سنرياً أو تغيير سفينة بأخرى
أو تلف أو خسارة إذا صدر ذلك عن المؤمن له بنفس فعله فلا يكون ما يقرب
عليه مطالب من المتعهد بالتأمين بل يكون متعهد التأمين مستحقاً للرجوع
المتفق عليه من ابتداء ظهور الخطر راجع بندى ٢٢٢ و ٢٤٩ تجارى

• (بند ٢٥٢) •

لو حصل في الشيء المؤمن كساد أو نقص أو تلف وكان ذلك ناشئاً من عيب
خاص به فله أو حصل في الشيء المؤمن خسارة من فعل المالك أو المستأجر
أو الشاحن أو تصديرهم فلا يلزم المتعهد بالتأمين شيء من ذلك وليس ضامناً له
لأنه ضامن لما يقع من الخطر البحري فقط راجع بند ٢٣٦ تجارى

• (بند ٢٥٣) •

الضامن بالتأمين ليس مكلفاً بضمان عوالة القبطان ولا تصديره ولا بغش
الملاحين واختلاسهم المعروف باختلاس البحارة فلا يلزم كفيل التأمين
شيء مما يتلف أو يضيع بذلك ما لم يلتزمه في شروط بوليصة التأمين

• (بند ٢٥٤) •

النس على متعهد التأمين متى ما يدفع لوكالة السفينة على الطريق أو بحر البيان
أو للاعلام المتصورة على الدخول في الميناء ولأمن العوائد التي تدفع على
السفينة وعلى البضائع

• (بند ٣٥٥) •

يجب في بوليصة التأمين تعيين البضائع القابلة بطبيعتها لحدوث العيب الخاص
بجنسها أو لتقص معيارها كالغلال والاملاح والبضائع القابلة للسيلان
والتصاعدا بالبحر فاذ لم يبين المؤمن لذلك في البوليصة فلا ضمان على متعهد
التأمين لخسارتها أو تلفها الا أن يكون المؤمن له غير عالم بحقيقة ما يشحن
في السفينة حين امضاء البوليصة

• (بند ٣٥٦) •

اذا كان موضوع التأمين شحن البضائع التجارية ذهابا وايابا ووصلت
السفينة الى صوب مقصدها في الذهاب ولم تشحن في الاياب أو شحنت
في الاياب شحنة غير كمل فيستحق المؤمن الثلثين المتناسبين من الجمل المتفق
عليه ما لم يكن هناك شروط أخرى عمل بموجبها راجع بند ١١٣٤
مدنى

(بيان ذلك أن المضمون هذا البند فيما يخص تأمين الشحن حالتين
الاولى أن يكون شرط التأمين على شحن السفينة في الذهاب والايباب على
جمل معلوم واضطرت السفينة المؤمنة أن توب بدون شحن ففي هذه الحالة
يستحق ذو التأمين على السفينة ذهابا وايابا ثلثي الجمل بضم سدس جعل
الايباب الى نصف جعل الذهاب لان ايباب السفينة لا خطر فيه على ذى التأمين
حيث ان السفينة غير مشحونة وانما يعطى له السدس تكمله الثلثين برسم
تعويض الخسارة فقط

مثال ذلك اذا كان على شحن السفينة تأمين بقيمة ثمانين ألف فرنك بجعل
قدره ستائة فرنك في نظير الذهاب والايباب فكيف التأمين يستحق في هذه
الحالة أربع مائة فرنك فقط

الثانية أن تكون السفينة في ايبابها ناقصة الشحن ففي هذه الحالة
لو أعطينا لذى التأمين ثلثي جعله لا يحضنا به حيث ان الشخصية في الايباب

موجود لكهما أخصه فأعطيه بحله بحساب الثلثين التيسين وهما أكثر من
الثلثين

ومثال ذلك أن تكون قيمة تامين ثمن السفينة ثمانين ألف فترك لها ثمن
الجهات ذهابا وإيابا على جعل قدره ستما فترك فربحت السفينة بنصف ثمن
بعضي بثمن قيمته في الرجوع أربعون ألف فترك خصلها الثلثان التيسين
جلا

وكيفية استخراج الثلثين التيسين لجعل الذي قيمته ستما فترك أن يتقدرا أن
ثمن السفينة في الذهاب أربعون ألف فترك وفي الإياب أربعون ألف
فترك وعليها في مقابلة ذلك نصف الجعل المتفق عليه وهو ٣٠٠ فترك
ويريد على ذلك أربعون ألف فترك يستحق أن ثمن ذهابا
وإيابا في مقابلة نصف الجعل الباقي الذي قيمته ثلثا ثمانية فترك
ولكن لم تنص به إلا في الإياب فقط فتستحق

٢٠٠ فترك

ثلي هذا النصف وهما

٥٠٠

فيكون بهذه الطريقة ثلثا الجعل النسبي
فالثلثان الأولان في الحالة الأولى عبارة عن نصف وندس وفي الحالة الثانية
نصف وثلاث وكل من الـدس في الحالة الأولى المكمل للثلثين الأولين
والثلاث في الحالة الثانية المكمل للثلثين التيسين تعويض لخسارة كصبل
التامين في تقدير عدم الشئ أو قصه في الإياب

• (بند ٤٥٧) •

عقد تامين البضائع الأولى والثاني الواقع التراضي عليه إذا كان على قدر
زائد عن قيمة البضائع المشهونة المؤمنة فهو باطل لا يعتق به بالنسبة للمؤمن
فقط إذا ثبت أن الغرض من جهته راجع بند ١١١٦ مدني

• (بند ٢٥٨) •

إذا ظهر أنه لم يوجد غرض ولا تدليس في زيادة قيمة البضائع المؤمنة وأنه ناشئ عن
خطأ المؤمن له صح العقد في قدر قيمة البضائع المشهونة بموجب التعويم
الحاصل بالفعل أو المتفق عليه بين المؤمن والمؤمن فقط في حق المتعاقدين
دون الرائد

وفي حالة ما إذا اختلف البضائع وجب على عتقة المؤمنين الضامين التمام ان كانوا
متعقدين أن يدفع كل منهم بما يقبض بحسب ما التزم من التأمين في البوليصة
ولا يأخذ أحد منهم من جملة قيمة القدر الزائد شيئا الا انصافا في المائة تعويضا
للمضرة

• (بند ٣٥٩) •

إذا اجتمع عتقة عقود تأمينية خالية عن الفس على شخص واحد وكان عقد
التأمين الأول من هذه العقود كقوة القيمة البضائع المشحونة اعتبر وحده
معتادا وجرى عليه العمل
فأما التأمينات الأخرى الذين عقدوا العقود المتأخرة عن الأول لا يقرمون
شيئا عند حلول الخطر بالبضائع ولا يأخذون شيئا في قطيع عقد تأميناتهم الا انصافا
في المائة من القدر المؤمن تعويضا للخسارة
فاذا لم يكن تمام قيمة البضائع المشحونة كقوة الضمان العقد المتقدم التاريخ لزم
المؤمنين الذي عقدوا العقود المتأخرة ضمن القدر الزائد عنه بحسب ترتيب
تواريخ عقودهم

• (بند ٣٦٠) •

إذا كانت البضائع المشحونة مؤمنة من عتقة مؤمنين بكل منهم ضامن
لحصة من القيمة وكان مجموع الحصص يساوي قدر الشئ قتل منها جزء كان
غرم قيمة هذا الجزء على جميع المؤمنين لهذه البضائع بتقسيمه عليهم قيمة غرام
كل منهم بحسب القدر الضامن له

(مثال ذلك إذا أمن انسان شخصتي قيمتهما ستون ألف فرنك لعتة كفلاء

الأول كفل التسف	٣٠٠٠٠ فرنك
الثاني كفل الثلث	٢٠٠٠٠ فرنك
الثالث كفل الخمس	١٠٠٠٠ فرنك
	<hr/> ٦٠٠٠٠

فاذا اختلفت البضاعة يكون كل واحد من الكفلاء ضامنا لجزء فيلزم قسمتها
على التاسب بينهم كل منهم بحسبه

فلتقرض من ان الخسارة المتاعير ألف قرنك

والاول الكافل نصف الثمنه عليه نصف الخسارة ٦٠٠٠٠ قرنك

والثاني الكافل الثلث يحصل ثلث الخسارة ٤٠٠٠٠ قرنك

والثالث الكافل للسدس يدفع سدس الخسارة ٢٠٠٠٠ قرنك

١٢٠٠٠

(بند ٣٦١)

اذا كان موضوع التأمين بضائع مفروزة وشروطها على المؤمن له أن تكون مشحونة في عدة سفن معينة كلاث سفن فأكثر توزع المقدار المؤمن على كل سفينة منها ثم تحسب هذه البضائع جميعها في أقل من قدر السفن المشروطة كسفينه أو سفينتين على خلاف الشرط المتفق عليه في العقد فلا يضمن المؤمن من البضائع الاتعويض القدر الذي عقد التأمين على شخصه في السفينة أو في السفينتين ولا يضمن من التعويض في حق شخص الثالثة شيئا ولو تواف جميع السفن المخصصة للشحنة في البوليصة ولو كان يأخذ في مقابلة تأمين قيمة البضائع التي يطل حكم تأمينها فصاعا في المائة تعويضا لخسارته

(بند ٣٦٢)

اذا كان القبطان رخصة الدخول في عدة تمينات لتكميل شخصته أو لمبادلة بضاعة أخرى فلا يلزم المؤمن شيئا فيما يلق من الخطر في البضائع المؤمنة الا اذا كانت البضاعة داخل السفينة ما لم يكن الاتفاق في العقد على خلاف ذلك فيلزمه ما اتفق عليه راجع بند ٣٣٢ تجارى

(بند ٣٦٣)

اذا كان عقد التأمين على عدة محدودة برئت كفالة المؤمن من التأمين بانتهاء هذه المدة وجاز للمؤمن له أن يعقد معه عقد تأمين جديد من الاخطار راجع بند ٣٣٥ تجارى

(بند ٣٦٤)

تبرأ ذمة المؤمن من ضمان الاخطار ويستحق المحل اذا ارسل المؤمن له سفينته الى محل أبعد من المحل المعلوم المتفق عليه في العقد ولو كان المحل

البيد على استقامة طريق الحمل المفقود واتجاهه
وكذلك تجري أحكام التأمين في حق المؤمن إذا قصرت طريق السفر بفعل
المؤمن بقدر أدنى من ضمان الخطر ويستحق الجمل راجع بند ٢٥١
تجاري

(بند ٢٦٥)

إذا صار عقد التأمين بغير التأمين ثم تبين أن البضائع التي هي موضوع
التأمين كانت قد تلفت قبل العقد وكانت وصلت سالمة قل عامه فعقد
التأمين باطل لا يستدبه متى ثبت بغلبة الظن المثبتة على القرائن أن أحد
العاقدين وهو صاحب البضاعة كان قد علم بالتلف قبل امضاء العقد والمؤمن
الضامن للبضائع كان قد علم قبل امضاء العقد أيضاً بوصول البضائع سالمة
راجع بندي ١١٤٢ و ١١٧٢ مدني

(بند ٢٦٦)

تحصل غلبة الظن بحساب ثلاثة أرباع مريامتر لكل ساعة (أي فرسخ ونصف
في الساعة) تقسب الساعات المرسلة لأقل خبرتين محل وصول البضينة
سالمة أو من محل غرقها إلى المحل الذي ~~يكون~~ وصول ذلك الخبر إليه فيموز
بغلبة الظن أن يكون الخبر قد وصل إلى محل عقد التأمين قبل امضاء بوليصة
التأمين فينبئ على غلبة الظن العلم بالضياع أو السلامة فيحكم بها على عقد
التأمين بالاطلاق وعدم الاعتداده ومحل اعتبار غلبة الظن ما لم تعارضها
البراهين القطعية فإنه يجري مجراها ما يترتب على ذي النفس من الأحكام
المدينة راجع بندي ١٤٥٠ و ١٣٥٢ مدني

(بند ٢٦٧)

ولكن إذا كان عقد التأمين مبنيًا بالنص في البوليصة على أخباره وظنفة
السلامة أو التلف فلا تسع دعوى غلبة الظن السابقة المذكورة في البندين
المتقدمين آنفاً
ولا يطل عقد التأمين الإبقاءة البراهين المثبتة أن المؤمن له كان يعلم تلف
البضائع المؤمنة قبل امضاء العقد أو أن المؤمن كان يعلم وصولها بالسلامة
قبل ذلك

(بند ٢٦٨)

فاذا ثبت المؤمن بالبراهين القطعية على المؤمن له ابطال صلواته دفع
 ضعف الجعل للمؤمن
 واذا ثبت على المؤمن ما اتهم به المؤمن له وجب على المؤمن ان يدفع للمؤمن له
 ضعف الجعل المتفق عليه زيادة عن رد الجعل اذا كان قبضه
 وكل من كان مبطلا فله ما وليس له حق في دعواه فقام عليه دعوى الغش في
 محاكم التعزير ويجازى بعد الحكم عليه بدفع ضعف الجعالة بما تقتضيه احكام
 الاختلاس راجع بند ١٣٤٨ ملحق وبند ١٧٩ امانة تحقيق البحار
 ويند ٤٠٥ جنابات

الفصل الثالث

في احكام ترك الاشياء المكفولة بالتامين والتبرى عنها
 للمؤمن وطلب الوفاء بيميناته

(بند ٢٦٩)

يجوز التبرى عن البضائع المؤمنة في الاحوال الآتية دون غيرها وهي
 في حالة أسر الاعداء للسفينة
 وفي حالة الفرق راجع بند ٢٤١ تجارى
 وفي حالة مصادمة السفينة وانكارها
 وفي حالة تعذر سفر السفينة بمحاذرة بحرية جبرية راجع بند ٢٨٩ تجارى
 وفي حالة حجز السفينة بأمر دولة أجنبية راجع بند ٢٨٧ تجارى
 وفي حالة ضياع البضائع المؤمنة أو تلفها بالكلية اذا كان الضياع أو التصاد
 أصاب ثلاثة أرباعها راجع بند ٢٥٠ تجارى
 ويجوز التبرى أيضا في حالة ما اذا كان حجز السفينة من السفر بأمر الحكومة
 الأهلية بعد الشروع في السفر

(بند ٢٧٠)

لا يجوز التبرى عن الاشياء المؤمنة قبل الشروع في السفر

(بند ٢٧١)

وبجميع المضار الاخرى الغير السابقة بمسير خبارات بحره هوانيه بحري
العمل في اعقاب مصلية الساعين راجع بند ٢٦٧ تجاري
(بند ٢٧٢)

لا يجوز التبيري عن البضائع بتفريق صفتها ولا تطبيقه على شرط بل يكون
التبيري عن الاشياء المذكورة التي هي عرضة للنظر ومنها
(بند ٢٧٣)

يجب التبيري من المضمونات بالتأمين أن يخبر المؤمن المؤمن له بالتبيري منها قبل
انقضاء ستة أشهر ابتداءها من يوم وصول خبر التلف الواصل من مينات
أو سواحل أوروبا ومن سواحل آسيا وأفريقية في البحر الأبيض المتوسط أو في
حالة ما إذا أخذت السفينة أسيرة من ابتداء بلوغ خبر الذهاب بها إلى إحدى
مينات تلك السواحل المذكورة ومجالاتها

وتكون المدة ستة بعد بلوغ خبر التلف أو الاسر الحاصل في أفريقية خلف
رأس عشم انطرا وقد اصرى بقا ورا من هون
وتكون عملية عشر شهرا ابتداءها خبر وصول التلف أو الاسر في الاقسام
الاخرى من أقسام الارض (كالأوقيانوسية)

فإذا مضت هذه المواعيد لا يكون لأصحاب البضائع المؤمنة حق في التبيري
عن بضائعهم للمؤمن ولا يقبل منهم ذلك راجع بند ٣٧٩ و ٣٨٢ و ٣٨٧
و ٣٩٤ و ٤٣١ تجاري

(بند ٢٧٤)

في حالة جواز التبيري عن البضائع المؤمنة وفي حالة جميع العوارض الاخر
التي يضمن فيها المؤمنون أخطار البضائع يجب على صاحب البضائع المضمونة
أن يبلغ المؤمن الاخبار التي وصلت اليه عن البضائع
ويجب أن يكون التبليغ بهذه الاخبار قبل مضي ثلاثة أيام من وصولها
إلى صاحبها راجع بند ٣٧٨ و ١٠٢٣ محاكمات

(بند ٢٧٥)

إذا لم يصل خبر المؤمن له عن السفينة وكان ذلك بعد مضي ستة أشهر من
يوم سفر تلك السفينة أو من يوم آخر خبر عنها بالنسبة للأسفار المعتادة

أو بعد مضي سنة بالنسبة للأسفار الطويلة جاز لا يحجب البضائع المتلخخ الكفيل
بالتأمين عدم وصول الأخبار إليه وإن يعلن بالتبرة ويطلب قيمتها بعد ذلك
أن يكون ملزماً بإثبات الضياع

في هذا اقتضاء السنة أشهراً والسنة المحددة وصول الخبر القطعي يسمى
صاحب البضائع في تنفيذ أحكام التبرة على موجب المواعيد المذكورة
في بند ٢٧٢ راجع بند ١٢٠ مدني

• (بند ٢٧٦) •

وفي حالاتها إذا كان التأمين له ميعاد محدود وانتهت المواعيد المقررة أعلاه
لوصول أخبار الأسفار المعتادة والطويلة ولم تصل الأخبار عن السفينة
فانه يحكم على سبيل غلبة الظن بضياع السفينة في زمن التأمين راجع بند
١٢٥٠ و ١٢٥٢ مدني

• (بند ٢٧٧) •

الأسفار الطويلة هي التي تكون بالنسبة للجهات الجنوبية في الدرجة الثالثة
من العرض الشمالي
وتكون بالنسبة للجهات الشمالية في درجة اثنين وسبعين من العرض
الشمالي

وتكون بالنسبة للغرب في طول الدرجة الخامسة عشر من خط نصف مدار
باريس
وتكون بالنسبة للشرق في طول الدرجة الرابعة والأربعين من خط نصف مدار
باريس أيضاً

• (بند ٢٧٨) •

يجوز للمؤمن له بمقتضى تليفه للمؤمن أخبار السفينة طبقاً لما تطوق به
٢٧٤ السابق أن يكون مخيراً بين أمرين إما أن يبرأ المؤمن البضائع المؤمنة
ويطلب منه مع ذلك دفع القدر المضمون في الميعاد المحدود في بوليصة العقد
وإما أن يشترط لنفسه حق التبري متى أحب واختار أن يطلبه في أثناء
المواعيد المحدودة في القانون بعد وصول أخبار التلف القطعية المذكورة
راجع بند ٦٨ محاكمات

• (بند ٢٧٩) •

اذ لطلب المؤمن له الذي هو صاحب الاشياء المشعومة التبري عنها وجب عليه ان يبلغ المؤمن باعلان من المحكمة بجميع التأمينات التي عقدتها بنفسه أو بوكيله بل جميع التأمينات التي امر بعقدتها والتقود التي اقترضها اقراضا بصريا بطريق البت والنصيب في مقابلة السفينة أو في مقابلة البضائع فاذا قصر في ذلك فان ميما دفع القدر المستحق لمن يوم التبري يصير موقوفا الى يوم التبليغ بدون أن يترب على ذلك تطويل الميعاد المقر والسداعى في شأن التبري راجع بنود ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ تجارى

• (بند ٢٨٠) •

وفي حالة ما اذا ثبت ان تبليغ صاحب البضائع المؤمنة للمؤمن كذب أو انه دلس عليه بكتان الاقراض أو بكتان تأمين آخر فانه يحكم عليه بأنه لالحق له في شئ من حقوق التأمين بل هو محروم منها ويجب عليه دون المؤمن أن يدفع التقادير المقرضة في مقابلة السفينة والبضائع لاربابها ولو هلكت السفينة أو أخذت غسبا بما فيها من البضائع ولا ضمان على المؤمن في شئ راجع بندي ١١١٦ و ٢٢٦٨ مدنى

(وصورة ذلك ان انسا ما اقترض اقراضا بصريا على البت والنصيب قدر ثلاثون ألف غرك في مقابلة جر من البضائع المشعومة في السفينة المشعومة بأربعمائة ألف غرك وعقدت تأمين في مقابلة قيمة جميع هذه البضائع بضمانها في حالة ما اذا تلقت بالاعطار ثم ان صاحب هذه البضائع طلب التبري عنها بتبليغه للمؤمن ذلك ولكن ~~حكم~~ عنه ما كان قد سبق من الاقراض البحرى المشعوم بالبضائع المشعومة خوفا من أن يطلب المؤمن في هذه الحالة تضيق دائرة عقد التأمين أو فسخه حيث ان له الحق في طلب ذلك ثم صرح المؤمن له في الاعلان حين طلب منه البيان بأنه لا وجود للاقراض ولا تأمين آخر فان انكاره ذلك مع ثبوت هو عين التسليس وقصد التفرغ على المؤمن أن يثبت هذا التسليس ويثبت ذلك بصير لالحق للمؤمن له في طلب دعوى التأمين فلا يسمع له بعد ذلك دعوى التبري ولا طلب التقادير المشعومة

في مقابل البضائع المؤمنة اذا وقع لها خطر ولا يعاقب مع ذلك من الرأيه يدفع
الجملة المتفق عليها وهو ملزم أيضا بأن يدفع مقدارا التالين ألف فرقة
المؤمنة بضمان البضائع المشحونة ولتلقب هذه البضائع المدكورة جزءا
على تديسه وتقرره

(بند ٢٨١)

في حالة ما اذا تلقت السفينة المؤمنة بفرق أو تضخم ويجب على صاحب
البضائع المؤمنة مع بقاء حق التبري في الزمان والمكان أن يجهد
في تخليص البضائع الفارقة من تلف الفرق بقدر الامكان
وبجميع ما صرفه في مقابل ذلك يكون على طرف المؤمن الضامن ويصدق
صاحب البضائع في تعيين قدر لا يزيد عن قيمة البضائع التي خلصها راجع بند
٢٤٠٢ مدق

(بند ٢٨٢)

اذا اخبلا عقدا التامين من التمس على تاريخ معياد التأدية لقيمة الاشياء
المضمونة وجب على المؤمن الضامن أن يدفع قيمة التأمين بعد ثلاثة أشهر تقضى
من اعلان التبري عن البضائع راجع بند ٦٨ و ١٠٢٣ محاكمات وبند
٢٧٩ تجارى

(بند ٢٨٣)

يجب اعلام المؤمن بالوثائق والشهادات المثبتة لقيمة الشحنة ولحصول
التأمين في الاشياء المؤمنة قبل الترافع معه في شأن دفع المقادير المؤمنة المطلوبة
منه راجع بنود ٢٢٤ و ٢٤٦ و ٢٢٩ و ٢٦٩ تجارى

(بند ٢٨٤)

تسمع دعوى المؤمن في طلب اثبات مناقضة الوثائق المثبتة لشحنة البضائع
ولتلقاها قبل منه التداعى في ذلك راجع بند ٢٥٦ محاكمات
وقبول التداعى من المؤمن بالاثبات لا يوقف الحكم عليه بدفع القدر المطلوب
دفعه منه وقتها لكن يكلف المؤمن أن يسطر كتيلا راجع بند ٢٠٤٠
مدني وبند ١٧٠ محاكمات

واذا مضى أربع سنوات ولم تحصل المحاكمة من المؤمن في هذه المدة اقل

هذا الكلام راجع إلى ٢٢٤ و ٢٢٦ ملى

• (بند ٢٨٥) •

إذا أعلن المؤمن التبرى عن الأشياء المؤمنة وفيها المؤمن من صحة أو حكم
بعضها أو لم يمتعه فجميع هذه الأشياء المؤمنة تعد ملوكة للمؤمن من تاريخ
التبرى

فلا يسوغ للمؤمن أبى وجه أن يعطل بانتظار رجوع السفينة ليخلص
من دفع المقدار المؤمن الضامن دفعه راجع بند ٢٧٥ تجارى

• (بند ٢٨٦) •

إذا تبرأ المؤمن للمؤمن من السفينة المؤمنة بالتأمين فأجرة البضائع التي
نجت من الفرق ولو كانت دفعت مقدما فهي من توابع السفينة المتبرأ منها
تكون ملوكة أيضا للمؤمن الضامن ماعدا ما يكون منها المقرضين لمرضا
بحريا أو حقالا حيا في مقابل أجرتهم أو معدودا من التكاليف والمصارف
التي صرفت مدة السفر راجع بند ١٩١ و ٢٧١ و ٢٠٠ تجارى

• (بند ٢٨٧) •

في حالة ما إذا صار حجز السفينة عن السير من طرف دولة فانه يجب على المؤمن
لتبليغ المؤمن قبل ثلاثة أيام تخفى من وصول الخبر اليه
ولا يصح التبرى عن الأشياء المحجوزة إلا بعد ستة أشهر تخفى من هذا التبليغ
إذا كان الحجز قد حصل في بحارا وروبا أو فى البحر الايض المتوطأ أو في بحر
بلطق

ولا يصح التبرى عنها إلا بعد سنة إذا كان الحجز حاصل في جهات أبعد
من ذلك

وابتداء هذه المواعيد يكون من يوم تبليغ الحجز
وفي حالة ما إذا كانت البضائع المحجوزة عن السفر قابلة لأن يعثرها التلف
والفساد (كالقواك) فالمواعيد المذكورة أعلاه تكون شهرا ونصفا
في الحلة الاولى وثلاثة أشهر في الحلة الثانية راجع بند ١٠٢٢ محاكمات

• (بند ٢٨٨) •

يجب على أصحاب البضائع المؤمنة في اثنا المواعيد المذكورة في البند

السابق أن يادروا يبدل جهدهما في تخليص البضائع المجمعة من
الدولة الحائرة لها

وكذلك يسوغ المؤمنون وحدهم أو اجتماعهم مع المؤمنين أن يتشبهوا
بالطرق اللازمة لتخليص هذه البضائع من قبضة المستولى عليها
(بند ٢٨٩) *

لاحق لتسرى عن البضائع في حال تعطيل سير السفينة إذا وقت على محمل
وكرر فيه أو حصل لها عارض من قتها يعطلها عن البر أو يمكن تخليصها
وتعبيرها واستقرار سيرها في طريقها إلى صوب مقصدها
ففي هذه الحالة يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمنين بالمصارف على
تخليص السفينة ومصارفهم من المساعدات الوقتية لغير التلواات السفينة
أو البضائع أو المونة أو غيرها راجع بند ٢٦٩ تجاري
(بند ٢٩٠) *

فإذا ثبت ثبوتها جميعا أن السفينة تعطلت عن السير كضوء بند ٢٣٧
وجب على أرباب البضائع المؤمنة أن يبلغوا بذلك المؤمن في سبعاثلاثة أيام
تتضمن وصول خبر تعطيل السفينة راجع بند ٢٣٧ و ٢٩٤ تجاري
(بند ٢٩١) *

يجب على القبطان في هذه الحالة أن يادر كل المبادرة في الحصول على سفينة
أخرى لنقل البضائع فيها وتوصيلها إلى صوب مقصدها راجع بند ٢٩٦
تجاري

(بند ٢٩٢) *

فالمؤمن يكون ضامنا لاختار البضائع المشعونة في السفينة الثانية
في حال تعطيل الأولى المذكور في البند السابق إلى وصولها إلى صوب مقصدها
وأخراجها من السفينة إلى بر السلامة

(بند ٢٩٣) *

ويجب زيادة على ذلك على المؤمن إعانة الموثات ومصارف اخراج
البضائع من السفينة إلى البر وتخزينها في مخزنه لانتظار سفينة أخرى ونقلها
إلى السفينة الثانية وقرق زيادة التولون وجميع المصارف الأخرى التي

يقتضيها الحال لتخلص البضائع من التلف فيأمره المصرف على ذلك الى غاية مساواة قيمة البضائع المضمونة بالتأمين راجع بند ٢١٠ مدني وبندى ٢٥٠ و ٢٩٠ تجارى

• (بند ٢٩٤) •

فاذا مضت المواعيد المحددة في بند ٢٨٧ وبمجرد التيقن ان تحصيل سفينة يتقل فيها البضائع لتوصيلها الى موبى بمقصد هاجاز للمؤمن له التبرى عن البضائع بالامول المربوطة لذلك

• (بند ٢٩٥) •

وفي حالة ما اذا وقعت السفينة أسيرة في قبضة عدو وقع ذر على صاحب البضائع أن يبلغ بذلك المؤمن فله أن يصالح على قدر يقتدى البضائع به بدون أن يقتطع اذن المؤمن في المصالحة

ويجب على صاحب البضائع المؤمنة أن يخبر المؤمن بالمصالحة على القدر الذى اقتضى به البضائع بمجرد ما يتمكن من تبليغ الاخبار

• (بند ٢٩٦) •

للمؤمن الخيار في ان يرضى بالمصالحة ويضيف عن اقتداء البضائع على حسابه وان لا يرضى بذلك ويستبرأ من حقه فيها فيجب عليه أن يخبر المؤمن بما اختاره من الامرين في ظرف الاربعة والعشرين ساعة التى تعقب وصول اعلان المصالحة واقتداء البضائع اليه راجع بندى ٦٨ و ٢٣ و ١٠ محاكمات

فاذا أعلن انه اختار المصالحة لمنفعته وجب عليه بوصف تعرضه للخسارة أن يساعده دون مهلة على دفع فدية البضائع على موجب شروط المصالحة وبقدر حصته من المنفعة ويستمر عقد التأمين على حاله فلا يزال ضامنا لالاخطار

السر على طبق عقد التأمين راجع بند ١٢٤ مدني وبند ٢٠٤ تجارى فاذا أعلن بعدم اختيار الصلح وجب عليه دفع القدر المؤمن لصاحب البضائع بدون أن يكون له حق ولا دعوى على البضائع التى صارت المصالحة على اقتداها بالثمن

وفي حالة ما اذا لم يخبر المؤمن بما اختاره من أحد الامرين في المدة السالفة الذكر فان سكوته يعتبر تركه للصالح وعدم رضاه به راجع بندى ١٢٥٠

الكتاب الحادي عشر

في الخسارة البحرية وكيفية تعويضها (المسماة
في اصطلاح أهل الملاحة بالعوارية)

• (بند ٢٩٧) •

يضمن الخسارة البحرية جميع المصارف الجارضة الغير المعتادة التي تلزم
للسفينة على حدثها أو البضائع كذلك أولهما معاً من جميع ما يقتضيه الحال
جبراً

وكذلك كل خسارة تحصل للسفينة أو البضائع من وقت شحنها ومفرها الى
وصولها واخراج شحنها فانها تعتبر خسارة بحرية ذرا جع بنود ١٩١
و ٢٠٠ و ٢٠٨ و ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٣٥ و ٢٧١ و ٢٩٢ و ٢٥٥
و ٤٣٦ تجارى

• (بند ٢٩٨) •

اذا لم يوجد نص صريح بين التعاقدين فيما يخص تعويض الخسائر البحرية
كان تعويض هذه الخسائر جارياً على أحكام البنود الآتية

• (بند ٢٩٩) •

الخسارة البحرية صنفان خسارة مقللة وتسمى الخسارة العمومية وخسارة
مكتقة وتسمى الخسارة البسيطة أو المخصوصة

• (بند ٤٠٠) •

الخسارة العمومية غلبة أنواع

الأول الأشياء التي صرفت للمعالجة على تغطية السفينة والبضائع رسم
الاقتدار اراجع بنود ٢٩٥ و ٢٩٦ تجارى

الثاني الأشياء التي قدت في البحر للاقتضاء اراجع بند ٤١٠ تجارى

الثالث قطع الجبال وكسر الصواري عمداً للسلامة العمومية اراجع
بند ٣٨٩ تجارى

الرابع طرح المراسي وغيرها من موجودات السفينة في البحر للسلامة

العمومية راجع بند ٤٠ تجارى

الخامس الخسارات التي تحدث للبضائع الباقية في السفينة بسبب طرح

ما طرح منها في البحر راجع بندى ٤١ و ٤٢ تجارى

السادس علاج جراح الملاحين الحاصلة من محاماتهم عن السفينة والمدافعة

عنها وكذلك موتهم وأجر الملاحين وموتهم مدة الحجر فيما إذا أخرجت عن

السفينة بأمر دولة وفيما إذا كان وقوف السفينة لعمارة قمار تحملها طوعا

واختيارا للسلامة العلنية إذا كانت السفينة مؤجرة متعاهرة راجع بندى

٢٦٢ و ٣٠٠ تجارى

السابع مصارف تفريغ مالى السفينة لتفقيتها وادخالها في ميناء أو في نهر

إذا كانت مجبورة على ذلك حذرا من غوائل العواصف أو العدو راجع

بندى ٤١ و ٤٢٧ تجارى

الثامن المصارف التي صرفت لتخليص السفينة المركوزة في الارض وتسييرها

في البحر خوفا على أمن التلف الكلى أو من وقوعها أسيرة في يد العدو راجع

بندى ٢١٠٢ مدنى

وبالجملة لجميع الخسارات التي وقعت في حالة الاختيار أو المصارف التي

تصرف بموجب قرارات مبنية على أسباب مقبولة في حق الاصلاح

العموى والسلامة العمومية للسفينة أو بضائعها من ابتداء انصرافها وسفرها

الى عودها واخراج البضائع منها كل هذا يسبغ خسارة بصرية عمومية راجع

بندى ٢٣ و ٤٠٨ تجارى

• (بند ٤٠١) •

الخسارات العمومية توزع على البضائع وعلى نصف قيمة السفينة ونصف

نولونها باواقع قسمة القرماء

• (بند ٤٠٢) •

عن البضائع تعتبر قيمتها في محل اخراجها من السفينة راجع بند ٤١٧

تجارى

• (بند ٤٠٣) •

والخسارة الخصوصية خمسة أنواع

الاول الخسارة العارضة للبضائع بآفة خاصة بجنسها أو قوتها أو أسرارها
تحمّل للسفينة أو أواردها ككازو وقوف راجع بنود ١١٤٨ و ١٢٠٢

و ١٢٠٣ مدنى

الثانى المصارف التى صرفت لأجل تحليل بضائع خصوصية راجع بند
٢١٠٢ مدنى

الثالث تلف الحبال والمراسى والشرعات والصواري والحبال الحقيقة
النشئ من القوت وقوتها أو من عوارض أخرى بحرية

وكذلك المصارف المسببة عن موضوع روى سواء كان لتلف الحبال
والمراسى والشرعات والصواري بالقضاء والتقدير أو لتسديد لمؤنة فذات
أو لسد ثقب تنفذ منه المياه فى السفينة راجع بند ٣٥٠ تجارى

الرابع غن مؤنة وأجرة الملاحين مدة الحجز اذا حجزت السفينة فى السفر بأمر
دولة ومدة التعمرات اللازمة أجراؤها فى السفينة اذا كانت مؤجرة بالسفرة
راجع بنود ٢٧٧ و ٣٥٠ تجارى

الخامس غن مؤنة وأجرة الطائفة البصرية مدة الكوربتنه سواء كانت
السفينة مؤجرة بالنهرية أو بالسفرة

وبالمجمله فجميع المصارف والخسارات التى تحصل للسفينة وحدها أو
لبضائع وحدها أولها معامن وقت ضمن تلك البضائع فى السفينة ومسيرها
الى بلوغها بر السلامة وتقرىضها تعتبر كلها خسارات بسيطة

• (بند ٤٠٤) •

الخسارات الخصوصية بعملها أبواب الاشياء التى خسرت أو التى تسبب
عنها المصارف فصيبتها على هؤلاء المذكورين

• (بند ٤٠٥) •

الخسارة الحاصلة للبضائع بسبب قصير القبطان فى عدم تطبيقه أبواب الصار
أو عدم حسن تقييد مرسى السفينة أو عدم تدارك آلات التينة اللازمة
للسفن والتفريغ أو غير ذلك من سكل خسارة عارضة متسببة عن افعال
قبطان السفينة أو طائفة ملاحين أو تعطل خسارات خصوصية بعملها ما كانت
البضائع فصيبتها عليه وحده وله الرجوع قيمتها على القبطان وعلى السفينة

وعلى قولهم فله حق الترافع في طلب ذلك يعني ذكر راجع بند ٢٨٢ مئلف
وبندی ٢١٦ و ٢٢١ تجاری

(بند ٤٠٦)

عوائد المينات ومصارف جزر البان وعوائد رئيس البوغاز الدليل على الدخول
في المين أو في الأنهر ومصارف الخروج منها وعوائد رخصة السبر وعوائد
الكشف وعوائد الشهادات ورسم الجولات وعوائد الاشارات الموضوعة
علامة على الخطر وعوائد روى المرساة وغير ذلك من عوائد الملاحة كل هذه
لا تعتمد من الخسارات البحرية المسماة بالغوارية وانما هي مجرد مصارف تابعة
لمصارف السفينة راجع بند ٣٥٤ تجاری

(بند ٤٠٧)

اذا حصل تصادم السفن بالقضاء والقدر فالتلف الناشئ عن ذلك على
صاحب السفينة التي حصل لها التلف بدون أن يكون له الرجوع على الآخر
راجع بندي ٣٥٠ و ٣٥٥ تجاری

فاذا كان التصادم ناشئا عن تقصير قبطان احدي السفينتين وجب
دفع الخسارة ممن كان سببا في ذلك راجع بنود ١١٤٨ و ١١٤٩
و ١٣٨٢ مدني و بنود ٢١٦ و ٢٢١ و ٤٠٥ تجاری

واذا لم يعلم من كان سببا في التصادم فانه يصير توزيع تعويض ما ترتب على ذلك
من الخسارة على السفينتين المتصادمتين بالنصف على حد سواء راجع بند
٣٠٢ محاکمات و بندي ١٠٦ و ١١٤ تجاری

وفي هاتين الحالتين الاخيرتين يكون تقويم الخسارة بمعرفة أهل الخبرة

(بند ٤٠٨)

لا تسمع دعوى الخسارات البحرية الا اذا كان قدر الخسارة العمومية
لا يزيد على واحد من مائتين مجموع قيمة السفينة وشحنها وقدر الخسارة
الخصوصية لا يزيد عن واحد من مائة من قيمة الشيء الذي حصلت فيه
الخسارة

(بند ٤٠٩)

اشترط تأمين الخسارات البحرية التي يجوز فيها التبصر عن الشيء المؤمن

للتكفيل المذكور في بند ٦٩ مما ياتي به الكافور لتأخير من انتشارات
الآخر سواء كانت عمومية أو خصوصية وليس عليهم الانتشارات الضمنية التي
تقع باب التبري عن الضائع في هذا الاحوال بخلاف المؤمن له بين التبري وبين
النهي في تداعي انتشارات راجع بند ١١٢ مدني وشود ٢٢
و ٦٩ و ١٣٧ و ١٤٠ تجاري

الكتاب الثاني عشر

في الطرح وتعرض انتشارات

• (بند ٤١٠) •

اذا رأى القبطان أنه لا بد له لسلامة سفينته من التصرفات أو هجوم العدو
أن يطرح في البحر عزاً من شخصتها أو أن يقطع مواربها أو أن يترك مراسيها
وأهلها انتشاراً رباب حقوق السفينة ورؤساء طاقته البحرية الموجودين
في السفينة

فإذا اختلفت الآراء قدم رأى قبطان السفينة ورؤساء البحرية وعليه يجري
المعمل

• (بند ٤١١) •

فالاشياء التي يندأ بها في الطرح هي ما تكون اقل لزوماً وأكثر ثقلاً وأقل
مغناطاً للضائع الموجودة على سطح السفينة من أعلاها وافتقار ما يطرح
أو لا يكون برأى القبطان ورؤساء البحرية

• (بند ٤١٢) •

يجب على القبطان أن يكتب محضر الاستشارة بمجرد ما يتيسر لذلك ويذكر في
ذلك المحضر الاسباب التي اقتضت الطرح

والاشياء التي طرحت أو التي صار اطلاقها للسلامة

ويكون في صورة المحضر امضاء أرباب الامتثارة وإذا لم يحض أحد منهم على
المحضر يكتب بسبب امتناعه ثم يصير تقييد هذا المحضر في جريدة يومية السفينة
راجع بند ٢٤ تجاري

• (بند ٤١٣) •

وعلى القبطان متى وصل لاول ميناء يرسى عليها بحيتته وقبل مضى أربع وعشرين ساعة من وصوله الى تلك الميناء أن يثبت بحته ما هو مد كوفي المحضر المصدق في الجريدة المذكورة

• (بند ٤١٤) •

عند الوصول الى الميناء لتفريغ السفينة يجب على القبطان أن يسعى بطلب كشف من محل الاقضاء على الخسارات والاتلافات التي حصلت وتحقيقها بحرفة أهل الخبرة وتحريرة قائمة بذلك وتصين أهل الخبرة يكون بحرفة محسنة الصارفة اذا كان تفريغ السفينة في ميناء نساوية

فاذا لم يكن بالمحال محكمة تجارية يصير تعيين أهل الخبرة بحرفة قاضي الخط واذا كان تفريغ السفينة في ميناء اجنية فالتي يصين أهل الخبرة للكشف هو القصل فاذا لم يكن في معرفة الحاكم المحلي يصير استخلاف أهل الخبرة قبل شروعه في الكشف والتصين

• (بند ٤١٥) •

يصير تقويم البضائع التي طرحت في البحر قيمة عمل التفريغ وتعلم صفة هذه البضائع بأبراز حواظ الارشاليات وقوائم الاعنان الاصلية لذا كانت موجودة

• (بند ٤١٦) •

فأهل الخبرة المعينون طبق البند السابق يوزعون الخسارات والاتلافات على من يلزمه دفعها

وهذا التوزيع يتخذ بعد التصديق عليه من محكمة التجارة التي عينت أهل الخبرة

وفي الميناء الاجبية يتخذ بعد التصديق عليه من قصل فرانسوا واذا لم يوجد قصل يتصدق أي محكمة تكون منوطة بذلك حيث هو من خاصها

• (بند ٤١٧) •

التوزيع المتعلق بدفع الخسارات والاتلافات يكون على البضائع المطروحة

والرسالة وعلى نصف قيمة السفينة ونصف التولون بالنسبة لقيمة البضائع في محل
التفريغ

• (بند ٤١٨) •

إذا زويت البضائع في حاكمة الرسالة بوصف الدون ووجدت أعلى وقومت به
فصير الدفع عليها باعتبار قيمة الأعلى هذا إذا كانت ملئت
أما إذا هلكت فلا تعتبر قيمتها في التوزيع الأعلى موجب عن الصفة المعينة
في حاكمة الرسالة فإذا كانت البضائع المذكورة وجدت أدنى مما هو
مذكور في حاكمة الرسالة يجري عليها التوزيع بموجب الأثمان الموجودة
في القائمة إذا كانت قد سلمت من الفرق وتدفع بحساب قيمتها إذا كانت طرحت
في البحر أو تلفت

• (بند ٤١٩) •

نخار الحرب والمؤنة وملبوسات طاقصة البحرية لا يتوزع عليها شيء من
الاشياء التي تفرح في البحر بل قيمة ما يطر منها في البحر يصير دفعه بالتوزيع
على جميع الموجودات

• (بند ٤٢٠) •

البضائع التي لم تسدح في حواظ الراسائل ولا في سند اشهاد القبطان اذا
طرحت في البحر لسلامة السفينة فلا يصير دفع قيمتها ولا يتوزع بوصف اعانة
التعويض في مقابلتها شيء إذا سلمت من الفرق يتوزع عليها الاعانة لنفسارات
البحرية

• (بند ٤٢١) •

البضائع المشهورة على ظهر السفينة المسمى كوبريته يدفع ما يخصها في اعانة
الخسارات العوارية اذا سلمت من التلف
فإذا طرحت في البحر لسلامة العمومية أو حصل لها بعض تلف متسبب عن
الري فلا يسمع من مال الكهادعوى في طلب الاعانة في تطهير ثقلها فليس لصاحبها
دعوى ولا طلب الأعلى قبطان السفينة في تعريضها للتلف

• (بند ٤٢٢) •

لا اعانة لتعويض ما حصل في السفينة من الخلل الا في صورته اذا كان الخلل

حصل لتسهيل طرح البضائع للسلامة راجع بندي ٤٠ و ٤٦ تجاري
(كما اذا اعتد استخراج البضائع المحروقة في السفينة واحتاج الحال لفرجة
فيما للتوصل الى تلك البضائع فهذه هي الخسارة التي يدفع في حقها الاعانة
للسفينة)

(بند ٤٢٣)

اذا لم تلم السفينة بهذا الطرح فلا تستحق الاعانة على أي وجهه كان
فالبضائع التي ملئت لا تزيد بها اعانة البضائع المطروحة ولا التي حصل فيها تلف
بسبب الطرح

(بند ٤٢٤)

اذا ملئت السفينة بسبب ما طرح منها من البضائع ثم استمرت على سيرها تقلت
فالبضائع السالمة تساعد المطروحة بحسب قيمة الموجودة منها في الحالة
الزاهنة بعد اسقاط قيمة ما صرف عليها في قصيل سلامتها راجع بند ٢١٠٢
مدني

(بند ٤٢٥)

ليس على البضائع المطروحة في حال من الاحوال اذا ملئت أن تدفع اعانة
لتعويض الخسارات الحاصلة من وقت طرحها التي ملئت وضاع منها شيء
ولا تدفع البضائع الاعانة المذكورة أصلا لتعويض عن السفينة اذا غرقت
أو تعطلت تعطيل كلياً بحيث لا تصل للملاحة راجع بندي ٤٠ و ٤٢ تجاري

(بند ٤٢٦)

فاذا فتح في السفينة فرجة لانتزاع البضائع منها وكان فتح هذه الفرجة مبنيًا
على قرار من أعيان السفينة لم هذه البضائع التي ملئت أن تدفع ما يلزمها
من الاعانة لاصلاح ما تلف في فتح الفرجة المذكورة راجع بندي ٤١٠
و ٤١٢ تجاري

(بند ٤٢٧)

اذا لم تقبل بعض بضائع من السفينة الى صنادل لتخفيف السفينة حين
دخولها في ميناء أو غيرها تقلت البضائع التي في تلك الصنادل فانه يصير توزيع

اعادة تعويضها على قلم قيمة السينة وقيمة شصنها اراجع بند ١٠٠ بحار
 واذ انقضى السنين مع هذه شصنتها واصلت بضائع السندال النفاة فلا توزع
 على البضائع الموضوعة في السندال ولا تقرر الى وصولها والسلامة راجع
 بند ١٢٣ بحار

(بند ١٢٨)

في جميع الاحوال التي سبق ذكرها لقطان والطائفة البحرية مصرية الاولوية
 والتقدم في اخذ حقوقهم من البضائع او من المقدار العائد عليها بوصف
 الاعانة التعويضية راجع بند ١٠٠ و١١٩ بحار

(بند ١٢٩)

اذا حصل توزيع الاعانات لتعويض الخسارات ومكان ارباب البضائع
 المبروحة لسلامة العموم قد اخذوا حصتهم منها ثم اقتضى الحال انهم يحضوا
 عن تنظيمها وانخرجوها سالمة من البحرية فوجب عليهم ان يردوا لقطان
 ولا ريب ان الاعانات ما كانوا اخذوه من الحصص بوصف الاعانة بعد استئصال
 ارض الخسارة المبيعة عن الطرح واستئصال صارف استخلاصها

الكتاب الثالث عشر

فيما يتعلق بالمديونيات المحققة باقتضاها

(بند ١٣٠)

ليس لقطان (٩) ان يتلك السينة بوضع اليد عليها بطول المدة اياما كانت
 راجع بند ٢٢٣٦ و٢٢٣٨ مدني

(بند ١٣١)

لاحق في طلب الترافع في قضية التجري عن البضائع التجارية المؤمنة بعد
 انقضاء المدد المبينة في بند ٢٧٢ راجع بند ٢٢١٩ مدني وبند ٢٦٩
 تجاري

(بند ١٣٢)

كل دعوى مرفوعة على عقد الاقتراض البحري المبني على البضائع والنصيب
 او على عقد بوليصة التأمين تخرب بعد خمس سنوات ابتداء من تاريخ العقد

(لا وكيل فلا يصير
 لا يجز بطول المدة اهـ)

راجع بندي ١٢١٧ و ١٢٢٢ مدني و بندي ٢١٦ و ٢١٧ هجري

(بند ١٢٢)

يقول بالملقة الطويلة ما يأتي ذكره وهو
كل تداع في طلب دفع أجرة السفينة وأجرة تجماع ضباط السفينة والملاحين
وغيرهم من المستخدمين فيها بعد مقام سنتين تمام السفر
وفي شأن المدة التي صرفت للملاحين بأمر القبطان بعد سنة تمضي من تسليمها
وفي طلب ثمن الاختاب وغيره من الأشياء اللازمة لعمارة السفن وتطعيمها
بعد سنة تمضي من تمام التسليم
وفي طلب أجرة الشغالين و تقاولات التشغيل التي تمت بعد سنة تمضي من
استلام المشغولات
وفي كل دعوى تتعلق باستلام البضائع بعد سنتين من وصول السفينة راجع بندي
٢٢٧٥ مدني

(بند ١٢٣)

ومحل فوات الحقوق بالملقة الطويلة إذا لم يكن بيد المدعي على المدعي عليه سند
عادي أو رسمي أو قائمة حساب بينهما أو خطاب طلب سابق من المحكمة للظهور
بها للتداعي في شأن المحاسبة و خلاص الطرف راجع بند ٢٢٤ مدني
ويشود ٥٩٠ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ محاكمات

الكتاب الرابع عشر

فيما يتعلق بدفع الخصومة

(بند ١٢٤)

يجوز دفع الخصومات في القضايا الآتية وهي
جميع القضايا التي على القبطان وعلى المؤمن للسفينة والبضائع فيما يخص
التلف الحاصل للبضائع إذا كان قد احتلها صاحبها بدون عمل المعارضة
الاستغنائية (أي بروئسته) راجع بندي ٢٢١ و ٢٢٢ هجري
وكل دعوى على مستأجر لسفينة فيما يخص الخسارات البحرية إذا كان
القبطان سلم البضائع وقبض أجرة بدون عمل معارضة استغنائية راجع

بند ٢٧٢ تجارى

وكل دعوى تخص طلب تعرض المساواة الناشئة عن تصادم الشخص في أى بلد كان يمكن التقاط من أن يطلب فيه دعوى التعرض وتقتصر في الطلب راجع بندي ١٠٧٣ و ١٠٧٤ تجارى

* (بند ١٢٦) *

إذا لم تشمل وتعلن المعارضات الاستحقاقية بالشهاد الرسمى في مدة أربع وعشرين ساعة أو عطلت في أثناء هذه المدة ولم يقمها طلب المحاكمة بالحكمة في شأن الحصول على الحقوق المستحقة قبل شهر رضى من تاريخ عملها وإعلانها تكون لاغية غير معتد بها راجع بنود ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١٠٢٣ أحكام

المقالة الثالثة

فيما يتعلق بالتفليس والتفالس وفيها عدة كتب

الكتاب الاول

في ذكر التفليس وفيه عدة أبواب

* (قاعدة كلية) *

* (بند ١٢٧) *

كل تاجر هجر عن دفع الدين المطلوب منه يعتمقلسا

ويجوز الحكم بإشهاره لئلا يهرب أى تاجر كان يعلمونه ان مات وهو متصف بصفة الهجر عن الدفع

ولا يجوز إشهار التفليس في حق المتوفى به حكم محكمة التجارة سواء كان ذلك من بادىء أمرها أو أجابة لطلب أرباب الديون الا بمضى سنة بعد الموت

الباب الاول

في كيفية اعلان التفليس وما يترتب على طلبه

* (بند ١٢٨) *

يجب على كل تاجر وقع في حالة التفليس أن يبلغ بمطالبته محكمة تجارة

البلدية التي هو مقیم فيها العجز عن دفع ما هو مطلوب منه ويكون هذا التبليغ في ظرف ثلاثة ايام تحسب من تاريخ عجزه عن الدفع ومنها يوم العجز فاذا اُفلس شركة المفارضة (المسماة قو القسيف أي كية) يجب أن يذكر في خطاب التبليغ اسم كل واحد من اربابها المتكافلين بيان محل اقامته ويسجل خطاب التبليغ في قلم تسجيلات المحكمة التي لها الولاية على محل الشركة راجع بند ٩٠ محاكمات

• (بند ٤٣٩) •

ويجب أن يكون مع خطاب تبليغ التفليس صورة ميزانية حساب الخلس أو بند كره عند عملها الاسباب التي منعت من تقديم هذه الميزانية ولا بد أن تكون هذه الميزانية مشتملة على بيان كافة املاك الخلس من منقولات وعقارات عددا وقيمة وعلى بيان الديون المطلوبة منه واليه وعلى الارباح والخسارات وعلى جميع مصارفه قلابا قلم ورخه وعليها علامة العصة والتصديق منه باعضائه راجع بند ٨٩ محاكمات

• (بند ٤٤٠) •

حكم اشهار التفليس من وظائف محكمة التجارة سواء كان ذلك الحكم مبنيا على طلب الخلس أو طلب أحد من ارباب الديون قليلا أو كثيرا أو طلب المحكمة بمقتضى وتطبيقها وهو قضاء غير يقي تقدم وقتا فاذا تبين عدم التفليس ويسار المدين باقتداره على قضا دينه ينقض هذا الحكم راجع بند ١٢٥ محاكمات

• (بند ٤٤١) •

اذا صدر الحكم باعلان التفليس واشهاره أو صار اعلانه بحكم متأخر عن العجز مبني على استدعاء أمين المحكمة بتحقيقه فان المحكمة تبين في الحكم تاريخ يوم عجز الخلس عن دفع الدين سواء كان هذا البيان بدون طلب من أحد أو بطلب الغرماء ارباب الديون أو الحقوق عليهم فان لم ينص على تاريخ ابتداء العجز في اعلان المحكمة يعتبر تاريخه من يوم الحكم باشهار التفليس

• (بند ٤٤٢) •

حكم بأشهار التقليد الصادر على موجب البندين السابقين بغير اشتراط
 نشره بالطبع والقبول والتعليق ودرج حضوره في صف الوقائع البوينة
 في طبعة المظفر وفي سائر البلاد التي يكون المظفر فيها محل تجارة ويميز هذا
 على الوجه المبين في بند ٤٥٧

• (بند ٤٤٣) •

يقضي الحكم بأشهار التقليد اقتضاها من أن يكون المظفر من ابتداء
 تاريخ هذا المأمور منكم ممنوعا من التصرفات في أمواله ولوالديه إليه فيما بعد بغير
 ميراث مادام محجورا عليه

ومن تاريخ الحكم المذكور لا يتوجب على المظفر دعوى في المحكمة سواء
 كانت في منافع أو عقارات شائبة أو مقامة بالمحكمة قبل ذلك وانما يتوجه
 التواضع فيما ذكر على وكلاء الديون
 وكذلك جميع ما يطلب منه تنقيذه فيما يخص التقولات والعقارات يقوم به
 وكلاء الديون

وللمحكمة أن تطلب حضور المدين المظفر لنحو الاستعلام منه كسوة غيره من
 بطلب حضوره للاقتضاء راجع بند ٢٩٢ مدني ونود ٢٩ و ٩٥ و ٦٩
 و ٦٧٢ محاكمات

• (بند ٤٤٤) •

يترتب على الحكم بأشهار التقليد ان ما على المظفر من الديون الغير الحالية
 تصير بالنسبة اليه وحده حالة جائزة الطلب عقب هذا الحكم راجع بند
 ١١٨٨ مدني

ففي حالة اشتراك المظفر مع غيره في امضاء مستدين تحت الاذن أو في قبوله سند
 حوالة أو في رجوع سند حوالة غير مقبولة عليه فانه يجب على غيره من المدينين
 التضامن معه أن يعطوا كفالة تدفع ما في هذه السندات على المظفر من
 الدين في ميعادها أو يعجلوا دفع ذلك راجع بند ٥١٨ محاكمات ونسدي
 ٢٠٤ و ٣٠٤ مدني

• (بند ٤٤٥) •

الحكم بأشهار التقليد يقطع به جريان القواعد بالنسبة لديون روك الغرما

دون غيرهم أى من كل دين ليس مضموناً برهن اعتبارية أو متاعية
أو عقارية
ولا يجوز تأدية الديون المضمونة بذكر الأمن باستقلال الأشياء المعتادة
لكفالتها

• (بند ٤٤٦) •

من العقود التى لا يعتد بها بالنسبة للروكية ويجوز للرماء المطامعة فيها يطلب
استرداد قيمتها اليه ولو حكمهم إذا صار عقدها من المدين من تاريخ الحكم بأشهاد
أفلاس من طرف المحكمة أو من تعديد الأفلاس أو فى العشرة الأيام قبل
تاريخ الأفلاس العقود الآتى ذكرها راجع بنود ١١٦٧ و ١٢٥٠ و
١٢٥٢ مدينى

وهي كل تصرف بطريق التبرع فى الاملاك المتاعية والعقارية واج
بنود ٧٨٠ و ٨٩٤ و ٩١٨ و ١٠٧٦ و ١٠٨١ و ١٠٩١ و
١٩٦٩ مدينى

وكل وفاة دين حل أو لم يحل ينقد أو حواله أو بيع أو فسخ دين فى دين أو غير
ذلك من الوجوه وكذلك كل مادفعه بغير نقد ولا حواله
وكل عقده رهن على عقار من المدين سواء كان بسندات عادية أو رسمية
وكل رهن منقعة أو متاع عقده المدين فى دين فهذا كله لا يعتد به بالنسبة لديون
الرماء ويسترد للروكية

• (بند ٤٤٧) •

كل مادفعه المدين من المدفوعات غير ما ذكر لو فاء الديون الحالية وكل عقد عقده
من المعاضات التى صدرت منه بعد عجزه عن الدفع وقبل الحكم عليه بأشهاد
التقليس يجوز أن يحكم عليها بالبطلان إذا ثبت أن المستلين للدراهم والذين
عقدوا مع المدين هذه العقود فعلوا ذلك مع علمهم بأفلاسه

• (بند ٤٤٨) •

حقوق رهن العقار ومن اياها المنافع والاستقلالات المكتسبة بعقد صحيح
مستوفى شروط الصحة والاعتبار باثبات التسميل الى يوم الحكم بأشهاد

المجلس

ومع ذلك اذا كان بين يوم حيازة هذه الحقوق ويوم التسجيل اربعة اشهر
فمنه وما جاز ان يرافع في التسجيل الواقع بعد تاريخ حجز المجلس عن الدفع
او قبل حجزه بمسرة تايم ويحكم عليها بالنزاع اذا ثبت ما يطلبها
وتزاد على هذا يوم لكل مسافة بعد ما من محل التقاضي محل التسجيل مسير
يوم ولسيرة يومين وما نولهم جرا راسخ بند ٢١٨٥ مدني وبند ٣٢٢
محاكمات

• (بند ٤٤٩) •

في حالة ما اذا دفع المجلس ثمن سندات حوالة باسم أحد في المدة التي بين يوم
الحجز عن اداء ديونه وقبل الحكم بأشهاد تقيسه لا تسوجه الدعوى في شأن
مادفعه وامداه لولد القرماء الاعلى الذي صار قبض سند الحوالة على اسمه
وهو اول محيل

فاذا كان السند المعطى من المجلس تحت اذن انسان يتصرف فيه بنقله الى
من شاملا تسوجه الدعوى الاعلى ذلك الانسان الذي نقده هو اول ناقل
وفي كلتا الحالتين لاحق في رتبة السندات الابد اثبات ان من قبضت
قيمة السندات باسمه كان يعلم حال المجلس عن الدفع في وقت اخراجها
وحيازتها

(مثال ذلك ما اذا حجز انسان عن دفع ديونه وأخرج سنداً من الاسكندرية
على زيد المقيم بالمحروية جميعاً شهر من تاريخه تحت اذن عمرو فأحاله عمرو ليكر
وأحاله ليكر الى قبضة خالد بن زيد الذي تحت يده مقابل الوفاء فان التداي
فيه من القرماء برقه الى روكهم لا تسوجه الاعلى عمرو والذي هو اول محيل ولا
يعذر في ذلك اذا ثبت انه كان يعلم بحجز المدين عن دفع ديونه

فاذا كان السند الذي تحت الاذن باسم عمرو يتقلده ان شامع عمرو وأحاله ليكر
وبكر أحاله الى قبضة خالد بن زيد لكون زيد معه مقابل الوفاء فمطلب
الاعادة بالتداعي تسوجه على عمرو لان السند باسمه وهو اول من تقلده لا يلو
لغيره ولا يعذر في ذلك اذا كان يعلم حال صاحب السند

• (بند ٤٥٠) •

جميع طرق تنفيذ الاحكام المتعلقة بتأدية الاجر من محال تجارة القليس من
قيمة المقولات المعدة لتشغيل تجارة وشبكة تلك العقارات بصيرت تليقها
ثلاثين فراساً ابتداءً تاريخ الحكم بانشاء القليس مع مراعاة الامور
الصفقة على الضائع والحقوق التي يستحقها ارباب الملك وضع يدهم على
املاكهم المستأجرة

ففي هذه الحالة يتقطع التعليق بدون ان يكون لاجرائه وجه

الباب الثاني

في نصب محكمة التجارة أميناً من طرفها وكلاء عنها في اجراء

عملية قليس من أصدرت الاعلام باشهار قليس

• (بند ٤٥١) •

يجب ان يندرج في حكم محكمة التجارة باشهار القليس وفي متن الاعلام
الصادر منها نصب احد من اعضاء مجلسها أميناً لادارة عمليات القليس
ومباشرة بوصف الوكالة عن المحكمة

• (بند ٤٥٢) •

وتتفقه هذا الامين السعي فوراً ان يشر اذا ما موررته على احسن وجوه
التدبير والتدقيق فيما يلزم

وان يرفع الى محكمة التجارة جميع المصومات والمرافعات التي تقرب على
الافلاس من سائر ما هو من دائرة تصرف هذه المحكمة ونحواتها

• (بند ٤٥٣) •

وحيث ان هذا الامين ما دون برؤية ضايا القليس فاحكامه فيها نافذة لا تقبل
الاحالة على محكمة اخرى الا في احوال خصوصية معينة في القانون ترفع
الى محكمة التجارة دون غيرها من المحاكم (ويأتي ذكرها في النود اللاحقة
على سوغ الامين والمعتزم ان يرفعها الى هذه المحكمة)

• (بند ٤٥٤) •

لمحكمة التجارة في جميع الاوقات والاحوال ان ترفع هذا الامين من منصب
تحقيق القليس وتصب غير من اعضاء مجلسها

الباب الثالث

فيما يتعلق بفتح محلات القلس والاحكام الواجب ابرازها في حقها

• (بند ٤٥٥) •

يجب على المحكمة سحب اصدارها الاعلام باشهار قلس المدين أن تأمر بفتح محال تجارته واستيداعه في حبس المدينين وتأمر بالمحاطلة عليه بان يلاظه أحد دعاوى الشبهة أو رجل المحكمة أو أحد القواسم الميرية راجع بندي ٧٨٠ و ٩٠٧ محال

ولكن اذا ظهر لامين المحكمة ان اموال القلس ممكنة الجرد في يوم واحد فلا يصبر فتحها بل يجب غروا مباشرة تبردها ولا يجوز في هذه الحالة أن يصدرا اعلام بحبس القلس قبله في دفتر الحبوسين على الديون ولا يقبل في شأنه من أحد من ارباب الديون طلب حبه على دينة

• (بند ٤٥٦) •

اذا استوفى القلس ما هو مذكور من الشروط بندي ٤٣٨ و ٤٣٩ ولم يكن في وقت الحكم باشهار قلسه مسجونا لسبب آخر من الاسباب باز المحكمة التجارية أن تعاقبه من ايداعه في حبس المدينين ومن التصرف عليه ولكن اذا حكمت المحكمة بمعاقبته عمدا كثر ظهورها من الاسباب ماوجب ايداعه في الحبس أو المحاطلة عليه باز لها أن تنقض ما حكمت به أولا وتحكم بما يستوجب سواء كان ذلك بناء على طلب ارباب الحقوق أو من يادى رأيا بها بموجب وظيفة

• (بند ٤٥٧) •

يجب على كاتب محكمة التجارة أن يكتب لتقاضى الخط صورة الحكم الصادر بالنظم على محلات القلس ويجوز أيضا لتقاضى الخط ولو قبل صدور الحكم أن يضع الاختام على محال القلس ائامن تلقا نفسه بمتضى وظيفته أو بناء على طلب بعض ارباب الديون أو جميعهم ولا يكون لذلك الاذاتين أن المدين أخفى نفسه أو أخفى بعض أو جميع ما يملكه راجع بندي ٩١١ و ٩١٢

• (بند ٤٥٨) •

ويختص على محاکمات القليس وجوامع وصناديق نقوده ومحاظ سندانه ودقاره
وجميع سندانه وامتنعه وموجوداته

فان كان القليس محكوما به على شركة تفاوضه مسماة بسم كل فلا يصح أن
يقتصر في الختم على مركز عموم الشركة بل يختص على محل إقامة كل فرد من
افراد الشركة المتكافئة بحرفة قاضي الخط

ويجب في جميع هذه الاحوال على قاضي الخط أن يخبر فوراً رئيس محكمة
التجارة بما أجاز من وضع الاختام على مائر المحلات

• (بند ٤٥٩) •

يجب على كاتب المحكمة أن يثبت قبل انقضاء أربع وعشرين ساعة من
صدور الاعلام الي وكيل الملك المحامي عن الحقوق في محكمة القسم صورة
القرارات الصادر باشهار الافلاس وسين فيه ما تضمنه الحكم من الاحوال
والمواد المصرح بها في محنة

• (بند ٤٦٠) •

ويجب تنفيذ القرارات المشتمل على استبعاد القليس في محسن الديون أو المحافظة
عليه أو تأبسي وكيل الملك المحامي عن الحقوق أو بسقي وكلاء الديون في طلب
ذلك

• (بند ٤٦١) •

إذا كانت النفود الموجودة في محل القليس لا تكفي حال المصارف الحكم باشهار
القليس والمصارف اشاعته بطبعه وتعليقه ودرجه في الوقائع اليومية
ومصارف ختم أملا كدورسوم مضبطه وأيداعه في محسن الديون واحتياج
الحال لتصيل مصارف تنفع مقتضا لاجراء هذه الامور وجب على الامين
المد كورا أن يطلب من خزينة الحكومة صرف القدر اللازم لهذا كراؤلا
قدريض من نقود القليس يدفع الخزينة المد كورة بجزء الاولوية لكن مع
مراعاة الاصول المربوطة في امتيازات أبواب العقارات المستاجر قبل ضائع
القليس ووضعها في درجتها الامتيازية

الباب الرابع

في تعيين وكلاء ديون القليس وقبائ واستبدالهم

(بند ٤٦٢)

في حكم المحكمة التجارية بآثارها والتقليس بتدوين تعيين وكيل أو أكثر من
أرباب الديون وكلاء موكلي المدينين القليس

فصل الأمين أن يجمع قورا أرباب الديون التي على القليس في مدة لا تزيد عن
ثلاثة عشر يوما وان يتذاكر مع من يحضر منهم في هذه الجمعية فيما يخص تنظيم
قائمة بأسماء أرباب الديون المقتضون ثبوت ديونهم وطلبهم وفيما يخص تعيين
وكلاء مستخدمين وتعمل صورة مختصر بالذكريات والملاحظات وما يستقر
عليه الرأي وترفع صورة هذا المختصر الى المحكمة التجارية واجمع بند ٢٧
محاكمات

قباطلاع المحكمة على هذه الصورة وعلى قائمة أسماء أرباب الديون وبناء على
تقرير الأمين المرفوع منه الى القاضي تنصب المحكمة عدة وكلاء مستخدمين
غير الاولين الموقنين أو تحكم بإبقاء الوكلاء الاولين على وظائفهم
فوكلاء الديون المنصوص على هذا الوجه يحقون بوقف وكلاء المدينين لكن
يجوز للمحكمة رفعهم واستبدالهم في الاحوال والامور المربوطة لذلك
يجوز أن يبلغ عدد وكلاء الديون في أي وقت من الاوقات ثلاثة فيتضمنون
من الاجانب عن روكية القرية وأيضا كانت جفاتهم فبعد تقيم مأموريهم
يسعى لهم أجرة في طلبها أشغالهم وتعيين قدرها بأمر المحكمة بناء على تقرير
أمين المحكمة

(بند ٤٦٣)

لا يجوز لأطراف القليس من الدرجة الاولى والثانية والثالثة والرابعة ولا
لأحد من هذه الدرجات الأربع أن يخبو الوكلاء الديون راجع بند ٧٣٥
مقضى

(ومحكمة ذلك دفع الرية ومظنة تفرض على أطراف الوكلاء فقرسهم القليس
ومع ذلك قد اخلهم في التصديق لا يستدما صوابا في عملاتنا الذين من

التدابير التي تحصل مناقضة في نظامهم في هذه الحالة يجب على محكمة
التجارة رؤية دعوى المطالبين والحكم بما تستصيره بما يحل ما ثبت لديهم من
حقيقة الحال

• (ند ٤٦٤) •

إذا اقتضى الحال تعيين وكلاء مدنيين ترأفة على الموسودين أو استبدال بعضهم
قامين بالمحكمة برفع الامر في ذلك لمحكمة التجارة لكي تطلقهم حسب
الرسوم المقررة في بند ٢٦٢

• (ند ٤٦٥) •

وكلاء الديون المتضررون لتسويته لا يجوز ان لهم بمباشرة ذلك الا بالانفراد
والاشتراك في الرأي بعضهم مع بعض بطريق التورى انما يجوز للامين ان
يأذن لو كمل أو طبق وكلاء منهم بتصفية قضية شخصية وفي هذه الحالة
تكون مسؤولية هذه العملية الشخصية عليهم دون غيرهم من الوكلاء مما جاع
ينطبق ١٢٠٨٢ و ١٢٠٨٣

• (ند ٤٦٦) •

إذا حصل التظلم في عملية من عمليات وكلاء الديون فعلى أمين المحكمة أن يحقنها
في ثلاثة أيام ويعلق القرار اللازم منها وانما يجوز التظلم من قراره مجلس
التجارة

والسكام الامين وتصرفاته انما تنفذ وتنفذ جاع بند ١٢٥ كما كانت

• (ند ٤٦٧) •

يجوز للامين أو رئيس من المحكمة عزل الوكلاء أو عدمتهم بناء على طلب
المجلس أو أرباب الديون أو من تلقا نفسه بمقتضى وتطبيقه
فلذا انقر ولهم المجلس أو أرباب الديون طلب العزل لابعاد الوكلاء ولهم
الى هذا الطلب في مدة عمالية أيام يجوز للطالب أن يرفع امره لمحكمة التجارة
بدون واسطة

فيستل على أرباب المجلس تقرير الامين وجواب الوكلاء ويكون استماعهم
لذلك بدون تقرير محاورات ولا مناقشات ولا درج شيء في الواقع والتشاورات
العمومية ثم بعد ذلك الحكم في حقد المجلس بالعزل

الباب الخامس

في بيان وظائف وكلاء الديون وتقسيم

الفصل الاول

في ذكر احكام موسية

• (بند ٤٦٨) •

ذالم يكن قد سبق الختم على موجودات القلنس قبل انتخاب وكلاء الديون
ومادام انقسامهم فلهم أن يتقسوا من قاضي الخط أن يجري الاختتام اللازمة
راجع بند ٧٠٧ محاجات

• (بند ٤٦٩) •

وكذلك يجوز لامين منظره التفليس أن يرخص لوكلاء الديون بناء على طلبهم
أيضا أن يفكروا موضع من الاختتام لانخراج الاشياء الآتية
أولا انخراج ثياب القلنس وملابسه وأثاثه ومناعه من كل ما هو ضروري له
ولما قلته من هذا القبيل فيسلم له اذن الامين بموجب الحافظة التي تحرره عند
ذلك من طرف وكلاء القلنس

ثانيا انخراج الاشياء التي يحشى عليها التلق قريبا ويحشى قص قيمتها قصا
فأشار اراجع بند ٧٩٦ مدق

ثالثا انخراج مواد البصارة المتداولة في الاخذ والعطاء من سند حواله وبنائع
من كل ما يترتب على حبسه خسارة أو باب الديون

ثم ان الاشياء المذكورة في الجلة الاولى والثانية يجب جرد هامع تقويم
أعمالها بعرفة الوكلاء وموجود قاضي الخط ويعمل في شأنها صورة مختصر بحسبه

قاضي الخط المذكور اراجع بنود ٣٠٢ و ٤٢٩ و ٩٢٤ و ٩٤١
محاجات

• (بند ٤٧٠) •

بيع الاشياء المعرضة للتلف السريع أو لتقص القيمة قصا فاختار أو التي
تحتاج في حفظها الى كثر مصارف يكون بمباشرة وكلاء الديون بناء على اذن
الامين وكذلك ادارة تجارة القلنس فانها تكون بمباشرة وكلاء الديون بناء على

أذن الامين أيضا

• (بند ١٧٢) •

يصير اخراج براما القبان من الاشياء المحترمة عليها ويسلمها فاضى الخط لوكلاء
الديون بعد من اجعلوا يكتب في ذيلها ما يلزم كانه من بيان عدد مصاريفها
وتسليمها القلان وكيل دين فلان القلس ويجمع اقساكون هذه الكتابة من طرفه
محضرا محضرا

وأما مستندان الحوا لات مستندان الديون التي تحت الاذن القرية المفلول
أو الحقلة قبول الصرق أو التي يلزم في عملها ماضات استحقاقية فهذه أيضا
يجب اخراجها من الاختتام بمعرفة فاضى الخط ويجري بها كشف يا بصاح
أرصادها ومبايعاتها وعددها ويسلمها لوكلاء الديون لاستخلاص ما فيها وتعطى
سورة منها للامين

وأما ما عدا ذلك من وثائق الديون المعنادة فانه يصير استخلاصها بمعرفة وكلاء
الديون ويصطرون من طرفهم سند الما صا لتلن يدفع لهم ذلك
ويجمع ما يلزم من القلس من المكاتب يصير تسليمه لوكلاء الديون
ليقتضوه فإذا كان القلس ماضرا جاز أن يفتح بحضوره ليطالع على ما تضمنه

• (بند ١٧٣) •

يجوز للامين بعد اطلاعه على القائمة التي يقف عليها على ما يظهر له من أحوال
القلس أن يقرر من المحكمة تسريحه واعطائه اعلاما بعدم التعرض له
بالقبض عليه وقتيا فإذا أعطته المحكمة الاعلام المذكور جاز لها أن تطلب
منه كضايقاته ضمان حضوره والزام الكفيل اذا لم يحضر مكفوله عند
طالبه بدفع غرامة تقدرها تلك المحكمة اجتهادا ثم يضاف هذا المبلغ للمبلغ
القرماء واجمع بندي ٤٠ ١٥٢٠ ٢٠٤ مدني وبند ١٧٤ محاسبان

• (بند ١٧٤) •

فإذا لم يطلب الامين اعلاما بتسريح القلس وعدم التعرض له جاز للقلس
أن يتقدم المحكمة القبان لتسريحه على تصويبه في مجلس جمهوري بعد سماع قول
الامين وسبب امتناعه واجمع بند ٥٥ مدني وبند ١١٦ محاسبان

• (بند ١٧٥) •

المجلس أن يأخذ نفسه ولعائلته من صندوق التظهير الحقبة اللازمة
ويكون تعيينها بحرفة الأمين بما على القامس وكلاء الديون بدون توسل المحكمة
ففي ذلك إذا اتفاهم على تكليفها فيما قدره الأمين من ذلك
(نبد ٤٧٥)

يجب أن يطلب وكلاء التظهير حضور المجلس ليكون قبل الجرائد وتجميع
ميزانها بحضوره
فإذا لم يحضر عند حضور موجوداته بالجرد أو كره بتطابق طلب على الحضور
في مهلة ثمان وأربعين ساعة لا تأخر عنها وإذا كان أطلق من ضمن الذين
سواء أعلی اعلام عدم التعرض أو لم يعطه وحصل له عذر مقبول لدى الأمين
منعهم من الحضور فعليه أن يوكل عنه وكلاء مفوضين بغير قفل الجرائد وتجميع
ميزانها

(نبد ٤٧٦)

في حالة ما إذا لم يكن المجلس سلم ميزانية أمواله ودفعه فعلى وكلاء الديون أن
يستخرجوها حالاً بدون مهلة من جرائد المجلس ويسنداته ويواسطه
الاستعلامات والاستقدمات التي يستفيد منها من محل الإقتضاء كالأستعلام
من زوجته وأولاده ثم بعد تكوين الميزانية وتخصيصها يضعونها في قلم التعريرات
بحكمة الصيانة

(نبد ٤٧٧)

يسوغ للأمين أن يستعلم من المجلس ومن وكلائه ومستفهميه وكل من لديه
تعلق بما يخص تكوين الميزانية وعن أسباب التظهير ومقتضيات الأحوال
التي أدت إلى التظهير

(نبد ٤٧٨)

إذا صدر حكم المحكمة الصادرة بإتباع التظهير تأجيله بجموعه أو كان حكم
عليه بإشهار التظهير في حياته ثم مات بعد الحكم فزوجته وأولاده وورثته
الجارفان يحضرون إلى عمل الميزانية وغيرها من عمليات التظهير بأنفسهم
أو يوكلوا من شاؤوا لينوب عنهم في الحضور لذلك

الفصل الثاني

عن الحقوق المعينة والذاتية لا يتصور لو كان الملك
لصدم وصوله اليه من وكلاء الديون في مواعيدته العامة بحيث عليه أن يحضره
بذلك مع بيان أسباب التأخير

• (بند ٤٨٣) •

يجوز ولو وكلاء الملك في المحاكم العامة من الحقوق أن يحضر رافقاً في حق القفل
ليستظر واعية الجرد ولهم في كل وقت الحق في أن يطلبوا الإطلاع على
السندات والدفاتر والأوراق وكل ما يتعلق بالقفل والوقوف على حقيقته

الفصل الثالث

في بيع بضائع القفل وأمنته واستخلاص الديون المطلوبة له

• (بند ٤٨٤) •

فإذا انتهت دقتر الجرد وأنتان ما استحل عليه من البضائع والتشود وسندات
الديون المطلوبة للقفل والجرائد وأوراق الخطاطيات وغيرها والموجودات
وكل ما تلزم ملكيته للمدين القفل وجب تسليم تلك الأشياء إلى وكلاء
القفل فيعززون في ذيل دقتر الجرد ما يجيد استلامهم لها وأنهم تحت يدهم
وفي عهدتهم وضمانهم

• (بند ٤٨٥) •

وبعد استلام الوكلاء موجودات القفل يستمرون على مباشرة استخلاص
الديون المطلوبة له تحت قطارة الأمين

• (بند ٤٨٦) •

يسوغ لأمين أن يأتني بحضور القفل حقيقة أو حكماً ولو وكلاء الديون أن
يأشروا ببيع أمتعة ذلك القفل وبضائعه

وله أن يقضى بأن البيع يكمن على الوجه المعتاد بالتوافق والتراضي أو في
المزاد العام عن يد السامرة أو عن يد الموظفين من أمناء العموم راجع بندي
٦١٧ و٦٢٥ محكمات

ولو وكلاء الديون حق في أن يحضروا أميناً ناظر على البيع بحرفتهم بشرط أن
يتقربوا من جهة الموظفين المعيّنين من طرف أمين المحكمة راجع بندي ٩٤٥
٩٤٦ محكمات

• (بند)

• (بند ٤٨٧) •

يسوغ لو كلاء الديون بعد اذن الامين وطلب حضور المجلس بالخطاب الرسمي
أن يصاغوا في جميع الخصومات التي تتعلق بحقوق روك الغرماة مطلقا
كانت عقارية أى متعلقة بالحقوق والتداعيات على العقارات راجع بند
٢٠٤٤ مدنى وبند ٥٣٥ تجارى

فاذا كان موضوع الصلح غير محدود القيمة أو تزيد قيمته على ثلثمائة فترك فلا
يتم الصلح ولا يصير لازما الا بعد التصديق عليه من محكمة التجارة اذا كان من
قبيل الحقوق المتقولة وبعد التصديق عليه من طرف المحكمة المدنية اذا كان
من قبيل الحقوق العقارية راجع بند ٥٠٠ تجارى

ويسير احضار المجلس في المحكمة وقت التصديق على الصلح وبالجملة
فالمجلس في جميع هذه الاحوال حق الخيار في الرضا بالصلح أو دفعه بالناقضة
ومناقضته كغية في عدم اجراء الصلح اذا كانت متعلقة بالاملاك العقارية
راجع بند ٤٤٣ تجارى

• (بند ٤٨٨) •

اذا كان المجلس أطلق من ضمن الدين أو كان قد نال اعلام عدم التعرض له
جاز لو كلاء الديون أن يستعملوا في مصلحة ادارة الديون لتسهيل عليهم
وليشيدهم بما يلائم لحسن ادايتهم وانما للامين أن يحدد شروط أشغالهم
معهم

• (بند ٤٨٩) •

جميع النقود المتحصلة من مبيعات المجلس أو من استخلاصات ديونه
يوزع منها المبالغ التي عينها الامين في تطوير التكاليف والمصارف ويصير
توريدها خلافا في صندوق الودائع والامانات العمومية وفي مهلة ثلاثة أيام
من ورودها الى الصندوق المذكور يحضر مندوب الامين لايانها ورودت
فاذا تأخر شيء منها عن التوزيع يصر الزام الوكلاء به وانما القدر المتأخر راجع
بنود ١١٤٩ و ١١٥٣ و ١٩٠٧ مدنى وبندى ١٢٦ و ١٣٢
محاكمات

وكل النقود التي صار توريدها الى الصندوق المنعكور ومن طرف وكلاء

الديون أو من طرف غيرهم على حساب التفليس باسم المقتضى لا يصح استلامها
من السندوق إلا أن يأتى له الأمان بذلك فإذا حصلت المعارضة من آخر يطلب
المخرج عليها ويجب على الوكلاء قبل كل شيء أن يتدبروا في الحصول على رفع
الخروج عنها ودفع الديون منها

ويجوز للأمين بعد تقرر كشف استحقاق روك الغرماء وتوزيع ذلك باسمائهم
بعرفة وكلاء الديون وتصديقه عليها بالصرف أن يأتى بصرفها إلى أربابها من
مصلحة مسندوق الامانات بموجب هذا الكشف راجع بند ٦٥٦ محال

الفصل الرابع

فيما يتعلق بعمليات تفضية قضى التفليس

• (بند ٤٩٠) •

يجب على الوكلاء من استلام مباشرة وظائفهم أن يجهروا جميع العمليات
اللازمة لحفظ حقوق المقتضى وصون ما يستحقه من الديون على الغير من
الضياغ راجع بندى ١١٣٧ و ١٣٧٢ مدنى

ويجب عليهم أيضا أن يطلبوا رسم تسجيل رهن عقارات المدينين للمقتضى أن لم
يكن سبق أن المقتضى أجرى تسجيلها بالرهن ويكون التسجيل على ذمة روكية
الغرماء بسعى وكلاء الدين وعليهم أن يرفعوا كشف التسجيل بأشهاد كاتب
المحكمة على صحة وكيلهم في ديون المقتضى راجع بند ١١٦٦ مدنى

ويجب عليهم أيضا أن يسجلوا جميع ما يعلمونه من عقارات المقتضى بالرهن على
ذمة روكية الغرماء

ويكتب رهن عقارات المدين على كشف عادى معنى من الوكلاء معين فيه
حصول التفليس لقلا وتاريخ الحكم من محكمة التجارة بينهم وكلاء عن
أرباب الديون راجع بندى ٤٦ و ٢١ و ٢١٠ مدنى

الفصل الخامس

في تحقيق الديون التى على المقتضى

• (بند ٤٩١) •

يخبر لأرباب الديون من تاريخ المحكمة بأشهار التقليس أن يسلموا الكفاية
تحت محكمة القبارة مستندات ديونهم مع كشف سبب فيه الديون المطالبة من
التقليس فيجب على كاتب المحكمة أن يحضر حافظة بالسندات المذكورة
والكشف ويضبط لأصحابها سنداً بالاستلام

ولا يكون كاتب المحكمة مسؤولاً عن هذه السندات الا مدة خمس سنوات
فقط من تاريخ افتتاح مذكرة التحقيق راجع بند ٢٢٧٦ مدني

(بند ٤٩٢)

إذا قصر أرباب الديون عن تسليم سندات ديونهم في تاريخ تعيين وكلاء الديون
نعيننا قطعاً كما في بند ٤٦٢ يجب الاعلان لهم فوراً بواسطة المنشورات
اليومية وخطابات كاتب المحكمة التجارية بأن يحضروا بأنفسهم أو يرسلوا
وكلاء من طرفهم في ميعاد عشرين يوماً من تاريخ درج الاعلان في الوقائع
وأن يسلموا بمجرد حضورهم لوكلاء الديون سنداتهم مع حافظة الديون
المطالين بها التقليس بالمحصار وتسليم هذه السندات الى قلم تحريرات المحكمة
التجارية

وإذا سلموا هذه السندات لوكلاء الديون أو لقم تحريرات المحكمة اعطى لهم
بها الوصل اللازم فإذا كان محل أحد من أرباب الديون في داخل المملكة
بعد أعين الجبل الذي تقام فيه قضية تحقيق التقليس يراد للميعاد السابق يوم
في كل مسافة خمسين ألف مترين المحكمة ويعين سكنى رب الدين راجع بندي
١٠٢ و ١٨٥ و ٢١٨ مدني وبند ١٠٣ محاكمات

وإذا كان أرباب الديون مقيمين خارج أرض المملكة يضاف الى هذا الميعاد
مقدار ما هو مذكور في بند ٧٣ محاكمات

(بند ٤٩٢)

يبدأ تحقيق الديون المطالبة من التقليس قبل انقضاء ثلاثة أيام غرضي من
الميعاد المحدود في العبارة الاولى والثانية من بند ٤٩٢ ويكون التحقيق
مستمراً بلا توقف وانقطاع ويعين الامين مكان التحقيق ويومه وساعته التي يبدأ
فيها ويذكر تعيين ذلك في خطاب طلب أرباب الديون للصور على الوجه المبين
في البند السابق ومع ذلك فيجب تجديد طلب اجتماع أرباب الديون لتحقيق

على الوجه المذكور بخطاب كاتب المحكمة وأعلام الدين الزمان
 فإذا كان هؤلاء الدين على القلم دين كان تحقيقها بمرقة الأمين وأما بعد
 ديون الوضعية كإتمام بصير تحقيقه بمواجهة أرباب الدين أو المتولين عنهم
 بمرقة هؤلاء المذكورين ويحضر الأمين وهو الذي يحرر ويحضر التحقيق
 اللازم بإسمائه واجمع بند ١٩٨٥ مدني و١٠٤٧ محاكمات

• (بند ٤٩٤) •

كل من ثبت أن له حقا على القلم أو كذا دينه مشبوتا في ميزانية القلم فله أن
 يحضر في تحقيق الديون وإن تناقض قيامه بخصيصة وفيما لم يتم فيه ذلك وكذلك
 يجوز للقلم تطهير هذا المناقضة

• (بند ٤٩٥) •

يذكر في محضر التحقيق محل إقامة أرباب الديون أو محل إقامة وكلائهم
 القروض عنهم ويذكر فيه مضمون شهادات الدين مع التيسير على ما وجب لهم من
 التسلط والشطب والكافة بين السطور إن عثر فيها على شيء من ذلك ويذكر فيه
 بيان الدين هل هو مقبول أو وفيه مناقضة

• (بند ٤٩٦) •

يجوز في جميع الأحوال لأمين المحكمة أن يأمر بمقتضى وتطبيقه بإحضار
 جرائد الدين للكشف منها عن الديون ولأن يطلب منه على إذن المحكمة
 من قضاة محل وجود هذه الدفاتر أن يحرر جرائدها كشفا ويحضرها إليه
 راجع بند ٨٤٩ محاكمات

• (بند ٤٩٧) •

فإذا ظهرت الدين مقبول وجب على هؤلاء أن يضعوا امضاءهم على كل
 سند منه بالعبارة الآتية وهي
 صار مقبول مبلغ كذا ضمن الديون المطلوبة من فلان القلم بتاريخ كذا ثم
 يكتب الأمين علامة الصحة على هذا الأشهاد
 ويجب على كل مدين في أثناء ثلاثة أيام غرض من تحقيق دينه أن يخطف بين
 يدي الأمين بين التوثيق على أن الدين المذكور في ذمة المدين حقيقة بدون
 حيلة ولا تدليس

• (بند

• (بند ٤٩٨) •

إذا كان الدين المطلوب من المجلس يحمل فراع بآراء أمين المحكمة بدون الحاجة
دعواه أحضار من يزم أن يصد في أخصر مدة على محكمة القضاة لتحكم فيه بناء
على ما أوردناه من تقرير الإحالة بموافق والبيع بندي ١٢ و ١٧
محكمات

فيصور للمجلس المذكورة أن تأمر بإحضار الشهود وغيرهم ممن يزم من
يدي الأمين لأقامة الدعوى أمامه وقطع النزاع وأجمع بنود ٢٥٢ و ٢٥٧
و ٢٢٢ محكمات

• (بند ٤٩٩) •

إذا وقع تحقيق الدين المتنازع فيه إلى محكمة التجارة بأمره عليه من طرف
أمين المحكمة وكانت الدعوى غير ملحقه لفصل الحكم فيها على وجه قطعي
قبل المواضع المحدودة في حق الاستعاضة المقتضى في داخل المملكة عملاً
بمنطوق بندي ٤٩٢ و ٤٩٧ جاز للمحكمة أن تأمر على حسب مقتضيات
الأحوال الظاهرة لها أمّا ما بهال تشكيل اللجنة المعلقة لعمل المسألة بين
أرباب الديون في الدين الذي تحت التحقيق إلى فصل الحكم فيه وأما بتشكيلها
فإن أمرت بتشكيلها جاز لها أن تحكم حكماً مؤقتاً بأن يصير إدخال رب الدين
المتنازع فيه في قرارات اللجنة بقدر معلوم بحكم له ويحدد ذلك القدر
بمعرفة المحكمة في نفس الحكم الوقتي الذي يصدر في شأن دخوله في ووك
الفرما وقبوله في التقسيم عليهم

• (بند ٥٠٠) •

إذا كان قد أجبيل تحقيق النزاع في قبول الدين في ووك الفرما على محكمة
مدينة لكونها من خصائصها الحكم فيه فإن محكمة التجارة تحكم أما بتطبيق
علية الاقلاص إلى انتهاء قطع النزاع أو بعدم التعليق والايخاف في هذه
الحالة الأخيرة تحكم المحكمة المدنية في هذه القضية كالتقاضي المستعجلة
بناءً على طلب ووكلاء الدين ذلك منها ويصير من طرفها ابلاغ الحكم إلى رب
الدين المتنازع فيه بدون حجاج شيء آخر في حالة ما إذا كان الدين صار قبوله
موقتا على قدر معلوم

وأمّا في حالة ما إذا كانت قضية الدين القائمة جنائية أو تعزيرية جاز للمحكمة

الصلابة أن تأمن بغيره على عتبات الإغصان أو يسخر أرواحها في البحر
بمستمر أرواحها فلا يجوز صدور الحكم القول الوقت ولا يجوز لرب الدين أن
يدخل نفسه في عمليات القليس بل كانت المحاكم القائمة دعواهم في المصلحة
الزراع في ذلك راجع برود ١٧٩ و ٢٢٠ تحقيق الدعوى

(بند ٥٠١)

كل دين ممتاز أو ممتاز لرب محض الزرع فيه الامتياز والرهن فانه يصح في
شأنه قبول رب الدين في قرار القليس فمن يدخل في روث القرماء ويكون
بقرية رب الدين المعتاد الخالي عن الزرية والرهن

(بند ٥٠٢)

إذا انتقض المواعيد المحددة في بندي ٤٩٢ و ٤٩٧ في حق الأشخاص
التيمن في أرض الملكية لا يصح تعليق عقد المصلحة ولا توقيف عمليات
القليس مع مراعاة ما يستثنى في بندي ٥٦٧ و ٥٦٨ في حق أرباب
الديون المستوطنين خارج أرض الملكية

(بند ٥٠٣)

إذا انتقض أحد من أرباب الديون معلوما كان أو مجهولا عن الحضور أو نكل
عن الحلف على صحة ديونه لتوثق في المواعيد المقررة للحضور وأداء الحلف
فلا يندرج في قائمة توزيع الديون على أربابهم بما ينقص من الدراهم ولكن
له أن يناقص في ذلك الحقام صرف جميع النقود الناضية الموزعة وما يصرفه
على المناقضة من الرسوم يصحكون على طرفه راجع بندي ٤٩٢ و ٤٩٧
تجاري

ومناقضة إذا كل عن العين والمخلف عن الحضور في التوزيع لا توقف اجراء
صرف التوزيع الصلابة إذن الامين ولكن اذا ناض مال للمقلس وصار
التسبب بتوزيع آخر قبل أن يحكم للمناقض فيما ناقض فيه فانه يجوز درجه
في قائمة التوزيع الجسدي بقدرية معينه بمعرفة محكمة التجارة وقتيا ويحفظ
على سبيل الامانة الى فصل حكم مناقضته راجع بند ٥٦٥ فإذا ثبت فيما بعد
استحقاقه للدين فلاحق له في التداعي فيما صدق توزيعه باذن الامين ولكن له
الحق أن يأخذ ما استحقه من الدراهم الناضية الباقية بدون توزيع بحسب

ما يحضر دينه بالنسبة المنصهر التي صرفت في التوزيعات السابقة راجع بنود
١٢٥ إلى ١٦٦ و ٧٥٦ و ٧٥٨ محاكات

الباب السادس

في المصالحة في مادة الديون وفي اتحاد الغرام وفيه فصول

الفصل الاول

في تجميع أرباب الديون وعقد الجمعية

• (بند ٥٠٤) •

في الأيام الثلاثة بعد المواعيد المقررة لحلف أرباب الديون بيمين التوثيق
لإثبات دينهم بأمر الأمين كاتب المحكمة أن يجمع له ذاك في عمل عقد
التراضي على المصالحة لجميع أرباب الديون النصيحة الثابتة بالتصديق والموثقة
بالحلف أو المقبولة وقتيا ولاجل معلومية القرض المقصود من هذه الجمعية
يلزم درجه في الوفاة مينا وفي الخطابات الصادرة لأرباب الديون بطلب
اجتماعهم راجع بند ٩٧ تجارى

• (بند ٥٠٥) •

تتخذ جمعية أرباب الديون تحت رئاسة الأمين في المحل المعين بأمر في ساعة
كذا من يوم كذا في شهر كذا في حضر في هذه الجمعية أرباب الديون الذين
تحقق ديونهم وأدوا بيمين التوثيق لإثباتها والتي صار قبولها وقتيا ويجوز
حضورهم فيها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم من شأؤ راجع بند ١٩٨٧ مدنى
وبند ٩٣ تجارى

ويسر طلب القلم في هذه الجمعية فيجب أن يحضر نفسه إذا كان صار معافاته
من حين الدين أو كان قد نال اعلام عدم التعرض له ولا يجوز أن يقيم وكلاء
عنه إلا بعد رمعبر يصدق على قبوله الأمين راجع بنود ١٦٠ و ١٧٢
٨٨ تجارى

• (بند ٥٠٦) •

يجب على وكلاء ديون القلم أن يقدموا تقرير الجمعية مستقلا على ما ظهر

لهم من حالة التقليل مع شأن الأصول والرسوم التي صار اجراءها وعلى
العمليات والتدابير التي يصير اجراءها تستغرق الجمعية المجلس وتأخذ
جوابه

ثم ترفع الجمعية تقريرها لولا المضي منهم الى أمين المحكمة فيكتب صورة
محضره كز فيها جميع ما قيل في المذكرات واستقر عليه الحال في الجمعية
راجع بند ١٩٩٠ مدني وبند ٤٦٥ تجاري وبند ١٢٦ محاكمات

الفصل الثاني

في المصالحة بين المجلس وغرمائه (وهي ما تسمى قوتقورداتق) وفيه فروع

الفرع الأول

في عمل المصالحة

• (بند ٥٠٧) •

لا يعتبر قرار الصلح بين أرباب الديون الحاضرين في المداولة والمدين المجلس
الا اذا كان مستوفيا للنشر وطالسافة الذكر

ولا تتم رابطة المصالحة الا على اجماع رأى عدد من أرباب الديون جامع لاغلبية
الآراء ومستوف زيادة على ذلك ثلثا ثلثة ارباع مجموع الديون التي ثبتت
بالعقبي وجري يعين التوثيق لاثباتها أو قبلت وقبلا على طبق ما سبق في
الفصل الخامس من الباب الخامس فاذا لم يكن بناء التراضي على المصالحة على
هذا الوجه كان ناسدا لا يعتد به راجع بند ٤٩١ الى بند ٥٠٣ تجاري

• (بند ٥٠٨) •

أرباب الديون الحاضرون لرحن عقارى مسجل أو معافى من التسجيل أو لامتياز
من الامتيازات أو لرحن متاعى لا رأى لهم اذا حضروا في هذه الجمعية فيما
يتعلق بعمليات عقد التراضي على الصلح فيما يخص تلك الديون العسيرة
الثابتة أو المقبولة ولا يحسبون من أعضاء الجمعية الا اذا أمضوا حقوقهم في
الرحن العقارى ورحن المقولات والامتيازات وتنازلوا عنها راجع بند ٤٤٥

٤٤٨ و ٤٩٠ و ٥١٧ تجاري

فإذا زاحموا أو أهدوا أيهم في التراضي على المصالحات استلزم ذلك ضمان سقوط
حقوقهم في الرهون والامتيازات من حقل وجه مراجع بندي ١٢٥٠
و ١٢٥٢ مدني

• (بند ٥٠٩) •

يصير امضاء سند الرضا بالمصالحة في مجلس المذاكره قبل تفرق المجلس والا كمن
عقد المصالحة فاسدا

وإذا حصل التراضي الا بالكنهه آراء أرباب الجمعية عدد فقط أو بأكثرية
ثلاثة أرباع المال فقط أمر من المحكمة بتأخير المذاكرة على التراضي الى
ثمانية أيام لانهل بعدها

فكل قرار أو اتفاق يصير التراضي عليه من ابتدائه أول جمعية الى تمام هذه
المهلة يكون لا خيارا رجع بندي ٥٠٧ و ٥١٢ تجاري

• (بند ٥١٠) •

إذا حكم على المجلس بأن افلاسه عن غش وتقليس وأنه محض نقال فلا
مصلحة لأرباب الديون معه على ديونه راجع بنود ٥٢٠ و ٥٩١ و ٦٠١
و ٦١٢ تجاري

وإذا كان على المجلس دعوى مرفوعة في محكمة مدنية بتأنيبه بتقليس النفس
والتقليس يجب اجتماع أرباب الديون بقصد المداولة في تأخير القرار وامهاله
على المصلحة معه الى حدود الحكم بتجنية قضية تقليسه ولا يجوز صدور قرار
الامهال الا بتصديق آراء أكثرية الجمعية عددا واما لا حسب المقرر في
بند ٥٠٧ •

فإذا اتفقت المهلة ولزم اعطاء القرار على الصلح فالاحكام المذكورة في
البند السابق يصير تطبيقها على قرارات الجمعيات الجديدة التي تصير فيها
المداولة في شأن المصلحة

• (بند ٥١١) •

فإذا كان المجلس قد حكم عليه بتقليس التقريب والتقصير فانه يصح معه عقد
المصالحة ولكن في حالة ما إذا كانت دعواه مقام في المحكمة المدنية ولم يصدر
عنها حكم يجوز لأرباب الديون أن يؤثروا القرار بامهالها الى حدود الحكم

مع العمل بموجب منطوق أحكام البند السابق راجع بند ٥٨٤ و ٦٠٥
٦١٢ و ٦١٣ تجارى

(بند ٥١٢)

جميع ارباب الديون الذين ثبت لهم حق الدخول مع غيرهم في المصالحة قبل
العقد أو ثبت لهم هذا الحق من زمن عقد هاجوز لهم المناقضة في المصالحة
ويجب أن تكون هذه المناقضة مثبتة على دلائل قوية وان يعطى بها اعلان
لوكلاء الديون والمفلس قبل اقتضاء ثمانية أيام من تاريخ امضاء مسند المصالحة
وبدون ذلك لا تسع دعوى المناقضة ويستترط في جماع دعوى المناقضة أن
يطلب رفعها المحكمة في أول جلسة من جلساتها واذا كانت ديون المفلس
لم يتعين التوكيل فيها الاوكل واحد وكان هو الغرم المتناقص في المصالحة
وجب عليه أن يستدعى باستدعى الموكل غيره لتقام دعوى المناقضة بالمواجهة
ويجوز العمل بالاصول المقررة في هذا النظم وجوب اعلان وكيل الدين
الذى تعين به فاذا كان الحكم في المناقضة المترافع فيها مستقلا على قضايا
فرعية اجنبية من موضوعها ليس الحكم فيها من وظائف المحكمة التجارية
وجب عليها أن تؤخر الحكم فيها الى فصل القضاء في القضايا الفرعية المرفوعة
الى غيرها بالا حلة ويعطى أقصر ميعاد للغرم المناقض تخلصا من قضاياها في
المحكمة المحال عليها الحكم في هذه القضايا الفرعية المعترضة راجع شود ١٧٠
و ٤٢٤ و ٤٢٧ محاكمات

(بند ٥١٣)

يصير طلب التصديق من المحكمة على مسند المصالحة بناء على التماس ارباب
الحقوق وليس للمحكمة أن تحكم بالصلح وتصدق عليه الا بعد مهلة الثمانية
الايام المحددة لذلك بمقتضى البند السابق
فاذا حصل في أثناء هذه المدة تناقضات من أحد في المصالحة فان المحكمة
تقضى بما تستصوبه في حق المناقضات وفي حق التصديق على المصالحة معا
بتوقيع حكم واحد
واذا خضعت قبول المناقضة فانها تقضى مع ذلك بطلان المصالحة بالنسبة لجميع
أرباب الديون

• (بند ٥١٤) •

في جميع الاحوال وقبل شروع محكمة التجارة في توقيع التصديق على سند
المصالحة يجب أن يرفع اليها من الامين المنصوب من طرفها التسوية الديون
تقريراً مستقلاً على حقيقة التقليس وعلى جواز عقد المصالحة فيه راجع بندي
٥٢٨ و ٤٥٢ تجارى

• (بند ٥١٥) •

في حالة الاخلال بشرط من الشروط المقررة فيملا سبق وفيما اذا وجدت اعدادار
تقتضيها المصلحة العمومية أو مصلحة أرباب الديون وتظهر للقاضي أنها تمنع
بطبيعتها عمل المصالحة على هذا الوجه بازحكمة التجارة أن تمنع من
الحكم بصحتها وترفض التصديق عليها

الفرع الثاني

فيما يقرب على قلم المصالحة من النتائج

• (بند ٥١٦) •

يجوز التصديق على المصالحة بصير العمل بها نافذا في حق جميع أرباب الديون
سواء كانت ديونهم مندرجة في ميزانية المعلن أو غير مندرجة وسواء
صار تحقيقها أو لم يصير بل تسري أحكام المصالحة المصدق عليها على أرباب
الديون ولو مقيمين خارج المملكة وعلى أرباب الديون التي صار قبولها وقتها
في مذاكرة التقليس بموجب بندي ٤٩٩ و ٥٠٠ أيما كان القدر الذي
يصرف لهم فيما بعد بالقرار القطعي الذي يصدر بشأن ديونهم راجع بندي
٤٢٩ و ٥٢٢ تجارى

• (بند ٥١٧) •

في تصديق المحكمة بأصدار اعلام المصالحة لا يزال لكل واحد من أرباب
الديون حافظاً لحقوقه على عقارات المعلن المسجلة بالرهن كما تقرر في الجملة
الثالثة الاخيرة من بند ٤٩٠ فهذا يجب على وكلاء الديون أن يسعوا
في تسجيل اعلام التصديق في مصلحة تسجيلات الرهون المحلية ما لم تكن قد
استقرت في سند المصالحة في حق العقارات المرهونة رابطة أخرى بخلاف ذلك
راجع بندي ٢١٤٦ و ٢١٤٥ مدني ونودي ٤٤٨ و ٤٩٠

٥٠٨ تجارى

(بند ٥١٨)

لا يجوز تصديق محكمة البطان على المصلحة جماع أى دعوى فى بطلانها
الافى صورتها اذا كانت دعوى البطلان مبنية على ظهور الحيلة والتدليس
بعد التصديق وكانت الحيلة الظاهرة متعلقة بكم أحوال المدين واختائه
يساره والمطلوبة أو ظهور ادعائه ديناً زيادة عمليه فى الواقع راجع
بنود ١١٦ و ٢٠٥٢ و ٢٠٥٤ مدنى

(بند ٥١٩)

عقب التصديق على المصلحة واسظامها فى سلف الاحكام القطعية التى لا تقبل
تقضا ولا ابراما تنهى ونظايف و كلاً الديون راجع بند ١٢٥١ مدنى
فيمب عليهم ان يطلعوا المجلس على تصفية حسابه الاتهاني بحضور امين
المحكمة فيصومر ابعة هذا الحساب وتقبله ثم يسل الوكلاء للمجلس جميع
أمواله وحراته وسنداته وأوراقه وسائر متعلقاته ويعطيه المجلس سنداً بذلك
نخلاص طرفهم راجع بند ٥٢٧ محا كان وبند ٥٠٢ تجارى
فان حصل نزاع فصله منوط بمحكمة التجارة راجع بند ٦٢٥ تجارى

الفرع الثالث

فما يخلق بطلان المصلحة المديون وفرضها

(بند ٥٢٠)

بطلان المصلحة من ظهور تدليس وجبلة أو بالحقكم على المجلس بعد
التصديق بظهور تقالس الحيلة بسقط ضمان الضامين لسند المصلحة من
نفسه ويطبعه راجع بندى ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ مدنى
وفى صورة عدم وفاء المجلس بشروط المصلحة معه تجوز المحاكمة فى شأن قسغ
هذه المصلحة امام محكمة التجار بحضور الكلاء أو طلبهم رسماً بحضور راجع
بند ١١٨ مدنى

ونفسح المصلحة بعدم الوفاء لا تبرأ من الكفالة ذمة الضامين لتسقيش شروط
المصلحة كلها أو بعضها

(بند ٥٢١)

السابق ولا يصير إعادة تحقيق الدين السابقة المقبولة الموثقة بالخط كدفعها
وأنما يصير فرض الديون التي وفيت بالكامل وختم المبالغ التي صرفت من أصل
كل دين راجع بند ٤٩١ تجاري

• (بند ٥٢٤) •

فإذا انتهت هذه العمليات ولم يقرب عليها التوسط في عمل مصلحة جديدة بين
المخلص وأرباب الديون المستجدين كما إذا استكان فسخ المصلحة لعدم وفاة
الشروط جاز لأرباب الديون أن يجتمعوا للمذاكرة في إبقاء وكلاء الديون
الموقتين أو استبدالهم

ولا يصح مباشرة تقسيم أموال المخلص على الغرماء إلا بعد انقضاء المواعيد
في حق هؤلاء المستجدين بقدر المواعيد المقررة لأرباب الديون القاطنين في
مملكة فرانسا على موجب بندي ٤٩٢ و ٤٩٧ السابقين

• (بند ٥٢٥) •

عقود المعاملات الصادر من المخلص بعد التصديق على المصلحة وقبل الحكم
عليها بالقضاء أو بالتصريح لا تبطل إلا بظهور رغبة أو غش لحقوق أرباب الديون
راجع بند ١١٦٧ مدني ونود ٤٤٦ و ٥٠٩ و ٥١٣ تجاري

• (بند ٥٢٦) •

جميع الديون التي على المخلص قبل تجديد المصلحة تصيب لأربابها بمقتضاها
بالنسبة لمطالبة المخلص فقط عليها أو ما بالنسبة لروك الغرماء فلا تصيب الأعلى
الوجه الآتي وهو أن كل ربيدين لم يحصل في المصلحة الأولى يدخل في
روك الغرماء الجديد بتمام ديونه فإذا كان قبض حصته من القصة في
المصلحة الأولى فإنه يدخل في الثانية بقدر الحصة الباقية من دينه القديم
بحسب التنازل في القدر الذي وقع عليه الصلح

وتجوز أحكام هذا البند على أرباب الديون في حالة ما إذا استجبد على المخلص
تقليس جديد بدون سبق بطلان مصلحة ولا فسخها كأن قصر عن وفاة
ما التزم به من الشروط مع أرباب الديون أو اتخذ تجارة جديدة وبجزء عن دفعها
فحكم عليه بالتقليس

(ويسان ذلك أنه بمجرد ما يصير الحكم على المصلحة بالقضاء أو بالتصريح يصير

ما القرضه أرباب الديون من التمر وطمع القليل لا يجنب بطبعه فيعودون
 بالنسبة إلى بطء حاقيل العتقين اعتقادهم في ذمت تمام ديونهم وحقوقهم
 لكن لا يكون هذا إلا بالنسبة لذات القليل فقط فيصور لهم أن يحقوا أثره
 بطلب تمام ديونهم ويقتضوا عليه ويحبوه ما لم يتقدم مصالحه ثابة على موجب
 بند ٢٤ • ولكن في ديونهم وحقوقهم بالنسبة لروية القرماء تفصيل
 فكل رب دين لم يقبض شيئا في المصلحة الأولى فانه يسدح في روك القرماء
 الجديده تمام ديونه لما في ذلك من الانصاف فاذا كان دينه الذي في روك القرماء
 في المرة الأولى أربعين ألف فرك فانه يسدح في روك المرة الثانية تمام هذا
 القدر

وأما إذا كان قبض حصة من القسمة في المرة الأولى من المصلحة الأولى فقد
 أوجب على نفسه قبض ذلك نصيب عقد الرضاينة وبين القاس بطريق
 المصلحة فيكون عقد المصلحة قد تم بالنسبة له والرضاينة فلا رجوع لهما
 تنازل عنه في روك القرماء فحينئذ إذا كان أصل الدين أربعين ألف فرك
 وخصه في المصلحة الأولى عشرين ألف فرك حيث حصل التراضي على
 اسقاط خمسين في المائة وقبض عشرة آلاف فرك فان العشرة آلاف فرك
 تكون بقيمة عشرين ألف فرك من الأربعين فترأى أنه رب الدين من عشرين
 ألف فرك من أصل الدين المطلوب منه لأن رب الدين لما رضى بالمسكين في
 المائة في عقد المصلحة وقبض العشرة آلاف من القسمة فهذا بالنسبة إليه
 بمنزلة عقد لازم لا ينفسخ

الفصل الثالث

في نقل عليه التقليل وختمها لعدم

كفاية مال القليل بمصارفها

• (بند ٢٧) •

في أي وقت كان قبل التمديق على المصلحة وقبل اتحادية أرباب الديون إذا
 نطقت المداومة على إدارة التقليل بعدم كفاية أموال القليل للمصارف
 التي تقوم بها بالبحكمة التصارة تفصيل عليه التقليل وقطع علاقتها بما على

المجلس أمين المحكمة بأن تحسب هذا الحكم من غلة ممتلكاتها
مقتضى وثيقته وأجمع بند ٥٢٢ تجارى

فقرت على هذا الحكم أن كل أحد من أرباب الديون له على حدة أن
يتدعى على أموال المجلس وأن يطلب القبض والتضييق عليه راجع بند
٢٠٩٣ مدنى وبندى ٥٨٣ و ٥٨٠ محاكمات

ولا يجزى مضمون هذا الحكم إلا بعد انقضاء شهر كامل من تاريخ اعلانه وفى
أثناء هذا الشهر يكون موقوف التنفيذ راجع بند ٦٦ تجارى

• (بند ٥٢٨) •

يجوز للمجلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يطلب نقض الحكم بتفيل العملية
بإثبات وجود الأموال الكافية لمصارف استمرارها أو تسليم مقدار كاف
لإدارة العملية ليد وكلاء الديون راجع بند ٥٧٥ تجارى
وفى جميع الأحوال فيجب أن تكون مصارف التداعيات التى أوجبها البند
السابق مقدمة الاداء على غيرها من المصارف راجع بند ٢١٠ مدنى

الفصل الرابع

فما يسمى فى عرف التجار بالتحادية أو باب الديون
(التحادية أو باب الديون عبارة عن اشتراك اقرضهم فى أن يتقاضوا من
مدينهم المجلس الذى لم يتمكن من المصالحة بالتدبير اللازمة لتخليص ديونهم
منه والحصول عليها)

• (بند ٥٢٩) •

إذا لم يتم قرار المصالحة بين المجلس وغرمائه كان لهم الحق الصكامل فى أن
يكونوا جميعا بالنسبة اليه فى حالة الاتحادية فى مطلوبهم منه والاشتراكية
الروكية راجع بندى ٥٠٧ و ٥٣٧ تجارى

ويجب على أمين المحكمة حينئذ أن يتذكر معهم بمجرد دخولهم فى حالة
الاتحادية فيما يلزم من مباشرة عملتها فيبدأ بالقرار فى شأن اقباض وكلاء الديون
الموجودين أو استبداهم راجع بند ٤٥ تجارى

ويقبل فى جميعه شروى الاتحاد لعمل القرار اللازم أو باب الديون الممتازة

والجائزون من صفارى أو متاعى ويجزرا الامين بحضور اجماعه مجلس
أرباب الديون من الاقوال والمطويات وما استقرأ بهم عليه ويرفعه الى
حكمة التجارة فياطلعهوا عليه تبنى قرارها على موجب ما سبق في بند ٤٦٢
ومن عدا استبداله من وكلاء الديون بموجب هذا القرار يسلم حساب ما بهذه
الى خلفه من الوكلاء المستعدين بحضور الانبيز ويخطاب المجلس بطلبه رسميا
فذلك راجع بند ٥٢٧ محاكمات ونود ٤٦٢ و ٥١٩ و ٥٢٦ و ٥٢٧
تجارى

(بند ٥٣٠)

يصير عقد المشورة من أرباب الديون في شأن المجلس هل يعطى له ما يستعين به
على مبيته على مبدل المواساة اولا فاذا رأى أكثر الحاضرين انه يعطى لمشي
بوصف المواساة فانه يصير تقديره بمعرفة وكلاء الديون وعرضه على أمين
الحكمة فليستصوبه في تقدير ذلك يصير عليه العمل واذا رأى الوكلاء
المذكورون ان ما استصوبه الامين غير موافق جازلهم أن يرفضوا امر
ذلك من طرفهم لحكمة التجارة بدون واسطة فتأمر بما وافق في تقدير
هذه المواساة راجع نود ٤٤٣ و ٤٥٣ و ٤٦٢ و ٥٨٠ تجارى

(بند ٥٣١)

اذا أقبلت شركة تجارية جازلا رباب الديون عليها أن لا يرضوا بالمصالحة الامع
بعض الشركاء واحدا أو أكثر دون البعض الآخر راجع نود ٥٨٦ و ١٩
و ٦٠٤ تجارى

ففي هذه الحالة يكون مال الشركة المفلسة معتبرا روكا للقرماء على الوجه
الاتحادى وأما الاموال والاملاك الخصوصية لمن صار انقضاء المصالحة معه
واحدا أو أكثر فهي أجنبية عن أموال الشركة فلا تكون المصالحة
الخصوصية مع بعض الشركاء ملزمة لدفعه شيئا الا ان أمواله الخاصة المتفصلة
عن مال الشركة

وكل شريك حقيقى بمصالحة خصوصية قد تبرئت ذمته بذلك في الشركة من
التكافل فيها مع غيره راجع بند ١٢٠ مدنى

(بند ٥٣٢)

وكلاء التفليس يستثرون بالنسبة عن جميع أرباب الديون يستأثر أربابها
تصفية مال الروكية وقطع حساب التفليس راجع بند ٤٤٣ تجارى
ويجوز لأرباب الديون ان يرخصوا الوكلاء أيضاً ان يصبروا في المال المحصل
الروية الاتحادية برخصة صادرة عن قرار من جمعية م راجع بند ١٤٣٧
و ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ مدنى

ويجب ان يعينوا لهم في سند هذه الرخصة حدود دائرة التصرف مع تحديد
مبالغ الاموال التي تبقى في أيديهم معقدة للمصارف والتفقات ولا يستبرع
قرار تلك الجمعية الا اذا كان بحضور أمين المحكمة مع أغلبية آراء أرباب الديون
أى رأى ثلاثة أرباعهم عدداً وما لا راجع بند ٥٠٧ تجارى
ولا يمنع مانع من المناقضة في قرار الرخصة سواء كان المناقض هو المقلض
أو كان من أرباب الديون المناقضين رأى الاكثريه
ولا توقف مناقضة المناقض اجراء هذه الرخصة
(بند ٥٢٢)

اذا تسبب عن تجارة الوكلاء عقود تدعى مال روكية الاتحاد فأرباب
الديون الذين اذوا بهذه التجارة ملزمون دون غيرهم أن يدفعوا من أموالهم
الخاصة بهم الخارجه عن الشركة ما زاد على حصتهم في نفوذ الروكية الى حد
ما اذوا به الوكلاء (فما خالف فيه هؤلاء الوكلاء يكون على طرفهم خاصة)
وبناء على ما تقدم كل واحد من أرباب الديون الذين أجازوا التجارة يدفع من
خاصة ماله ما يخصه في الرأى نسبة حصته المطلوبة له من مال المقلض راجع
بنود ١٢٨٢ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ مدنى

(بند ٥٢٤)

مامورية وكلاء الديون أن يسعوا الى المصلحة في طلب مبيع عقارات
المقلض وبضائعه ومناعه وتنظيف حساب الديون المطلوبة له والمطلوبة منه
وكل ذلك يكون تحت نظر أمين المحكمة ولا يلزم في ذلك احضار المقلض راجع
بنود ٦١٧ و ٩٥٦ و ٩٦٦ محاكمات و بنود ٢٢٩ و ٦٢٣ تجارى
(من المعلوم ان هذا السعى انما يكون في حالة ما اذا حكمت المحكمة بإشهار
اتحادية الغرام واستراحتهم في روية الدين علام بطوق بند ٥٢٩ على

الاصول والرسوم المقررة في بند ٤٦٢ حيث عتبت ذلك تصديراً موال القلس
وحيثما مشتركا لارباب الديون

• (بند ٥٢٥) •

يجوز لوكلاء الديون بناء على أحكام بند ٨٧٤ أن يفصلوا بطريق الصلح جميع
الخصومات التي تتعلق بشارأ أنواع حقوق القلس ولوناقض القلس في ذلك
بأى مناقضة كانت راجع بندي ٤٤٠ و ٢٠١٥ و ٢٠١٥ مدي

• (بند ٥٢٦) •

يجب تجميع أرباب الديون في الطريقة الاتحادية بطلب أمين المحكمة ليعقدوا
الشورى العمومية ولو مرة في السنة الاولى وفيما بعد هامن السنين اذا
اقتضى الحال ذلك راجع بنود ١٩٩ و ٥٠٣ و ٥٢٢ و ٥٢٣ تجارى
ويجب على الوكلاء أن يقدموا الجمعية جميع ما يشر ومن العمليات وسر كلت
الادارة في حق مال القلس للمداولة فيه راجع بنود ٤٦٢ و ٥١٩ و
٥٢٩ و ٥٢٧ تجارى

ثم صير في هذه الجمعيات مدور القرا بقاء الوكلاء على وظائفهم واستبدالهم
بغيرهم حسب الاقتضاء وعلى موجب الاصول المقررة في بندي ٤٦٢
و ٥٢٩ السابقين

• (بند ٥٢٧) •

مق اتهمت عملية حساب القلس بجمع أمين المحكمة أرباب الديون وهي آخر
جمعية يعقدونها للمشورة الاستهائية

وفيها يقدم وكلاء الديون نتيجة عملياتهم ومحاسباتهم القطعية بحضور القلس
أو بطلب حضوره رسميا راجع بند ٢٧٠ محاكمات

ويسدى كل من أرباب الديون رأيه وما ظهر له من قبول عذر القلس أو عدم
قبول عذره ويجوز الحضر اللازم في شأن ذلك ويكون مستجيبا لراى كل من

أرباب الديون وما يندونه من الملاحظات راجع بنود ٥٢١ الى بند ٥٤٠
تجارى

ويجتمام هذه الجمعية ينسخ عقد الاتحادية من نفسه وبطبعة راجع بند ٢٩٠
تجارى

(بند ٥٣٨)

فرفع أيضا المحكمة لمجلس محكمته صورة قرار المحضر المعلق بقرار المحكم على
المجلس قبول عذره أو عدم قبوله ورفع أيضا لمحكمة تقرر أمره بما ظهر له
من أوصاف القليس وأحواله راجع بند ٥٠٢ تجارى
لحينئذ تحكم محكمة التباوة بقبول عذره أو عدم قبوله

(بند ٥٣٩)

في حالة ما إذا لم يحكم مجلس المحكمة بقبول عذره فالمجلس يكون لكل واحد من
أرباب الدين على حسنة حق في المرافعة منه والتداعي على أمواله وطلب
التضييق عليه راجع بنود ٤٤٣ و ٤٤٧ و ٥٠٤ و ٥٠٥ تجارى

فإذا حكم بقبول عذره صار معاق من التضييق عليه فيما يخص ديون اقله
فلا طلب لهم الا على أمواله لاعتقادهم منها ولا يسرى الحكم في حالة قبول
العذر بعدم التضييق على المجلس بالتبض عليه في حق من صار استثناءهم
بقوانين خصوصية (كالا جانب الفقير القاطن والاوصياء وأمناء الودائع لأن
مقاتتهم ووظائفهم تستلزم التضييق عليهم ولو في حالة الحكم بقبول العذر في
القليس) راجع بندي ٤٤٥ و ٤٤١ و ٥٠٤ تجارى وبند ٣٦٠ تحقيق الدعاوى

(بند ٥٤٠)

لا يجوز الحكم بقبول عذر من ارتكب قتال الحيلة والتدليس ولا من
ارتكب بيع أو رهن ماله ولا من حكم عليه بحد السرقة ولا من ارتكب
جرم القيل على أكل أموال الناس بالباطل بطريق النصب ولا الخائن فيما
اتفق عليه وأمناء الاموال المبرية راجع بند ٢٠٥ مدنى وبند ٢٧٩
جنابات وبند ٥٩١ تجارى

(بند ٥٤١)

لا يقبل من المدين التاجر رخصة تمكين غرمائه المصدين من جميع أمواله
والسبرى منها بدون مصلحة ولا يتبعه ذلك قانونا راجع بند ١٢٦٥ مدنى
وبند ٨٩٨ محاكمات

وانما يجوز أن يعمل في حقه صورة مخالفة أى مصلحة تنازلية بأن يخلع
عليه بعض أمواله أو جميعها لصلواتهم أو يوفى منهم فتعقد على موجب الشروط

المقررة في الفصل الثاني من هذا الباب

يجرى في هذه الخالعة الصلحية جميع الشروط المقررة في حق غيرهم من
المصالحات المعتادة ويترب عليها ما يترب على غيرها من قبيلها وخصتها
ما يطل المصلحة المعتادة ويخصها ويجرى في صلحية الاموال المتنازل عنها
وقطع حساب الدفع دين القرام منها عين الاحكام المقررة في بند ٥٢٩ ونود
٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ من هذا القانون

ويستوى عقد الخالعة الصلحية مع عقد الاتحاد في رسوم التسجيل

(الفرق بين المصلحة المعتادة التجارية والاتحاد ان في صورة دخول القرام في
الاتحاد لا يعود للمدين مباشرة امواله بنفسه والتصرف فيها بالبيع والشراء
والدفع لقرماته بل تنزع امواله من يده وتكون تحت تصرف القرام فيكون
من طرفهم وكلام مفروض عنهم في السعي في تنضيضها تقسم بين المستحقين منهم
بحسب دينهم بخلاف حالة المصلحة فانه يعود لهم التصرف بها واما الخالعة
الصلحية فتستوى مع حالة الاتحاد بدفع رسوم التسجيل ويكون لها ان يشبه
قرم بالاتحاد وبرخصة تمكين القرام من الاموال بالنسبة للمقتسفين الذين
ليسوا تجارا يجوز رفع دعاوىهم في كل منهما الى المحاكم المدنية وانما الفرق
بين الخالعة الصلحية وحالة الاتحاد هو ان الاتحاد يجعل القلم دائما عرضة
لقيام ارباب الديون على بدنه بالتبض والجبس بخلاف الخالعة الصلحية فلا
قيام معها لهم الا على ما له

وكذلك الفرق بين الخالعة الجارية للمدين تاجرا او غيره ورخصة التمكين
والتبري الخاصة بالمدين غير التاجر ان الخالعة يترب عليها اجواز عقود القلم
المخالف وصحة تصرفاته ومنه الحكم قبول عذره وفي آخر امره تنهي دينه
باراء ارباب الديون له منها واما رخصة التمكين والتبري فلا يكون ابرا للمدين
فيما لا بقدر الاموال الموجودة فقط وتبقى ذمته مشغولة بجميع

فقلص من هذا ان احوال المدين مع غرماته اربع حالة منها خاصة بالمدين
غير التاجر وهي حالة تمكين القلم من امواله لقرماته والتبري منها لهم والثلاثة
الاخر التي هي المصلحة المعتادة والمصلحة الخلعية والاتحاد تجارية في حق
كل مدين مقلص سواء كان تاجرا او غير تاجر

الباب السابع

فيما يتعلق بأنواع آليات الديون من جهة الامتياز
وعلمه وبيان استيفاء حقوقهم في
صورة التقاليس وفيه فصول

الفصل الاول

فيما يتعلق بالانضمام المتعهدين مع الخاسر
التكافلين معه في التزام دفع الدين

• (بند ٥٤٢) •

لرب الدين الذي يده سندات محصية بمضاهة من الخاسر ومن المتعهدين معه
المخلصين مثله أو المحيلين تلك السندات عليه أو الضامين لها فيها أن يدخل
دينه مع غير من آليات روكب الغرام في اقتسام ما يخسر من مال كل واحد من
هؤلاء الملتزمين بالدفع فيدخل في محاسبة هذه التقاليس بقيمة كاملة دينه
(بما فيه من القوائد والمصارف) إلى تمام الدفع راجع بندي ١٢٠٠
و ٢٠١١ مدني و ٥٦٥ تجاري

(سند تضامن الدين يجعل رب الدين الحق في أن يطلب وفاء جميع دينه من أي
من شاء استيفاء منه من المدينين بموجب بند ١٢٠٠ من القانون المدني
فإذا كان بعض المدينين المنقرض في التكافل موسر والبعض الآخر معسرا
فقرب الدين حق أن يطلب دينه بقلمه من البعض الموسر والبعض الموسر الذي
وفي الدين أن يرجع على روكبة غراما الخاسر فإذا كان التضامنون كلهم
مفلسين دخل رب الدين في روكبة الغرام ليس توفي حقه كآثار آليات
الديون عليهم

مثال ذلك ما إذا أنفلس ثلاثة أشخاص متكافلون وعليهم ديون لو اُخذت
قد رما فيه ١٢٠٠٠ فرنك فانه يدخل في روك تقليس كل واحد منهم دينه
بالكامل

فروك القلس الأقل أعطى خمسين في المائة فيستحق رب الدين أن يدخل فيها
بكامل دينه يعني بقية ١٢٠٠٠ فرنك فبانتقال خمسين في المائة تكون بقية
كامل دينه ٦٠٠٠

وروك القلس الثاني أعطى رب الدين ٣٥ في المائة فيكون غلام
دينه الذي هو ١٢٠٠٠ فرنك بقية ٤٤٠٠

وروك القلس الثالث أعطى رب الدين ٢٥ في المائة فيدخل
فيه بكامل دينه الذي هو ١٢٠٠٠ فرنك بقية ٣٠٠٠

ولكن حيث يخص من الروك الاول والثاني ١٠٢٠٠ فرنك
فلا يقبض من الروك الثالث الا بقدر ما بقي له وهو ١٨٠٠

فكانت اخذ من الروك الثالث بقية ١٥ في المائة فيكون جميع
ما قبض من مصلات الروكات وهي كامل دينه ١٢٠٠٠

(بند ٥٤٣)

حصص الديون المدفوعة لاربابهم من مصلات تقليس التقلين المشتركين
في التضامن لاحق في المطالبة لبعضهم على بعض بالرجوع في شئ منها مالم يكن
مجموع المصلات التي راجت من هذه التقليسات يزيد على مبلغ أصل
الدين ويؤا بعه من مصارف وقوائف في هذه الحالة كل ما زاد عن ذلك المجموع
المحصل يستحقه على حسب درجات سندات التكافل المدينون الاصليون
الذين هم مصممون لغرضهم من الكافلين لهم

(من قواعد المعاملات التجارية ان التضامن يقتضي ان التضامن بين يدفع
بعضهم دين البعض الآخر ويكون لكل منهم الرجوع على بعض بخلافه
ولكن ليست هذه القاعدة على عومها بل يستثنى منها حالة التقليس التي
من ضوابطها انه لا يرجع تقليس على تقليس آخر فيما دفع رب الدين من تقليس
المدينين التضامنين ولكن اذا كان مجموع ما تحصل من تقليسات المدينين

إذا غن قدر ما يستحقه رب الدين من دينه الأصلي ولو انقضت مضايقة
وقرأته فحينئذ إذا استوفى رب الدين أركب من حقه من مجموع ما قضى من
التقليسات وجب عليه ضرورة أن يردّه إلى مستحقه والمستحق هنا رعاة
الانصاف هو المدين الأصلي المضمون من الضامنين المتكافلين عنه بوظائف
دينه حيث استقر الدين في ذمتهم بالضمان ودفع كل منهم لائتمار من الضمان
الابتدور مساو لهذه الزيادة)

(بند ٥٤٤)

إذا كان يدرب الدين سند محض من المقلس وبعض من شركائه المتضامنين
معه وكان قد قبض من دينه قبل التقلس قد راعوا ما تقدم وأدخل في حساب
بالقاسمة وفسخ الدين بالدين فلا يدخل رب الدين المذكور مع غيره من ضمان
التقلس في الزول الابتدور ما بقي لم يبعد خصم ما ذكر ويكون الباقي ديناً على
الشركاء المتضامنين وعلى كفلاتهم
والمتعهد للمقلس أو الضامن له إذا كان هو الذي دفع عن المدين لرب الدين ذلك
القدر فإنه يتدرج مع الغرماء في هذا التقلس قد راعوا دفعه لو قام ديون المقلس
راجع بند ٢٠٢ مدني

(بند ٥٤٥)

لا يزال أرباب الديون لهم الحق في أن يقيموا دعوى على المتعهدين مع المقلس
وعلى كفلاتهم في طلب مبلغ أصل ديونهم منهم بالقام والكمال ولو في حال ما إذا
كانت انقضت مصلحة في شأن الدين راجع بند ١٢١٠ مدني وبند ٢٠٤
تجاري

الفصل الثاني

فمين يدهم ومن متاعى من أرباب الديون أو من لهم حق
الامتياز على أموال المقلس المتأخية

(بند ٥٤٦)

أرباب الديون الذين يدهم ومن متاعى أو تنوهم على وجه معتبر قانوناً لا يصير
قيد ديونهم ضمن زول الغرماء الا مجرد العلم به فقط (لأنه بما استدعيه الاحوال)
راجع من بند ٢٠٧١ الى بند ٢٠٧٤ و ٢٠٨٤ و ٢٠٨٥ مدني

وبندی ۵۰۸ و ۵۰۷ و ۵۰۶ تجاری

• (بند ۵۴۷) •

لوکلاء الدين في أي زمن كان أن يشكوا الرهن المتألي لفظة مال التقليل
ويضعوا المرتهن دينه ويكون فكه بالاذن من أمين المحكمة راجع بنود
۲۰۸۲ و ۲۰۸۳ و ۲۱۰۲ مدني وبندی ۴۴۳ و ۴۶۲ تجاری

• (بند ۵۴۸) •

في حالة ما إذا لم يملك الوكلاء الرهن المتألي وصار يسه على المدين بغير رأيه
الدين فإن ما زاد من الثمن يصير استخلاصه بسعي الوكلاء فإذا كانت قيمة
الرهن دون الدين فإن الدائن المرتهن يدخل في رول الغرماء بقدر ما بقي من
دينه ويصير أسوة بقية الغرماء المجزئين عن الامتياز راجع بند ۲۰۷۸ مدني
وبند ۶۱۷ محاکات وبندی ۵۵۲ و ۵۶۵ تجاری

• (بند ۵۴۹) •

المرتبات المستحقة لأرباب الاشغال والاعمال الذين استفادتهم القلنس بقضيه
في أثناء شهر سابق على الحكم عليه بأشهر التقليل تدخل في جملة ديونه الممتازة
بالمنازع وتكون في درجة امتياز مرتبات الخدم المذكورة في بند ۲۱۰۱
من القانون المدني راجع بنود ۴۳۷ و ۴۳۸ و ۵۸۶ تجاری
وكذلك مرتبات مستخدمى حواصل التجارة من ستة أشهر قبل التقليل
تكون أيضاً في هذه الدرجة الامتيازية بالمنازع

• (بند ۵۵۰) •

يحرم القلنس من مزية رد الاشياء الائتمانية والمتاعية لباقيها الطالب
استردادها لفظة المرخصة له حسب المقرر في غرة ۴ من بند ۲۱۰۲ من
القانون المدني وليس له من تاريخ تدوين هذا البند أن يحتل به هذه الرخصة
حكم هذا البند شخص لعدم بند ۲۱۰۲ وحكمة التخصيص منع القلنس
والفرير لان المدين عند افلاسه قد يتواطأ مع بائع الامتعة ليسترد منه عين
متاعه له ويرى بما توافق أرباب الاموال التجارية على استرداد عينه والههم
فيحفظ ذلك بالغرماء كل الانحاف فخلج داء هذا القلنس انما يكون بسبب
جواز الاسترداد المرخص في ذلك البند وقطع علاقه بالكلية

وهذه الحكمة أخرى ويجب منع حق الاسترداد وهي أن الشخص الذي
على قدر جسيم من الأثام والمتاع يجعله متاعاً من يعقده فيه العقود وذلك
يكون له من الزينة والزخرفة متاع عظيم يخدع به غيره فيسبب حرماً من
حق الاسترداد قانوناً يستقط البائع في معاملته فلا يبيعه إلا بيمينه (أي يده)
راجع بند ٥٠٢ مدني ونسبي ٤٨٦ و ٥٧٤ تجاري

• (بند ٥٥١) •

على وكلاء الديون أن يقدموا للأمين قائمة الديون التي يزعم أربابها أنها
ممازاة بأموال متاعية فإذا لم يجد الأمين المذكور ما قاله الثبوت امتيازها بعد ذكر
أذن بصرفها من أول نقود تنص من أموال القس راجع بند ٤٥٢ تجاري
فإذا كان في نفس امتيازها تراعى محتاج التصديق كان الحكم في ذلك لحكمة
التجارة (هذه إذا كانت دعوى الامتياز تنقص افلاس القس والأمين كانت
تعلق بآليات درجات الامتياز بين أرباب الديون كان الحكم فيها للمعكفة
المدنية) راجع بندي ٦٦١ و ٦٦٢ محا كان وبند ٦٢٥ تجاري

الفصل الثالث

في ذكر حقوق أرباب الديون الذين يأتونهم
رهن عقارى أو لهم حق الامتياز
على العقار

• (بند ٥٥٢) •

إذا صار تقسيم عن الاملاك العقارية على الغرماء قبل عن الاموال المتاعية
أو كان معه في زمن واحد فان أرباب الديون الحائزين للرهن العقارى
أول الامتيازات على الاملاك العقارية إذا لم يستوفوا حقوقهم من ثمن
العقارات يراخون رول الغرماء المحتردين عن الامتيازات بنسبة ملحق مستحقا
لهم من ديونهم ويصرف لهم بحسب ذلك من نقود الروكية وذلك بشرط أن
تكون ديونهم قد صار تحصيلها وأن يكونوا أدوا الحلف عليها بمين التوثيق
لثبوتها بحسب الاصول المقررة فيما سبق في هـ ذا النصوص راجع بنود
٢٠٩٢ و ٢٠٩٤ و ٢٢١٨ مدني وبند ٧٤٩ محا كان وبند ٥٦٥
٥٧١ تجاري

(مثال ذلك ما إذا كان قدر الدين ١٠٠٠٠٠ فترك على الوجه الآتي)

٢٠٠٠٠

الدائن الأول برهن عقارى على

٣٥٠٠٠

الدائن الثانى برهن عقارى على

١٠٠٠٠

اثنان دائنان مجردان عن الامتياز (الاولدين

١٥٠٠٠

والثانى دينه

١٠٠٠٠٠

فيكون مجموع الدين

وصلا يبيع العقارات قبل الامتعة وبلغ عنها ٧٠٠٠٠ فترك فخطى

٤٠٠٠٠

من هذا المبلغ للدائن الاول برهن عقارى قيمته مطلوبه وهو

٣٠٠٠٠

والدائن الثانى برهن عقارى

٧٠٠٠٠

يكون المجموع

فبعد توزيع الفنى المتصل من بيع العقارات يبقى للدائن الثانى المتناز برهن

العقارى مبلغ ٥٠٠٠ فترك ولا يكون له مطالبة فقامه الامن متصلات يبيع

الامتعة فاذ بلغ المتصل من بيع الامتعة ٢٤٠٠٠ فترك يستحق منه

٥٠٠٠

الدائن الثانى المتناز برهن العقارى من أصل دينه وهو

ويستحق منه الدائن الاول من الغرماء المجردين عن

١٠٠٠٠

الامتياز قدره مئتين وهو

ويستحق منه الدائن الثانى من الغرماء المجردين عن

١٥٠٠٠

الامتياز قدره ثلاث مائة وهو

٣٠٠٠٠

يكون المجموع

وحب ان المتصل من بيع الامتعة لم يبلغ الا ٢٤٠٠٠ وهو غير كاف

٤٠٠٠

لذا دجيع الديون فيعطى للدائن المتناز برهن العقار

٨٠٠٠

ويعطى للدائن الاول من المجردين عن الامتياز قدره مئتين وهو

١٢٠٠٠

ويعطى للدائن الثانى من المجردين قدره ثلاث مائة وهو

٢٤٠٠٠

يكون المجموع

(بند ٥٥٣)

اذا كان قد سبق توزيع واحد أو عدة توزيعات من النقود المتصلة من المتاع

قبل توزيع غن العقارات أو باب الديون المتناز والخاتمة لرهن العقارى

الحق المحلوف عليه بين التوثيقين يستلزم في توزيعات عن العقارات لكل ديونهم
واعمال هذه الصلوة يترجم أن يستعمل من عن العقارات قيمة ما جرى دفعه من
عن الامتعة التي هي روكية جلة الغرماه أرباب الديون المعتادة كما سيأتي بيانه
في البند الآتي راجع بنود ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ بجاري

• (بند ٥٥٤) •

بعد بيع العقارات واعطاء الحكم القطعي بوضع أرباب الديون الحائزين للرهن
العقارى والممتازين به في مراتبهم الامتيازية عن استحقاق منهم في مرتبة
المتفق بهم من عن العقار شيئا من كل دين فلا يأخذ منه الا بعد ان يستعمل
منه ما كان صرفا لمن مال روكية الغرماه المجردين عن الامتياز راجع بنود
٧٥٩ و ٧٦٧ و ٧٧٢ محاكات

ويرد القدر المستعمل بهذه الطريقة الى مال روكية الغرماه المجردين عن الامتياز
حيث صار استر المراجحة قدودها راجع بند ١٢٥١ مدنى ونود ٥٠١
و ٥٥٣ و ٥٥٥ بجاري

• (بند ٥٥٥) •

أرباب الديون الحائزين لرهن عقارى أو امتياز على العقار اذا لم يراجوا الا
بخص من ديونهم في تقسيم عن العقارات فانه يحكم لهم حكما قطعيا بان
يتركوا في روكية الغرماه بما بقى لهم بعد من اجتهت باخذ استحقاقهم من عن
العقارات

وما أخذوا من النقود زيادة عن نسبتها يستحقونه في التوزيعات السابقة من
عن العقار بجرى استر المراجحة الى مال روكية الغرماه المجردين عن الامتياز
راجع بند ١٢٥١ مدنى

• (بند ٥٥٦) •

أرباب الديون الحائزين لرهن عقارى اذا لم يتفقوا حسب درجتهم بشئ مطلقا
من المراجعة في توزيع عن العقارات فيكون اسوة الغرماه المجردين عن
الامتياز راجع بنود ٥٠١ و ٥٠٩ بجاري

(عدم اتفاقهم من توزيع عن العقار يتصور فيما اذا كان من قبلهم في درجة
الامتياز على العقار قد استوعب دينه عن ذلك العقار ولم يحصل لذلك شئ

الممتازين من ديسه فيقول أمر مالي أن يكون مصدودا من أرباب الديون
الديون المجردة عن الامتيازات

ولندكر هنا مثالا بين معنى الأربعة بنود السابقة وكيفية حسابها فنقول
إذا كان خمسة أشخاص على مدين ٤٢٠٠٠٠ فرنك على الوجه الآتي

١٦٠٠٠٠	الأول	{	أرباب الديون الممتازون
٠٨٠٠٠٠	الثاني		
٠٤٠٠٠٠	الثالث		
			بالمعار
١٢٠٠٠٠	الأول	{	أرباب الديون المجردون
٠٢٠٠٠٠	الثاني		
			عن الامتياز
			يكون مجموع الدين
٤٢٠٠٠٠			

فصار مبيع أسعة القلس وتصل منها ١٠٠٠٠٠ فرنك وتزاحم أرباب الديون
على هذا المبلغ ليقتسموه قسمه ثلثا ما يطالب بند ٥٠٤ فهذا يصير قسمته بينهم
على النسبة الآتية

٤٠٠٠٠	الأول	أرباب الديون الممتازة
٢٠٠٠٠	الثاني	
١٠٠٠٠	الثالث	
٣٠٠٠٠	الأول	أرباب الديون المجردون
٥٠٠٠	الثاني	
١٠٥٠٠٠	يكون المجموع	

ثم بعد تقسيم مخصص الامتياز صار مبيع العقارات تحصل من ثمنها مبلغ
٢٢٠٠٠٠ فرنك يدخل الممتاز الأول بترتبة استفاعية بأكمل دينه فلها الحق
في أن يعطى كمال استحقاقه يعني ١٦٠٠٠٠ فرنك ولكن حيث قد سبق أنه
انضم مبلغ ٤٠٠٠٠ فرنك فلا يعطى له إلا ١٢٠٠٠٠ فرنك ويخصم منه
بموجب بند ٥٥٤ مبلغ ٤٠٠٠٠ فرنك ليضاف في مال الدولة القرماء المجردين
عن الامتياز ويدخل الثاني المستقع بدرجة الامتياز في حصة من استحقاقه
من ثمن العقار فلا يمكن سبقه في التوزيع الأول شي لا تخذ الباقي من ثمن
العقار يعني ٦٠٠٠٠ فرنك ويدخل في أرباب الديون المجردين عن الامتياز

بما بقي له يعني ٢٠٠٠٠ فرنك والسكن حيث علم أنه مستحق
 في توزيع ائتمنة نفسه كمال دينه يعني ٨٠٠٠٠ فرنك وهو أربعة
 اضعاف ما يراحم فيه في عن العقار فوجب أن يخص منه ثلاثة أرباع ما دخل
 فتمن المدين لاضافته الزول الغرماء المجردين طبقا لنطوق بند ٥٥٥ وبلغ
 الثلاثة أرباع المضمون منه ١٥٠٠٠ فرنك
 والثالث المتنازع بالزمن لا يستحق بدرجة امتياز فيكون بقية القريم المجردين
 الامتياز عملا بند ٥٥٦ وبموجب هذا الحساب يكون مجموع ما أضيف
 الى مال رول الغرماء ٥٥٠٠٠ فرنك تنقسم بالتساوي على باقي أرباب
 الدين الذين لم يكمل صرف استحقاقهم يعني الى الدائن الثاني المتنازع بالعقار
 فتراحم باقي له وهو ١٥٠٠٠
 والثالث يراحم بما يستحقه وهو ٢٠٠٠٠
 والدائن الأول المجردين الامتياز يراحم بما يستحقه وهو ٩٠٠٠٠
 والدائن الثاني المجردين الامتياز يراحم بما يستحقه وهو ١٥٠٠٠
 فيخصص لكل منهم محاسبته بقسمة دينه

الفصل الرابع

في حقوق زوجات المقلين

• (بند ٥٥٧) •

في صورة تقيس الزوج إذا كان ما دخل به الزوجتين العقارات بعد الزواج
 لم يكن اختلط على وجه صحيح معتبر بحال الزوج فانه يرد لها العقارات بعينها
 وكذلك يرد لها ما آل اليها من العقارات بالارث أو بالهبة أو بالوصية واجمع
 بنود ١٤٠٥ و ١٤٧٠ و ١٤٩٢ و ١٥٣١ و ١٥٣٦
 ١٥٦٤ و ١٥٧٧ مدني

• (بند ٥٥٨) •

وكذلك يرد لزوجته جميع العقارات التي اشترتها باسمها من أثمان ما ورثته أو ما
 وهب لها أو ما آل اليها بالوصية بشرط ان تكون صيغة استعواض هذه النقود
 بالعقارات مذكورة صريحا في حجة البيع وان يكون قد ثبت من دفتر
 القسام أو بسند آخر قطعي ان أصل من هذه العقارات متصل بما ذكر

راجع بنود ١٤٠٢ و ١٤٣٤ و ١٤٥٠ و ١٤٦٢ و ١٥٥٢
و ١٥٥٩ مدني و بند ٩٤٣ محاكمات

• (بند ٥٥٩) •

وكيفما كانت الشروط المبني عليها عقد النكاح في حق مال الزوجين فإنه يقضى بالبناء على غلبة الظن والاجتهاد بان ما يملكه أو تستر به زوجة المخلص هو من ماله وأنه يجب إضافة الموصوداته التي هي حق القرماء وإنما للزوجة ان تثبت بالبراهين ما كبتها لذلك فان اثبتت فلا يضاف ما يملكه الى مال القرماء
راجع بنود ١٢٩١ و ١٣٩٤ و ١٤٠٢ و ١٤٠٤ و ١٥٥٢ مدني

• (بند ٥٦٠) •

للمرأة حق في استرداد عين الامتعة التابعة لها بموجب سند عقد النكاح زوالا ليله لمن ميران أو هبة أو وصية ولم تكن هذه الامتعة بمحلة بمال أو جهابشرط ان تثبت أنها هي عين الامتعة التي آلت اليها بالكشف عن دفتر قسمة أو جرد أو بسند صحيح مقبر راجع بندي ٢٧ و ١٣١٧ مدني و ٩٤٣ محاكمات

فان هجرت عن الاثبات بهذا الوجه ~~كم~~ بالاجتهاد المبني على القرائن أن جميع الامتعة سواء كانت لاستعمال الزوج أو الزوجة على أي طريقة عقد عليها النكاح هي في حكم المملوك للزوج فتؤول الى أرباب الديون وانما يجوز لو كلاً الديون أن يردوا للزوجة بعد استئذان أمين المحكمة الثياب والملابس الضرورية لها

• (بند ٥٦١) •

لامطالبة للزوجة بامتداد العقارات المذكورة في بندي ٥٥٧ و ٥٥٨
الابشرط ضمانها للديون وقبضة الرهون الواقعة على هذه العقارات بالوجه المرعي بالقوانين سواء كانت ضمن ذلك بطوعها واختيارها أو بحكم المحكمة عليها بالضمان راجع بنود ١٤٢٨ و ١٤٤٩ و ١٥٢٥ و ١٥٢٨
و ١٥٥٤ و ١٥٧٦ و ١١٤١ و ٢١٢٤ و ٢١٦٦ مدني

• (بند ٥٦٢) •

اذا وقت الزوجة ديوان من زوجها فإنه يقضى بقلبة الظن والاجتهاد بأنها اذن

هذه الديون من مالها لا يجوز لها أن تطالب بشئ من ممتلكات الافلاس
 ما لم تقم بدلا على ان ماصرقة من أصل مالها خاصة على طبق ما سبق في بند
 ٥٥٩

• (بند ٥٦٣) •

إذا كان الزوج تاجر اوقت اشهار عقد نكاحه أو كان بدون صناعة معاملة
 وصار تاجرا في سنة اشهار العقد فالتقاررات التي يملكها في وقت اشهار العقد
 أو التي تول إليه بعد الاشهار بالاث أو الهبة أو الوصية هي التي يكون للزوجة
 حق في ان ترتبها الامتياز بها في عقد أشياء

أولا في مقابلة التقود والامتنعة التي دخلت بها على سبيل الجهاز أو التي آلت
 اليها بعد العقد بارت أو هبة أو وصية واثبت صحة تسليمها بالبسند صحيح
 التاريخ

ثانيا في مقابلة ما مارا تبدا من ثمن عقاراتها المبعة في أثناء الزواج
 ثالثا في مقابلة استعواض خسارة الديون التي اشتركت في الاقتراض مع
 زوجها راجع بنود ٧٥ و ١٧٥ و ٧٢٤ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ١٢١٧ و
 ١٢٢٨ و ١٤٣١ و ٢١٢٢ و ٢١٢٥ مدني

• (بند ٥٦٤) •

إذا كان الزوج تاجرا عند اشهار عقد النكاح أو كان بدون صناعة معاملة
 وصار تاجرا في أثناء السنة التالية لاشهار زواجه فليس لزوجته حق في ان
 تطالب من مال الافلاس بما تبرع لها به الزوج في عقد النكاح وسطر في وثيقة
 العقد كما لا حق لارباب الديون على الزوج في طلب ما تبرعت به الزوجة
 له في وثيقة العقد المذكور راجع بنود ٧٥ و ١٩١ و ١٠٩٦ و
 ١٢٩٤ و ١٤٨٠ و ١٤٩٦ و ١٥١٥ و ١٥٢٧ مدني

الباب الثامن

في بيان تقسيم مال المعلن على غرماته
 ونصفيه حساب عن امتعنه

• (بند ٥٦٥) •

بعد اداء مصارف الرسوم ومصروف ادارة عملية الافلاس وما على المعلن

ولما أتت على سبيل المراساة المرفوعة على معبثته وقيمة المبالغ المدفوعة لأرباب
الديون المتأخرة تقسيم قيمة الباقي المتصل من ثمن الاستعانة على جميعهم قسمة
غراماً على نسبة ديونهم المحققة التي أدوا عليها الحلف بين التوثيق المؤكد
لصحتها راجع يند ٢١٠١ مدني وند ٦٦٢ محاكم

• (ند ٥٦٦) •

ولاجراء ذلك يجب على وكلاء الديون أن يقدموا كل شهر لأمين المحكمة
التجارية كشفاً مفصلاً مبيناً فيه حالة الافلاس وقد راى التقود التي جرى تسليها
في صندوق الامانات أو المودوعة تحت يدهم متى فاذا استحسن راي الامين
تقسيم المتصل على أرباب الديون اذن بصفته عليهم بعد تخصيصه على أمعائهم
وانما ينبغي له كمال السعي في تليخ أرباب الديون قضية هذا التوزيع

• (ند ٥٦٧) •

ولا يصير مباشرة القسمة على أرباب الديون المتوطنين بالمملكة الا بعد حجز
الحصة التي تخص الديون المقيدة في قائمة ميزانية أرباب الديون باسم المائنين
المتوطنين خارج هذه المملكة

فاذا استبان أن هذه الديون ليست مقيدة في الميزانية المذكورة على وجه
النسب الشافي جاز لأمين المحكمة أن يزيد على مقدار الحصة المحبوزة المقيدة
في الميزانية مبلغاً للاحتياط وانما يجوز في هذه الحالة لوكلاء الديون اذا
ظهر لهم وجه المناقضة في حكم أمين المحكمة أن يناقضوا في ذلك برفعه
لمحكمة التجارة لتأمر بما يظرونها

• (ند ٥٦٨) •

تحتفظ هذه الحصة المحبوزة بصندوق الامانات لغاية انقضاء المدة المحدودة لها
في أحكام بند ٤٩٢ فاذا لم يثبت أرباب الديون المقيمون في البلاد الاجنبية
ديونهم حكم منطوقاً أحكام هذا البند يصير توزيع الحصة المحبوزة على أرباب
الديون التي صار تحقيقها

وكذلك يصير مثل هذا الجز في حق أرباب الديون الموقوفة على القبول فيصير
حصة على نعمتهم بقدر ديونهم الموقوفة على ائطاء الحكم النهائي في شأنها

• (بند ٥٦٩) •

لا يجوز لوكلاء الديون أن ينفصوا شيئا لأربابها إلا بإذنهم المستند المتبع للدين
وكل حاد قهوه برأيهم أو بأمر أمين المحكمة فيسندونه على سند الدين طبق
الاصول المقررة في بند ٤٨٩

ولكن إذا تعذر على رب الدين إبراز سند الدين المطلوبه وكان قد سبق
تحقيق مبان للأمين أن يأذن للوكلاء المذكورين بالصرف اعتمادا على ما ثبت
لأرباب الديون بالكشف عن ذلك من محضر تحقيق الديون
وفي حالة ما إذا أقر رب الدين السند أو اكتفى بالكشف من المحضر المذكور
فلا بد له أن يحرر على حاضر قائمة التوزيع اشهادا منه بوصول حقه اليه

• (بند ٥٧٠) •

يجوز لأرباب الديون المتعدين بعد اصدار إذن محكمة التجارة وطلب حضور
المجلس على الوجه الرسمي ان يبيعوا بطريق التقويم جميع حقوق المجلس
أو المطالبات له كلاً أو بعضاً بما يمكن تحصيلها في هذه الحالة يجزى وكلاء الديون
جميع العمليات اللازمة لهذه المبيعة
ويجوز لكل واحد من أرباب الديون أن يخلص من الامين الزام القرطه المتعدين
بمقتضى جملة الامداد التي في هذا الخصوص واعطاء القرار اللازم

الباب التاسع

فيما يتعلق ببيع عقارات المجلس

• (بند ٥٧١) •

من صدور الحكم بأشهار تخلص أي مدين لا يجوز لغرمائه ان يرفعوا أمرهم
إلى المحكمة قبضت ببيع العقارات الغير المرتبطة لهم لاستخلاص حقوقهم
من انقضاء ارجع بند ٤٢٠ مدني وبند ٦٧٣ محاكمات

• (بند ٥٧٢) •

إذا لم يكن قد حصل طلب نزع العقار من يد المجلس بالبيع قبل عقد الاتحاد
جاء لوكلاء الديون الممتازة دون غيرهم ان يطلبوا البيع وانما يجب عليهم
أن يباشروه قبل مضي غايصة أيام من وقت اذن الامين بذلك ويكون بيع

هذا العقار على حسب الأصول والطرق المقررة في بيع عقول القاصرين
راجع بند ١٥٧ مدني وينود ١٥٦ و ١٥٨ و ١٦٤ و ١٦٥
محاکات

• (بند ٥٧٣) •

من بعد ابراء المزايدة على عقارات القلنس بناء على طلب وكلاء الديون وقيدها
على الراغبين لاتعمل المزايدة مرة أخرى الا بالشروط والاصول الآتية وهي
أن تكون المزايدة الثانية بعد الاولى بخمسة عشر يوما لا غير
وأن لا يكون الثمن في المزايدة الثانية دون عشر القيمة الأصلية التي وقف
عليها الثمن في المجلس الاول وأن تعمل المزايدة الثانية في المحكمة المدنية في قلم
تحرير اتمها ببراء الاصول المقررة في بندي ٧١٠ و ٧١١ من قانون
المحاکات الملكية وتقبل المزايدة من كل انسان
وكذلك يقبل من كل انسان الزيادة على من وقف عليه الثمن الى ان ينهي أمر
المزايدة الثانية ومتى تمت هذه المزايدة بالسوم الأخير وبالاتساق الذي
لا مزايدة بعده تكون هي المزايدة الاتساقية القطعية ولا يجوز أن تقبل
من ايدها

الباب العاشر

فيما يتعلق باسترداد ما اشتراه

المدين باتباعه بعينه

(الاسترداد هو طلب المالك من القلنس ان يرده عليه ملكه بعينه في مقابلة دينه
يعني ان يدعى المالك على أموال القلنس في أخذ ما يملك كمنها بدون ان يكون
لغيره حق في التداعي عليها لروكية ثم ان الاشياء التي يقبل في حقها الطلب
هي سندات الحوالات التجارية والبضائع المودعة في صندوق الامانات
او المخازن والاشياء المبيعة للقلنس ولم يكن دفع ثمنها)

• (بند ٥٧٤) •

يجوز في حالة التقليل لصاحب سندات التجارة أو تجارة من السندات التي لم
تقبض ولم تزال باقية بعينها تحت يد القلنس وقت تقلده ان يطالب رد عامته اذ

كان سلمها ووكله فقط استسلامها وسقطت عنها ابقاها بحيث طلبه او كان
سلمها ورجعها مودعة في مقابلة دفع تقاسيم معلومة راجع بند ٨٢٦
محاكمات ونورد ٩١ و١٣٨ و١٨٧ تجارى

• (بند ٥٧٥) •

ويجوز ايضا استرداد البضائع التي صار تسليمها للمفلس على حصيل الامانة
والوديعة او وكله المالك في بيعها على ذمته اذا كانت هذه البضائع موجودة
بصنعا جميعها او بعضها وكذلك يجوز استرداد عن جميع او بعض هذه البضائع
ان لم يكن صار دفعه من المشتري للمفلس ولا المباداة فيه ولا المقاصة بين المفلس
والمشتري راجع بند ٩٢ و١٤٤ تجارى

• (بند ٥٧٦) •

يجوز استرداد البضائع المرسلة للمفلس لملكها اذا انتظت ولم تصل الى مخازنه
او الى مخازن وكيله المقروض من طرفه في بيعها على ذمة المفلس راجع بند
٢١٠٢ مدنى

(يخضع ذم صاحب البضائع التي وصلت لمخازن المفلس والمخازن وكيله ولم يقبض
نهيئرا حرم الغرماء ويكون كسوتهم في ثمنها)

واكن لا يسمع استرداد البضائع لملكها اذا كان قبل وصولها صار بيعها
بدون حيلة ولا تدليس بالثمن المذكور في ساقطة الاثان والمصارف اوفى رسالة
متعهد النقل بر او بجرأ وحفاظ الرسائل المشحولة بامضاء المرسل لهذه

البضائع راجع بنود ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٩ و ٢٨١ تجارى

ويجب على المالك المطلب رد البضائع ان يوفى لوكيله ارباب الديون جميع
الدفوعات التي قبضها من المفلس من اصل ثمن البضاعة وكذلك جميع المبالغ
التي استلمها في مقابلة اجرة الحمل أو اجرة التوكيل أو عمولة أو جملة التأمين
(سيكورتاه) أو المصارف الاخرى وان يدفع المبالغ الباقية في طرفه من هذا

القبيل بدون سداد راجع بند ٥٧٨ تجارى

• (بند ٥٧٧) •

يجوز للبائع الذي لم يقبض الثمن ان يحجز البضائع التي باعها للمفلس بدون ان
يكون استلمها المشتري ولا أرسلت اليه او لشخص آخر على ذمته بالنيابة عنه

في استلامها راجع بندي ١٦١٢ و ١٦١٣ مدي

• (بند ٥٧٨) •

يجوز لوكلاء الديون في صورتين المذكورتين بالبندين السابقين أن يستأذوا
أمين المحكمة ويطلبوا تسليم روكية الغرماء البضائع الميسعة وأن يدفعوا
البائع الثمن الذي صار الاتفاق عليه بينه وبين المخلص راجع بندي ١١٢٢
و ١١٨٤ مدي

• (بند ٥٧٩) •

يجوز لوكلاء الديون بعد استئذان الامين أن يجيبوا طالب درالمبيع فاذا كان
الشيء المطلوب رده محل نزاع فوض فصل الحكم فيه لحكمة التجارة بعد استماع
تقرير الامين المذكور

الباب الحادي عشر

فيما يتعلق بالمناقضة فيما صدر من الاحكام في قضايا الافلاس

• (بند ٥٨٠) •

حكم اشهار التفليس وحكم تعيين تاريخ محضر المخلص عن وفاء ديونه قبل الحكم
بالتفليس قابلان للمناقضة فيما من طرف المخلص في مهلة ثمانية ايام فان
كانت المناقضة من طرف ارباب الحقوق والديون كانت هلم اشهر اكاملا
وابتداء هاتين المدة يكون من آخر ايام استيفاء الاصول والرسوم المقررة
في بند ٤٤٢ فيما يتعلق بنشر وتعليق القرارات المبينين في البند المذكور
ودرجهما في جرائد الوقائع راجع بندي ١٤٩ وما بعده محاكمات

• (بند ٥٨١) •

بعد انقضاء المدة المحددة لتحقيق الديون واداء أمين التوفيق لاثباتها لا قبل
أي مناقضة من ارباب الديون بادعاء ان تاريخ اعسار المخلص عن وفاء ديونه
ممكن من تاريخ آخر غير التاريخ الذي ذكر في حكم اشهار التفليس أو في
الحكم الصادر بعد حكم الاشهار فاذا انقضت الاجال المحددة لذلك فان
تاريخ اعسار المخلص عن وفاء ديونه يعتبر من وقت انقطاع الدفع بالنسبة لارباب
الديون بحيث تجري عليه أحكام المعسر من ذلك الوقت

• (بند ٥٨٢) •

أي حكم صدر في قضايا التفليس وحل قسب منقضة ورفع إلى محكمة أخرى لاستئنافه فالمدعى بين الاستئناف والقضاء تكون خمسة عشر يوما ابتداء من إشعار الخصم بإعلام مرسل من المحكمة إلى منزل مكانه (مهلة الخصم في استئناف القضاء المعتادة ثلاثة أشهر كما هو مذكور في بند ٤٣٤ من المحاكمات المدنية ولكن في قانون التجارة ما راختصار هذه المدة يجعلها خمسة عشر يوما لاستكمال الحكم في قضايا التفليس)

وتزيد هذه المدة يوما واحدا المقيم بعيدا عن المحكمة بمسافة تخمين القسمة ويومان لتقديره مرتين وهم جراراجع بند ١٠٣٢ محاكمات

• (بند ٥٨٣) •

خمس أحكام قضائية لا تقبل المناقضة ولا طلب الاستئناف ولا الرفع لمحكمة التسع

الأول الأحكام المتعلقة بتنصيب أو استبدال أمين المحكمة المنصوص عليها في التفليس وتنصيب وكلاء الديون وعزلهم راجع بنود ٤٥١ و ٤٥٤ و ٤٦٢ و ٤٦٤ و ٤٦٧ و ٥٢٢ تجاري

الثاني أحكام التصديق بتسريح المفلس وعدم التعرض له أو على مواساته من مال التفليس بما يستعين به على موته وموثة عائلته راجع بنود ٤٧٢ و ٤٧٤ و ٤٧٤ و ٥٣٠ تجاري

الثالث الأحكام القضائية التي أذنت ببيع الموجودات والبضائع المملوكة للمفلس راجع بنود ٤٧٠ و ٤٨٦ تجاري

الرابع الأحكام التي قضت بتأخير المصالحة (المسماة بقرقور داتو) أو حكمت بقبول دخول ديون متنازع فيها مع ديون القراما وقبلا راجع بنود ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥١٠ تجاري

الخامس الأحكام التي قضت بها محكمة التجارة بناء على طلبات حصلت من شأن أو امر أمين المحكمة فيما يخص دائرة تصرفه راجع بنود ٤٥٣ و ٤٦٦ و ٤٧٤ و ٥٢٠ و ٥٦٧ تجاري

الكتاب الثاني

في التقليل الناشئ من سوء الاختيار وما يقرب عليه
من الاحكام وفيه عدة ابواب

(ينقسم التقليل في عرف اهل التجارة الى تقليل قسري وهو ما يشاء من
احوال قسرية تعرض للتجاوز دون ان يمكنه اجتنابها ولا يقرب عليه فيها
شي من التعازير والمدود والى تقليل بسوء الاختيار وهو قسمان احدهما
تقليل التقریط والتقصير ويسمى تقليلاً بسيطاً والثاني ما تقلل الحيلة
والتدليس

فتقليل التقریط والتقصير معدود من الذنوب الصغار واقل جزائه حين شهر
واحد واكثره حين سنتين على حسب احوال المقلل وما يظهر لمجلس المحكمة
من جسامته راجع بند ٤٣٠ جنایات

واما تقليل الحيلة والتدليس معدود من الكبائر وجزاؤه تركب الوضغ في
الاشغال العمومية مدة محدودة بالنسبة لجسامه احواله ايضا

الباب الاول

فيما يتعلق بتقليل التقریط والتقصير وما يقرب عليه من الاحكام

• (بند ٥٨٤) •

بناء على طلب وكلاء الديون أو أرباب الديون أيما كان طلبهم أو على طلب
وكلاء الملك في المحاكم تحكم محاكم التعازير حال انعقاد مجلس القضاء
في صورة التقليل البسيط على المرتكب لذنوب التقریط والتقصير بالجزاء
المحدود في قوانين الجنایات لذلك راجع بندي ١٧٩ و ١٨٢ تحقيق
النواوي وبندي ٤٠٣ و ٤٠٤ جنایات و بنود ٤٥٩ و ٤٨٢ و ٤٨٣
و ٦٠٢ تجاری

• (بند ٥٨٥) •

يجب أن يحكم بارتكاب التقليل البسيط الصادر عن قریط وقت صير على كل
تاجر ثبت اقصافه بصفة مما يأتي
أولا اذا ثبت ان مصارف نفسه ومنزله متجاوزة المدود

ثانيا إذا خسر خسارة جسيمة من المعاملات التجارية كتبليص في التعامل
بالأشياء المبسرة الرهانة المبنية على ما في القيد أو بالمعاملات الهوائية
كالتلاعبات التجارية في البورصة (أي جميع التجار) بالتقديرات والبضائع على
سبيل المظارة راجع بند ٤١٩ جنابات

ثالثا إذا أضمر تأخير اشهار اقلامه واشترى أشياء لمسيحها بالنقص والنقص
عن أسعار الوقت أو نوى بيعه تأخير اشهار اقلامه أو نكط طريق الاقتراض
في الاخذ والاعطاء في أنواع سندات الحوالات وسندات الديون وتقلد على
اقتضاء الوسائل المرجحة للنسابة فامد ابك كنه ترويج النقود وجليها
لنفسه قبل أن تحكم المحكمة بامشهار اقلامه
رابعا إذا وقع بعد اشهار اقلامه دينا لاحد من أبواب الديون بقدر الاسترخين
واضرارهم

• (بند ٥٨٦) •

يجوز أن يتداعى بارتكاب مخالفات التصبر والتقريب على كل من تبصر وصف
من الاوصاف الاتية ويحكم عليها بالتعويض الخاصة لذلك
أولا إذا عقد عقدا والتزم التزاما لمنفعة غيره كضمانه غيره بدون أن يأخذ
في مقابلته شيئا كافيا يقوم بدفع قيمة المكفول وكل ما التزم بضمانه جسيما جدا
بالنسبة لحاله يساره في زمن الضمانة

ثانيا إذا أفلس وشرط شروط مصالحة بينه وبين أبواب الديون واستقر على تجارته
واعتياره ثم أفلس ثانيا قبل أن يوفي بالشروط المتراضى عليها في المصالحة راجع
بنود ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٥٠٩ و ٥٢٠ تجاري

ثالثا إذا كان متزوجا وكان قد اشترط في عقد نكاحه بخلط ماله بجل زوجته
الداخله به على سبيل الجهاز أو شرط في العقد اتصال ماله من ماله ولم يوف
مع ذلك بمما هو مقر في بندي ٦٩ و ٧٠ من هذا القانون راجع بندي ١٥٣٦
و ١٥٤٠ مدني

رابعا إذا كان في ظرف الثلاثة أيام التالية لهجزه عن الدفع لم يبلغ محكمة التجار
تقريره المتعلق بهجزه عملا بقتضى بندي ٤٢٨ و ٤٢٩ أو رفع تقريره
للمحكمة على وجه غير مستوف لجميع أحواله شركا كما المتضمنين معه

خامساً إذا قصر عن الحضور بنفسه إلى وكلاء الديون في المنور والمواعيد المحدودة فلذلك أو قصر عن الحضور في محل المرافعة وأما كتابة دعاياه أو إعلانه عدم التعرض لادّون أن يكون سبب تقصيره عدم اعتباره أو ما تعلق به لا راجع بنود ٤٧٢ و ٤٧٥ و ٥٠٥ قجاري

سادساً إذا قصر عن عمل دفاتره التجارية أو عن عمل دفتر الجرد المشتمل على بيان ما له وما عليه على وجه العصة والتبسط أو عمل هذه الدفاتر التجارية والجردية وكانت ناقصة وغير ضابطة لكامل تجارته بالاستظام أو كانت غير جارية على الأصول القانونية والاستظامية أو كانت غير مشقة على حقيقة الديون المطلوبة له ومنه بدون أن يوجد فيها مع ذلك حيلة ولا تدليس راجع بنود ٨ و ٩ و ٤٥٨ و ٤٧١ و ٤٧٩ قجاري

• (بند ٥٨٧) •

مصارف دعوى تقليس التفریط والتقصير إذا كان المدعى هو وكيل الملك المحامي عن الموقوف لا تكون بوجه من الوجوه على طرف غير ماء القلس وفي حالة المصالحة لا ترجع الخزينة المبرية على القلس بالمصارف المذكورة إذا دفعها من طرفها إلا بعد انقضاء المواعيد المخصصة للمطالبة في شروط المصالحة راجع بند ١٩٤ تحقيق الدعوى

• (بند ٥٨٨) •

مصارف التداعيات إذا كان الخصم فيها الوكلاء بالنيابة عن أرباب الديون تعملها القرواء إذا ظهرت براءة القلس وانهم لاحق لهم فإن حكم لأرباب الديون على القلس وظهرت عدم براءة دفعها أو وكيل الملك المحامي عن الموقوف بالمحاكم المدنية ثم رجع بها على القلس طبقاً للبند السابق راجع بند ١٩٤ تحقيق الدعوى

• (بند ٥٨٩) •

لا يجوز للوكلاء أن يتصدوا بالنيابة عن أرباب الديون لأقامة دعوى على القلس بالخاصة معاً في المحاكم المدنية بأمر كتاب القلس البسيط إلا بعد الترخيص لهم بموجب مذكارة من هذا الخصوص من بكتابة محضر على قرار أغلبية الأعضاء الحاضرين منهم للمداولة فيه راجع بند ٦٣ تحقيق الدعوى

• (بند ٥٩٠) •

مصارف التعاضات التصدي لها أحد أرباب الديون تدفعها الخزنة المعينة
في حالة ما إذا حكم على المظلم بالتقريب والتقصير ولها الرجوع عليه بالطلب
وإنما في حالة ما إذا ظهرت براءة فيكون مصرف أمانة الدعوى على رب الدين
المدعى على المظلم راجع بند ٤٦١ مجارى

الباب الثاني

فيما يتعلق بتقالس التدليس والحيلة

• (بند ٥٩١) •

يحكم بالتقالس الذي عن حيلة وتدليس ويجرى ترتيب التعازير المقررة في
قانون الحدود والعقوبات على كل تاجر أخفى شيئا من جرائده أو كتم شيئا من
ماله موجوداته أو اختلس شيئا منها أو ثبت عليه من تحريراته أو من سندات
الرسمية أو العرفية أو من مبرراته أنه قسده على نفسه زورا وبهتانا فلدوا من
الدين مقرراته في ختمه بدون أن يكون لذلك حجة راجع بندى ٤٠٢
و ٤٠٣ جنائيات

• (بند ٥٩٢) •

لا يجوز بوجه من الوجوه أن تكون مصارف التداعي على المظلم المرتكب
تقالس الحيلة والتدليس محسوبة على روكية الغرماء
ولكن إذا ادعى بعض أرباب الديون اتحادا وتعدد عن نفسه فقط على المظلم
هذه الدعوى الجنائية كان هو دون غيره ملزما بمصارف المرافعة في حالة
ما إذا ظهرت براءة المظلم من هذه الجناية راجع بندى ٦٣ و ٢٦٨ تحقيق
الدعوى وبند ٥٨٩ مجارى

الباب الثالث

في الذنوب الكبيرة والصغيرة المرتكبة في التقاليس
عن ليسوا بمظلمين وانما هم في حكم المظلمين ويمتثلونهم

• (بند ٥٩٣) •

يحكم على الأشخاص الآت ذكرهم بالعقوبات المقررة لمركبتي القلس
الجيلة والتدليس وهم

أولاً كل من ثبت عليه أنه ارتكب إخفاء شيء من أموال القلس من متاع أو
ضمار كلاً أو بعضاً واختلسها أو كتمها أو استلطفه ذلك القلس وهذا غير
ما يترتب على فعله في بعض الأحوال من العقوبات المقررة في بند ٦٠ من
قانون الحدود والجنايات لا شراً في التنبيع القلس راجع بندي ٤٥٧

و ٤٦٤ تجازي ٤٠٣ جنابات

ثانياً كل من ثبت عليه أنه دلس وقدم بطريق الجيلة والنقض ديوناً على القلس
مقتطعة لنفسه أو بالتوكيل عن غيره وأدى بين التوثيق لصحة هذه الديون

راجع بند ١١٠٠ مدني وبند ٤٩٧ تجازي

ثالثاً كل من أخذ لنفسه في التجارة اسم غيره أو اسمها أو ياباً أو ارتكب

شيأ من الذنوب المقررة في بند ٥٩١ من هذا القانون

• (بند ٥٩٤) •

إذا كانت زوجة القلس أو ذريته أو آباءه أو أجدانه أو أصهاره في الدرجة
الذكرية في القانون يحتسبون أو يأخذون لأنفسهم أو يحقون شيئاً من
لصعة القلس من الامتعة التي هي حق أرباب الديون عليه فانهم يعاقبون
بالعقوبات المقررة لمركب السرقة ولو لم يكونوا مشتركين مع القلس ولا علم
القلس بارتكابهم شيئاً من ذلك راجع بنود ٤٥٧ و ٤٩٣ و ٥٩٥ مدني

وبنود ٣٨٠ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٦٣ جنابات

• (بند ٥٩٥) •

في الصورة الميئنة في البندين السابقين لحكمة التجارة أن يحكم من تلقاء
نفسها بما يأتي

أولاً بأن ترد لأرباب الديون كل ما أخذ بطريق الاختلاس من أموال
وحقوق وسندات أموال

ثانياً بالعدل والاضرار الذي يطلب في قطيع ذلك وتقدر ذلك اجتهاداً منها بقرار
ولا يمنع من ذلك كله في الحالاتين براءة القلس من اتهامه بارتكاب التماس

راجع بندى ١١٤٩ و ١٢٨٢ مدنى ويندى ١٢٦ و ١٢٨٥ محاكمات
وينود ٤٧٢ و ٦٠١ و ٦٤٥ تجارى

• (بند ٥٩٦) •

كل من ثبت عليه من وكلاء ديون القليس انه ارتكب موالية ومدخله
فى ادارة حركة عليه فانه يعاقب بالعقاب المذكور فى بند ٥٠٦ من قانون
الجنائيات (يعنى بالعصم مدة شهرين فلا أقل الى سنتين فلا أكثر) والتعزيم
بعدم لا يزيد عن رجع المال المردود على أربابه وتلحق المصادرة القوائم التى تظهر
انها حق لمن حصل له الضرر ولا تنقص عن خمسة وعشرين قرشاً ويجوز أن
يضاف الى ذلك زيادة فى تكليفه أن يحكم عليه بالتفسيق مدة لا تنقص عن خمس

سنوات ولا تزيد على عشر كطوق بند ٤٢ من قانون الجنائيات
فيجوز من الحقوق الرشدية البلدية فلا يقضى لاعطاء رأيه فى الشورات ولا
يجوز أن يكون من أعضاء جمعيات الانتصافات ولا أن يدخل فى مجالس العدول
ولا فى الوظائف العمومية ولا فى خدمات المصالح الادارية المبرية بل يعزل
منها ان كان موظفاً فيها ولا أن يكون له دخل ولا مباشرة فى شئ من ذلك ولا أن
يحمل سلاحاً ولا يدي رأياً فى شورى العائلات ولا أن يكون وصياً أو ولياً
أو ناظر احكام الاعلى أو لاد برضا مشورى العائلة ولا أن يكون من أرباب
التجارة وان لا يشهد فى الوثائق والبيع ولا تسمع شهادته فى المحاكم وانما يجوز
أن يحضر فيها الحضارة والاستعلام فقط استثناء ما بقوله فيجزم عمداً كفى المدة
السابقة الذكر سواء حكم بأقلها أو بأكثرها) راجع بند ١٧٩ تحقيق
الدعوى وينود ٤٢ و ٥٢ و ٤٠٥ و ٤٦٢ جنائيات ويند ١٢٢
محاكمات ويند ٤٦٢ تجارى

• (بند ٥٩٧) •

كل ربيب دين شرط لنفسه مع القليس أو مع غيره من المدخل فى الدين منافع
خصوصية فى مقابلة مبله فى قرارات القليس بصير عقابه تعزيراً بجس سنة
مما قبل ودفع غرامة لا تزيد عن ألفى فرنك
ويجوز أن تبلغ ستة الجليس سنتين ان كان ربيب الدين المرتكب لهذا الجرم

من وكلاء الدين

• (بند ٥٩٨) •

وغيره ما تضمنه الجزاء على هذه الشروط التأسيسية المذكورة في البند السابق فإنه يحكم بطلانها وعدم الاعتداد بها في حق أي انسان ولو القس
راجع بند ١١١٦ ملحق

ورب الدين الذي شرط لنفسه تلك الجزية ملزم بردها عند من التقود أو غيرها
بحسب هذه الاتفاقات التي حكم بطلانها على مستحقها راجع
بند ٤٤٩ تجارى

• (بند ٥٩٩) •

وفي حالة ما إذا كان قد وقع تداعى ابطال تلك الشروط المذكورة الى محكمة
مدنية لا ثبت التنب يجب أن تصيل المحكمة المدنية قضية ذلك الى المحاكم
التجارية (السبق معلومة ذلك فيها وانما الوكيل الملك بالمحكمة المدنية الهامى من
الحقوق حق في أن يخاصم أرباب الشروط امام محكمة عليا في اثبات الذنب)
راجع بند ٦٣٥ تجارى

• (بند ٦٠٠) •

جميع ما يصدر من القرارات والاحكام بخصوص عقوبات الذنوب التي
تقتضيها احكام هذا الباب واحكام البابين قبله يصير اعلانها حسب الامور
والرسوم المقررة في بند ٤٢ من قانون التجارة وجميع ما يلزم لنشرها من
المصارف يكون على طرف المحكوم عليه بالجزاء راجع بندى ٥٨٤
راجع بند ٥٩٩ تجارى

الباب الرابع

في ادارة اموال الخطين في حلة الخال الناشي عن سوء
الاختيار بقسميه وهما خال التفريط والتقصير
وتخال الخيلة والتدليس
• (بند ٦٠١) •

في جميع صور السندات المتعلقة بأدراك التفاضل البسيط والتفاضل
الحيلة والتدليس والحكم فهم بما يقتضيه تنقيح الدعاوى المدنية على حالها
منقولة عن محكمة التجارة وتستعملها المحاكم الجنائية في خصوص
الادراك معاهد الدعاوى المنصوصة في بند ٥٩٥
واما جميع الاسكام المقررة بهذا التفاضل بنوعيه فيما يتعلق بالاموال فانها
تكون من وظائف المحاكم التجارية تنفي المنفعة لها بدون أن يتعلق بها محاكم
أخرى جنائية وبدون أن يقال على محاكم المديريات العليا تراجع بندي
٦٣١ و ٦٣٥ تجاري

• (بند ٦٠٢) •

ولكن يجب على وكلاء الديون أن يسلموا الوكيل الملك المحامي عن الحقوق
في المحاكم المدنية ما يطلبه منهم من السندات والوثائق والحجج والاوراق
والاستعلامات للوقوف على الحقيقة

• (بند ٦٠٣) •

جميع السندات والحجج والاوراق التي يصير تسليمها من وكلاء الديون الى
وكيل الملك المحامي عن الحقوق بالمحاكم المدنية تكون قرينة الطلب في أثناء
التحقيق المراجعة والكشف منها عما يلزم لوكلاء الديون بواسطة كاتب
المحكمة المدنية ويكون الكشف والمراجعة بناء على طلب وكلاء الديون
فلهم أن يستخرجوا منها الكشوفات اللازمة أو يطلبوا استخراجها على
الوجه الرسمي بمعرفة الكاتب المذكور وترسل الكشوفات من هذا الكاتب
الى وكلاء الديون راجع بنود ١٠٦ و ١٨٩ و ٨٥٣ مما كان

وجميع الاوراق والحجج والسندات التي لا يصدر من المحكمة أمر بحفظها
لزمها يجري تسليمها لوكلاء الديون بعد صدور الحكم أو القرار اللازم من
المادة الجاري بشأنها التحقيق ويأخذ الكاتب المذكور السند اللازم من
الوكلاء باستلامهم لها

الكتاب الثالث

في كيفية إعادة اعتبار القس اليه قانونا

(إعادة اعتبار القلم على طريقته أربعة إلى حالته الأصلية التي كانته
تقبل كسرا اعتبارا بالتقليس لا يعود له جواز التبع بالحقوق والمزايا التي سلبت
منه لتقليسه

فإن التقليس من حيث هو وإياها ما كان نوعه يستعيب في القلم ويمنعه قانونا
من التبع بعدد من أيا فلا يكون أهلا للدخول في الوظائف الملكية بوصف
حاكم ولا يجوز أن يكون قاضي محكمة تجارية ولا ضار وقود وغيرها ولا يساح
له أن يدخل في جميع التجار المسجلين بالبورصة للمداولة ولا يفسرها ولا يكون
له حق في مزايا البنوك المالية كأسوة غيره من المعتبرين أرباب المصانع
التجارية فإذا عاد له اعتباره عادته من اليد و زال عن اسمه عدم الاقتصاد
واقصف بصفة اليسار والاعتبار

• (بند ٦٠٤) •

كل قلم أدى بالتقام والكمال أصل ما في ذمته من الدين وقوائمه
ومصارفه بل أن يعود له اعتبارا الأصلي

وإذا كان القلم شرى كاليث تجارة أصابه تقليس فلا يبلغ الحصول على إعادة
اعتباره ولو عقد عند مصالحة خاصة بنفسه وراضى مع أرباب الديون إلا إذا
أقام الدليل على أن هذه الشركة التي هو من أربابها قد أدت جميع ما عليه من
الديون بالتقام والكمال أصلا وقوائمه ومصارفها جميع بندي ٤٤٢ و ٤٥٥

تجاري وبند ٦١٩ تحقيق الدعاوى

• (بند ٦٠٥) •

كل استدعاء يطلب إعادة الاعتبار يقدم للمحكمة الكبرى التابع لها
محمل إقامة المستدعي ويجب عليه أن يرفق باستدعائه أوراق الخصامة
وغيرها من السندات المثبتة لبرأته وتزكيته راجع بند ١٠ مدني

وبندي ٨٢ و ٨٣ تجاري

• (بند ٦٠٦) •

فوكيل الملك بالمحكمة العليا الحامي عن الحقوق بعد اطلاعه على هذا
الاستدعاء يجوز رفضه منه معصية ويرسلها من طرفه إلى وكيل الملك بالمحكمة
المدنية وإلى رئيس محكمة القضاة التي يحمل إقامة المستدعي بإعادة اعتبار

فإذا كان السيد يستدل بهذا الأعلان على إقامته على أن يرسى القسم
الذي كونه وكيل الملك المحلى من الحقوق وليس محكمة التجارة بالقسم
الذي وقع التفليس فيه وبصيرتنا كيد عليهم بإشهاد الاستعلامات التي يمكنهم
الحصول عليها المفيدة حقيقة الأمور المنصوصة في استدعاء السيد في قصد
اطلاق اعتبار

• (بند ٦٠٧) •

ولا يبرأ ذلك بصير السعي من وكيل الملك المحلى ومن رئيس محكمة التجارة في
تطبيق صورة الاستدعاء مدته شهرين على باب محكمة التجارة وعلى بيت مجمع
التجار وغيرهم من المحلات المختصة لذلك وبصير درجها في جراند الوفاق
اليومية

• (بند ٦٠٨) •

كل ريدن لم يكن استوفى بالكلل أصل دينه وفوائده ومصارفه وكذا
كل مدع له حقوق على السيد بإعادة اعتباره في مدة نشر الاعلان أن
يناقض في إعادة الاعتبار بأن يقدم عرضة بسيطة للمحكمة معضدة براهين
تؤيد دعواه ولكن لا يجوز مطلقا لرب الدين المناقض في إعادة اعتبار المحلل
أن يشغل في دعوى إعادة الاعتبار بوصفه محامس وانبع بندى ٤٤٢
و ٨٥٥ تجارى

• (بند ٦٠٩) •

وبعد انقضاء مدة الشهرين المحدودين لتطبيق الاستدعاء المتقدم رسل وكيل
الملك بمحكمة القسم ورئيس مشورة التجارة كل منهما على حدة الى وكيل
الملك الرئيس بالمحكمة الكبرى جميع الاستعلامات التي صار الحصول عليها
في شأن إعادة الاعتبار وجميع المناقضات التي وردت في ذلك ثم سدى كل
منهما رايه وما ظهره في هذه المادة

• (بند ٦١٠) •

فيجب على وكيل الملك الرئيس في المحكمة الكبرى التي فيها القضية أن يسعى
في اصدار قرار تأجيل استدعاء إعادة الاعتبار على ما يظهره من تلاوة
نتيجة القضية أو برفضه فإذا استدوا القرار بالرفض فلا يجوز تأجيل تجديد

استدعاء من المجلس عن إعادة الاعتبار لا بعد مضي سنة من تاريخ خروجه
 • (بند ٦١١) •

قرار المحكمة الكبرى المشتغل على قبول الاستدعاء وإعادة الاعتبار للمجلس
 يصير اصالته من المحكمة الى وكيل الملك المحامي والى رئيس المحكمة التي
 رفع اليها هذا الاستدعاء منه فيسير تلاوته في المحكمة جهرًا وعلاية ويصير قيد
 في سجلات المحكمة

• (بند ٦١٢) •

لا يصير قبول استدعاء يطلب اعادة الاعتبار من المحكوم عليهم بالتغليس
 الاختلاس ولا من المحكوم عليهم بالجزاء على السرقة والنصب وخيانة
 الامين أو على تجارى من باع أو وهب من ماله غيره ولا من الاولياء والاوصياء
 والنفار والامناء على الاموال المهربة اذ لم يوقوا احساباتهم بالتام والكمال
 راجع بندى ٤٥٠ و ٤٥٩ ملى وبند ١٣٢ محاكمات وبند ٥٤٠
 و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٩١ تجارى وبند ٣٧٩ و ٤٠١ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ جنائيات

ويجوز قبول استدعاء المرتكب لتغليس البسيط المبني على التقصير والتعريض
 ولكن بعودة اعتباره بعد استيفاء الجزاء المحكوم به عليه راجع بندى ٥٨٥
 و ٥٨٦ تجارى وبند ٦١٩ تحقيق الدعاوى وبند ٤٠٢ جنائيات

• (بند ٦١٣) •

لا يجوز زلاى ما جرم مجلس أن يدخل البورصة الا اذا أحرز إعادة اعتباره

• (بند ٦١٤) •

قد يصلى الانسان باعادة اعتباره التجارى القانونى بعدموته بناء على استدعاء
 ورثته وطلبهم ذلك لاراز حسن سيرته وتحقق استقامته راجع بند ٤٣٧
 و ٤٧٨ و ٤٨١ تجارى

المقالة الرابعة

فيما يتعلق بالاقضية التجارية وفيها عدة كتب

(قد اقتضت حالة المعاملات التجارية تنظيم احكام خاصة بها لفصل دعاوىها
 على يد قضائهم كمال المعرفة في احكام المعاملات وبمعرفة أرباب القبلة

المميز لهذه العمليات التجارية الذين لهم وحرف لهم على حسابها وادارتها
فهي اذا دعت الحاجة الى عمل طريقة لتسهيل اصول التيارات واحكامها
وفصل دوائرها على صورة أخرى تقاير صورة الاحكام المدنية من بعض
الاجوه

الكتاب الاول

في تنظيم المحاكم التجارية

• (بند ٦١٥) •

يصير تنظيم لائحة خاصة بترتيب محاكم التجارة تشغل على بيان القدر اللازم
تعيينه للملك من مقادير هذه المحاكم التجارية وبيان المدن والباديات التي
تستحق بالنسبة دائرتي تجارتها وصاغت ان تكون محلا لمحكمة تجارية

• (بند ٦١٦) •

يلزم ان تتضمن هذه اللائحة بيان ولاية المحكمة التجارية والدايرة التابعة لها
التي هي لربما هي ولاية المحكمة المدنية الملازمة لها
فاذا تضاد وقت ترتيب اللائحة ان في الاقليم عدة محاكم تجارية في دائرة
محكمة مدينة واحدة فانه يتعين لكل محكمة من المحاكم التجارية دائرة
مخصوصة تم اقتضت ولايتها تجري عليها احكامها

• (بند ٦١٧) •

تألف كل محكمة تجارية من قاض رئيس ومن عدة قضاة معنويين بهذا
العنوان ومن عدة قضاة نواب يعني اذا غاب قاض من مجلس القضاء ينوبون
عنه ولا يتقص عدد القضاة الذين ليسوا نوابا بالمحكمة التجارية عن اثنين
ولا يزيد عن أربعة عشر غير الرئيس وأما عدد القضاة النواب فيكون ترتيبه
في المحاكم بقدر الزوم وحسب اقتضاء مصلحة القضاء ثم انه يلزم عمل ترتيب
بعرفة الحكومة مشغل على عدد قضاة كل محكمة من المحاكم التجارية وعدد
نوابها على وجه التحديد

• (بند ٦١٨) •

يصير انتخاب اعضاء محاكم التجارة من جسيق موثق من اعيان البصار

فوجوههم لاسيما من رؤوس بيوت التجارة الذين لهم شئ في القصة
والمرصون بالاستقامة وتعليم تجارتهم وتسيكهم بالاقتصادات في المصارف

• (بند ٦١٩) •

قائمة المشهورين منهم يصدر بها انتخاب من جميع قبائل القسم بحرفة مدير
الجهة والتصديق عليها من ناظر الداخلية وعدد البصائر المنتخب منهم لا يتقص
عن خمسة وعشرين في المدن التي أهلها خمسة عشر ألف نفس فأقل

• (بند ٦٢٠) •

التاجر المطلوب القضاء والنيابة في المحكمة التجارية لا يتولى هذه الوظيفة
الا اذا كان قد بلغ من العمر ثلاثين سنة وكان قد أجرى تجارته ومعاملته مع
الشرف والاستقامة والامتنان من مدة خمس سنوات متتالية هذه الصفات
وانما يجب في حالة ما اذا كان انتخب هذا القاضي ليحكون رئيس قسمة
المحكمة أن يكون قد بلغ من العمر أربعين سنة وأن يكون من قدامى القضاة
التجارة ويجوز أن ينتخب رؤساء المحاكم المستعدة من القضاة الموجودين
في الحالة الراغبة بالمحاكم التجارية وكذلك يجوز انتخابهم من قدامى
قضاة قضاة التجارة

• (بند ٦٢١) •

يصير انتخاب القضاة من المستعدين لذلك بطريقة أن المتشحين بكسر الحاء
يتقنون من يرون فيه صلاحية بانتخابه الافراد المكتوم بطريقة البطاقة
بمعنى ان من يظهر له صلاحية انسان يكتب اسمه في بطاقة صغيرة ويطويها
ويضعها في اناء الاوراق الانتخابية حتى يتم الانتخاب على هذا الوجه فيؤخذ
بأغلبية الآراء بدون سابق مذكرة وهذا ما يسمى بالقرعة وأما انتخاب
القاضي رئيس المحكمة فيصير الاعلان بالمذكرة قبل انتخابه بالقرعة
المتخذة على الصورة السابقة

• (بند ٦٢٢) •

اذا كانت محكمة التجارة حديثة التأسيس فآل انتخابه لقرتب اعضائها
يصيرهم او تليف الرئيس ونصف القضاة والتواب الذين سألهم منهم المحكمة
بعدة سنتين و يصير توظيف النصف الثاني من القضاة والتواب مدققة

واحدة وفي الانتخاب الثاني لهذا الانتخاب الأول وهكذا من باقي الانتخابات
بغير توقف شكل من تقلد القضاء أو النيابة بمقتضى ما يوجب الانتخاب
الداخلين في انتخابه واحدة بصير تعيينهم معاني عباد واحد ولو تأخر
دخول واحد أو عدة منهم عن مباشرة وظيفته بالفعل

• (بند ٦٢٣) •

إذا انتضت مدة وظيفه احده من القضاة أو النواب أو رؤساء القضاة انتقضت
السلطة بقرار انتخابه مرة ثانية إلى حقين آخرين فإذا انتضت مدة هذه
الانتخابية التالية لا يسوغ انتخابه مرة ثالثة إلا بعد سنة تسمى من آخر وظيفته
وكل عضو من أعضاء المحكمة انتخب عوضا عن آخره بغير وفاة أو سبب
آخر لا يقيم في وظيفته العنصرية في المحكمة إلا بعدد المدة التي بقيت لمصلحة
في القضاء

• (بند ٦٢٤) •

يترتب لكل محكمة تجارية كاتب وعدة محضرين بصير انتخابهم بمعرفة
الحكومة وبصير ترتيب استمارة حقوقهم واجباتهم ومدة علمهم بلائحة
قانونية تصدق من ديوان الحكومة الملكية
(المراد بالكاتب بالنسبة للعصا كم هو الموظف فيها لحفظ محاضرها ومضايفها
ودفاترها وسنداتها والمراد بالمحضرين الجاويين شبه الموظفين المأمورين
بخطابات الطلب للاشتغال بالعضو وتنفيذ أحكام المحكمة والتول بمجالس
المحاكمة لحفظ الصف وأجراء الضبط والربط وتلقي أوامر القضاء وقد
استقر القرار على أنه يلزم محكمة تجاوتباريس أربعة محضرين أي جاويين
ولغيرها من كل محكمة من محاكم الأقاليم اثنان فقط)

• (بند ٦٢٥) •

يترتب في محكمة باريس دار الملكة دون محاكم غيرها التجارية عدت من
الرسل والاعوان لتنفيذ الاقضية والاحكام التي تقتضى القبض على
الاشخاص الألازم القبض عليهم وجلبهم وطريقة ترتيبهم وبيان وظائفهم
تعمل في اللائحة خصوصية راجع بندي ٩٠٠٢٠ و ٢٠٧٠ مديريه
٧٨٠ محاكمات

• (بند)

(بند ٦٢٦)

جميع اقسية محاسنكم التجارية بصيرامداوها من ثلاثة قضاة فاكرو ولا
يجوز التاميم ان يطلب قطع الحكم وبته الا اذا اقتص هذا العدم من صف
القضاة بصير تكمله من صف التواب

(بند ٦٢٧)

لا توظيف في المحاكم التجارية لوكلاء النصوصات في تحقيق الدعاوى والترافع
بالتوكيل عن الخصمين عملا ببند ٤١٤ من قانون المحاكمات المدنية فلا يجوز
لاحد ان يخاصم بالتوكيل عن الخصم في محكمة التجارة مالم يكن هذا الخصم
حاضرا في المجلس نفسه ويأذن له في ذلك أو يعطيه سند تفويض خصوصي
اذا لم يحضر ويجوز ان يكتب هذا التفويض في أسفل خطاب الطلب الاصل
أو في أسفل صورة منه وبصير تقديمه الى كاتب المحكمة قبل طلب الدعوى
في المجلس فيكتب عليه علامة النظر بدون رسم راجع بند ١٩٨٧ مدله وفي
جميع الدعاوى التي ترفع الى محاكم التجارة ليس للمحضر ان يبرز في مجلس القضاء
بوصف محامي ولا بوصف وكيل مفوض فان تعدى وفصل ذلك كلن جزاؤه
غرامة لا تتقصر عن خمسة وعشرين فرنكا ولا تزيد عن خمسين وفصلكم عليه
المحكمة بما ذا التفرغ حكما يتبادرون ان يكون له حق في رفع قضية الى محكمة
أخرى استتافية وهذا غير ما يترتب عليه من جزاء التأديب والترسية بما
يترتب على المحضرين الموصوفين بصفات الاقيسات والفضول وهذا الجزاء
لا يجري في حق المحضرين المذكورين في إحدى الحالات المقررة في بند ٨٦
محاكلات

(في المحاكم المدنية من الموظفين وكلاء النصوصات وهم عبارة عن كتاب
يتكلمون في المحكمة المدعى والمدعى عليه فأما ويرتهم أن يجهزوا مواد الدعاوى
الترافع فيها ويحضروها أمام المحاكم والمجالس بوصف وكلاء عن الخصمين
توسط هؤلاء الوكلاء في المحاورات والمناقشات مجموعة التوظيف امام محاكم
التجارة لأن صور حصول النصوصات فيها بسيطة مستبجلة ولكن يجوز
لمحاكم التجارة ان يلقين بما أذنون بالتوكيل عن يعرفون القوانين ولهم ممارسة
عمليات التجارية فيجوز للاخصام أن يوكلوهم عنهم لتفعلهم ولكن توسطهم

في القضايا غير موقوفة وكلاء الخصومة بالنسبة للموكلين وعدمه فان دخول
وكلاء الخصومة في الدعاوى المدنية أمر لازم بخلاف هؤلاء الموقوفين القصر
الرسمين فلذلك كان من أصول المحاكم أن المأذون المذكور لا يصح أن يكون
بوصف مأذونه مستدرا في الموقوفين بعمامة الخاضعات وليس له حق
في أن يطلب ما هو مذكور في بند ٦ من المحاكمات المدنية الذي منه يتحقق
أن تقام الدعاوى الواقعة من الموقوفين بالخاصة بكم بضم من قبله
المراقعات امام المحكمة التي حصل بها تأدية العمل المستوجب لاستحقاق
تلك القليلة اهـ فالأذونون المذكورون ليسوا وكلاء الخصومة بحيث تقام
دعواهم في طلب قليتهم بحكمة التجارة الموقوفة بها الخدمة بل يفرض عليهم
قيامهم بخصومتهم بالحاكم المدنية
وحكمة عدم توظيف وكلاء الخصومة بالحاكم التجارية ان المصنف اذا
خاصما بقسمهما وأبرز او مائل المرافعة فكانت المحكمة من فهم الحقيقة منهما
بدون واسطة لعدم ترويج أقوالهما لان ابداء الخصم حجة عن نفسه بدون
ترويج هو روح القضايا التجارية فالاولى فيها عدم التوسط ولكن بضرورة
الاخصام أن يوكلوهم وكلاء مخصوصين غير موظفين بتوكيل الخصومات
بحسب هذا البند

• (بند ٦٢٨) •

ونظيفة قضاة التجارة تشريعية مجانية بدون مقابل

• (بند ٦٢٩) •

قبل دخول قضاة المحاكم التجارية في مناصبهم يستملقون في مجلس المحكمة
الكبرى الملوكة التي يحكمهم التجارية تحت ادارتها العين اللازم لاداء
وظائفهم فان كانت محكمتهم ليست في قسم المحكمة الكبرى الملوكة وكانت
المحكمة الكبرى المذكورة بناء على طلب قضاتها محكمة القسم المدنية التي بها
محكمة التجارة أن تستلحق القاضي المنصب العين اللازم وفي هذه الحالة تتحوز
محكمتهم المدنية محضرا أمينه الاستئناف الرسمي وترسل هذا المحضر
الى المحكمة الكبرى الملوكة لتأمر بتسهيله في دفاتها ويكون اجراء
رسوم الاستئناف حالة وتسهيلا بناء على قرار وكيل الملك بالمحكمة وبدون

دفع رسم

* (بند ٦٢٠)

عماكم التجارة في جميع قادية وظائفها وإدارتها تكون تحت مظارة ناظر
دوان الأحكام المدنية

الكتاب الثاني

في بيان وظائف عماكم التجارة وخصائصها

* (بند ٦٢١)

وظائف عماكم التجارة القضاء فيما يأتي ذكره

أولاً قطع النزاع الواقع في العقود بين التجار والمسيدين والصارف
ثانياً قطع النزاع بين الشركاء المترتب على سبب فيما يخص الشركة التجارية
راجع بندي ١٣ و ٦٣ تجاري

ثالثاً قطع النزاع المتعلق بالعقود التجارية بين أي إنسان كان نحن أصحاب
الحقوق تاجر أو غير تاجر راجع بندي ٦٣٢ و ٦٣٣ تجاري وبند
١٤٤٢ محاكمات

* (بند ٦٢٢)

الأمم التجارية المعتبرة قانوناً هي الآتية

شراء المحصولات الزراعية بجميع أصنافها بقصد البيع وكذلك البضائع
سواء كان القصد بيعها بصنفها كما هي عليه أو بعد تهيتها بهيئة أخرى
وتسليمها بتحويل حالتها بقصد المبيع أو تأجير منفعتها

وكذلك كل مشروعات صناعية كالمعامل والمصانع للتكسب والتجارة
بالعمولة والتعهد والالتزام بنقل الأمتعة براً أو بحراً

وكذلك كل تعهد بتوريد أشياء أو التزام بشئ في المصالح التجارية والمكاتب
التجارية والخطابات والبيوت المعلقة لبيع المزاد والتعهد بالملاعب العمومية
ذوات البيوت المفتوحة لذلك

وكذلك كل عمليات الصيرفة والسمرة والتجارة في النقود والحوالات
وكذلك كل جميع عمليات الصارف العمومية في عمال الصيرفة المسماة بالبنوك

وجميع الاتفاقات والمشارطات في السندات بين التجار بعضهم على بعض
وبين المسيحيين والمسلمين
وجميع الاتفاقات وأوراق الخوالات وشروط ارض الية النقود في بلد إلى
بلد في مقابلة قدر معلوم للتحويل

• (بند ٦٢٣) •

وكذلك من متعلقات التجارة قانوناً ما يتأتى
كل مقابلة تقتضى بالافية والعمارات وجميع السفن المشتراة للملاحة الداخلية
والخارجية ويصحها ذلك القرض راجع بنود ١٩٠ و ١٩٥ و ٢٢٦ تجارى
وكل رسائل بحرية
وكل بيع أو شراء للمهمات وأدوات السفن ونسائها وموتتها وكذلك تأجير
السفن بالتولون

وكل اقراض مخاطرة بحرية وسائر عقود التأمينات من الاخطار وغيرها
(سيكورتاه) وكل ما يتعلق بتجارة البحار
وكل اتفاقات وتراض على تعيين مرتبات وأجور طواقم الملاحة
وكل اتفاقات وتعهد بين أرباب الملاحة لخدمة سفن التجارة راجع بند ٢٢١
و ٢٣٠ و ٢٧٢ و ٢٨٦ و ٣١١ و ٣٣٢ تجارى

• (بند ٦٢٤) •

كذلك من خصائص محاسن التجارة ان تحكم في الاحكام الآتية
أولاً في الدعاوى بين مال التجار والمستخدمين عندهم ووكلائهم وكذا بين
وخدمهم فيما يخص المعاملات التجارية المخصوصة بانغال هؤلاء الأشخاص
التابعين للتجار

ثانياً قطع المحاكم في النزاع الواقع في السندات التي سلمها المستخدمون
كالكتاب من محلى الاموال الميرية والصيارفة وأمناء الصناديق وغيرهم
من أرباب المحاسبات الميرية والعمومية

• (بند ٦٢٥) •

لغرض محاسن التجارة ان يفصلوا جميع الدعاوى المتعلقة بالتقليسات على
طبق ما تقر في المقالة الثالثة من هذا القانون التجارى راجع بنود ٤٣٧

• (بند ٦٣٦) •

في الاجوال التي لم تكن فيها سندات الحوالات معتبرة الا بغير اتفاقات عادية
ومجرد عود كما هو مذكور في بند ١١٢ من هذا القانون
او فيما اذا كانت السندات التي تحت الاذن مضمة من ائمان ليسوا تجارا
وليس لهم تدخل في عمليات تجارية ولا معاوضات ولا مبادلات ولا صيرفة
ولا مسرة فيجب على محكمة التجارة في هذه الاحوال ان تحيل فصل
الحكم في اعلى محكمة مدنية اذا طلب المدعى عليه الاحالة عليها راجع بند
١٦٨ محاكمات وبندی ١١٠ و ١٨٧ تجارى

• (بند ٦٣٧) •

اذا كانت سندات الحوالات وسندات الديون التي تحت الاذن اجتمع
في امضائها تجار وغير تجار كان لمحكمة التجارة صلاح دعواها وانما لا يجوز
لمحكمة التجارة ان تأخر بالقبض والحبس على من ليس تاجرا الا اذا ثبت عليه
انه يتعامل في عمليات تجارية في السندات من بيع او مبادلة او صيرفة او اخذ
واعطاء في السندات او مسرة فيها راجع بند ٦٣٠ مدنى وبند ١٢٦
محاكمات

• (بند ٦٣٨) •

ليس من خصائص المحاكم التجارية ان تنظر الدعاوى المقامة على أبواب
العقارات في املاكهم ولا على المزارعين وأصحاب الكروم في شأن بيع
المحصولات الناتجة من مزارعهم ولا ان تنظر في الدعاوى على أحد من التجار
في شأن دفع قيمة غلال ومشتروات مما اشتراه لخاصية نفسه أو متركة
وانما سندات الحوالات وسندات الديون المضمة من تاجر تكون معتبرة من
متعلقات محاكم التجارة وكذلك السندات والاوراق المضمة من أمناء
الصناديق والصيارف والمحصلين للاموال المبرية والمصالح العمومية وغيرهم
من أبواب المحاسبة تعتبر كأنها متعلقة بحركة ادارتهم المبرية ما لم يكن
قد صرح في السندات بخلاف ذلك لميل على انها لخاصية أنفسهم راجع
بنود ١١٠ و ١٨٧ و ٦٣٢ و ٦٣٤ و ٦٣٦ تجارى

• (بند ٦٣٩) •

تصمم بحاكم التجارة حكما تبنا للاحالة بعده في الاحوال الالتمية
 أولاً في جميع الدعاوى التي تراضى فيها الاخصام بين يدي هذه المحاكم بحالهم
 من الحقوق أن يحكم لهم وعليهم بحكمين بدون أن يكون لهم الحق في طلب
 الاسالة على محكمة أخرى بعدت الحكم
 ثانياً في جميع الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها الاصلية ألفاً وخمسة مئة قرنة
 ثالثاً معارضة الدعوى بالدعوى المعادة بالمقاصة ولو بواسطة اجتماع قيمتها مع
 قيمة الدعوى الاصلية تجاوزت ألفاً وخمسة مئة قرنة فليس فيها احالة ويكون
 حكمها تبنا

فاذا كانت إحدى الدعاوى الاصلية أو إحدى دعاوى المقاصة بالدون تزيد
 عن المبلغ المذكور أعلاه لا تحكم محكمة التجارة عليهم بما جدها إلا بالحكم
 القابل للاحالة أي حكم أول درجة وإنما إذا أحيلت على محكمة استئناف
 يؤخذ التعهد اللازم ممن يطلبه أنه في الحكم التي يدفع المحقوق العطل
 والاضرار لصاحب الحق المحكوم له

ولكن اذا كانت دعوى المقاصة تبعية متفرقة عن طلب الخسائر والقوائد
 في مقابل الدعوى الاصلية فان محكمة التجارة تحكم حكما تبنا للاحالة بعده
 ولو زاد مقدار الخسائر والارباح عن المبلغ المذكور

• (بند ٦٤٠) •

في البلاد التي ليس بها محاكم تجارية تنظر قضية المحكمة المدنية في الدعاوى
 التجارية بعنوان قضية تجارة طبقاً لهذا القانون في أحكامه التجارية

• (بند ٦٤١) •

ففي هذه الحالة تكون صورة التحقيق على موجب الاصول والرسوم المتبعة
 في المحاكم التجارية ويكون حكم المحاكم المدنية نافذاً تنفذ المحاكم التجارية

الكتاب الثالث

في بيان المحاكمة امام محاكم التجارة

• (بند ٦٤٢) •

صورة إقامة الدعاوى امام محاكم التجارة تجري على الوجه المذكور في الكتاب
الشماس والعشرين من المائة الثانية من القسم الاول من قانون المحاكم
المدينة راجع بنود ١١٤ وما بعده الى بند ٤٤٢ محاكمات
• (بند ٦٤٣) •

ولكن ما في بنود ١٥٦ و ١٥٨ و ١٥٩ من قانون المحاكم من الاحكام
الخاصة بالقضاء على الغائب الصادر من المحاكم الصغرى بصيرة تطبيقه والعمل
به في القضاء على الغائب الصادر من المحاكم التجارية
• (بند ٦٤٤) •

استئناف الاحكام التي قضت فيها محاكم التجارة يحال على محاكم ولاية القسم
التي هي فيه راجع بند ٤٤٣ محاكمات

الكتاب الرابع

في صورة إقامة الدعاوى المحالة على المحاكم الكبرى
الملوكية من الدعاوى التجارية

• (بند ٦٤٥) •

متطلب استئناف ما حكمت به محاكم التيارات محدودة بنهم رين
يعتبر ابتداء من يوم اعلان الحكم ان كان قد صدر في وجه الخصم ومن
يوم انقضاء مدة جواز المناقضة في حالة صورة القضاء على الغائب (وهذا
في غير قضايا التفليس اما فيها فالمدة خمسة عشر يوما كافي بند ٥٨٢ من هذا
القانون) بل ويجوز طلب الاحالة الى محكمة أخرى في يوم صدور الحكم راجع
بنود ٤٤٣ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ محاكمات

• (بند ٦٤٦) •

اذا حكمت محكمة التجارة في القدر الذي يسوغ لها الحكم فيه حكما بنا لا احالة
بعده (وهو ما لا يزيد عن ألف وخمسة مائة فرنك) حكم ما هو مقرر في بند ٦٣٩
فلا يجاب المحكوم عليه في هذه الحالة الى طلب الاستئناف ولو لم يصرح في الحكم
بأنه تبنى بل ولا يجلب الى ذلك ولو صار التصريح في الحكم برخصة طلب
الاستئناف راجع بند ٥٩ محاكمات

بنود المحاكمات المحال عليها في هذا البنود في بند ٦٤٨ مذكور وفي آخر هذا القانون تكملته له

• (بند ٦٤٧) •

لا يجوز لها أن تستأنف أي الحكم التكميلي في أي حال من الأحوال أن تحكم
بمنع تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة التجارة ولا تأخير تنفيذها ولو حصل
الظن في هذه الأحكام بأنهم الخارجة عن دائرة وظائفها فإذا حكمت بحكم
الاستئناف بمنع تنفيذ الحكم أو بإلغائه كان حكمها لاغياً وتضمن ما يترتب
عليه من الخسران والأضرار للأشخاص ولكن يجوز لها أن تستأنف بناء
على اقضاء المحال والضرورة أن تأذن بحضور الأشخاص في يوم مخصوص
وساعة مخصوصة على خلاف المعتاد بدون مراعاة رسوم المرافعة واستئناف
الدعوى وفصلها في أقرب وقت قضاء مستجلاً ويكون هذا مستثنى من بند
٤٥٩ محاكمات

• (بند ٦٤٨) •

الدعوى التجارية المحالة على محكمة الاستئناف يكون النظر والحكم
فيها على الوجه الإجمالي الاختصاري يعني بدون استيفاء الأصول والرسوم
المحدودة لتغيرها مع الاستعجال التام وتكون مباشرة أقامتها من ابتداء النظر
فيها إلى انتهاء فصلها على الوجه المقرر لأقامة الدعوى الاستئنافية المدنية
يجوز ما هو مذکور في المقالة الثالثة في القسم الأول من قانون المحاكمات
المنية راجع بندي ٤٠٤ و ٤٦٣ محاكمات

هذا آخر قانون التجارة وبإله
تكملة من المحاكمات

• (تكملة قانون التجارة) •

حيث سارت الاعالة في بند ٦٤٢ تجارى على بنود ٤١٤ وما قبله الى بند ٤٤٢ مما كانت وصارت الاعالة منها أيضا على بند ٤٤٣ الى بند ٤٧٣ من لفظة الثالثة من القسم الاول مما كانت وجب علينا ذكر هذه البنود تبعاً لنسارح هذا القانون وهي عبارة عن تسعة وخمسين بنداً تتعلق بكيفية المرافعات والتصورات امام محاكم التجارة فنقول

• (بند ٤١٤) •

يقتضى أن تتعب الخصومة بما كمل التجارى بدون توسط مأذونين يكونون عن الانضمام فى القضايا راجع بنود ٦١٥ و ٦٢٧ و ٦٣١ و ٦٤٢ و ٦٤٥ و ٦٤٥ تجارى وبند ٥٥٣ مما كانت

• (بند ٤١٥) •

يجب الترافع فى المساوى التجارية امام محاكم التجارة بصعاقب طلب تشمل على الشروط والرسوم المقررة للمرافعات بما كمل الاقسام الاحلية المتعاقبة حسبما سلف فى الكتاب المتعلق بها راجع بنود ٦١٥ و ٥٩ مما كانت وبند ٢٩ من تعريفه المصارف والعرائف فى المخاصمات

• (بند ٤١٦) •

انما يقتضى ان يكون الاجل بين تاريخ صحيفة الدعوى واليوم المعين للحضور المدعى عليه فيها بالحاكم التجارية يوماً لا اقل راجع بند ١٠٣٣ مما كانت

• (بند ٤١٧) •

ولرئيس المحكمة فى المواد المتضى لها الجملة أن يأذن باستحضار المدعى عليه حسب التمس المدعى فى أجل أقصر من ذلك ولو من يوم ليوم أو من ساعة لساعة حسب الزوم وان يأمر بحبس الاعيان المنقولة على الدين حسب الاقتضاء أيضاً كما انه يازم المدعى باستحضار كليل أو اثبات يساره بما يلقى بقدر ما يتوجه عليه ضمانه للمدعى عليه لو اتضح انه غير محق فى دعواه عليه وتكون أوامر الرئيس فى تلك المواد نافذة تحت جواز المناقضة أو رفع دعوى التطل بمحكمة عليا فيما راجع بنود ٢٠٤ و ٢٠٤ و ٢٠٤ مدنى وبند ٧٢ و ٥٥٣

و ٨٠٦ مما كانت وبند ١٧٢ تجارى

• (بند ٤١٨) •

ولا يأم بتوجيه الطلب بالرافعات المستحقة المقتضى توجيهها في اليوم
والساعة اللازمة الى من يتقضى بدون مدور أو امر بالأذن فيسلمن المحكمة في
القضايا البحرية التي يكون فيها الأخصام لأموطن لهم والقضايا التي تتعلق
الدعوى فيها بمواد آلات السفينة وأدواتها ومواد إزاد والتخيرة وطقومات
البحرية ومواد العمارة والتزويج اللازمة للسفن المتأهبة للقيام وبأش
المواد البحرية الضرورية المستحقة ويجوز الحكم على الفائت في تلك القضايا
على القوي دون تريض راجع بندي ١٤٩ و ٨٠٨ وما كان بنود ١٩٠
و ١٩١ و ٢٨٠ و ٢١٥ و ٢٢٤ تجارى وبند ٢٩ مصارف وموائد
في الخصاعات

• (بند ٤١٩) •

كل طلب بمرافعة في قضية توفيه الى المدعى عليه في السفينة فهو صحيح
معتبه راجع بنود ٩٩ و ٦١ و ٦٨ وما بعده وما كان

• (بند ٤٢٠) •

المدعى في القضايا التجارية بالتجار في مادة استحضار المدعى عليه للترافع معه
اما في محاكم التجارة راجع بنود ٩٩ و ٦١ و ٦٩
واما أن يطلب احضار ~~معه~~ كمعسوطن المدعى عليه راجع بندي ١٠٢
و ١١١ مدنى

واما بمحكمة الجهة التي حصل فيها العقد وتسليم البضاعة راجع بندي
١٥٨٩ و ١٦٠ مدنى

واما بمحكمة الجهة التي يحصل بها الاداء والتقاضى راجع بند ١٢٤٧

• (بند ٤٢١) •

ويجب على المتداعين ان يحضروا بالمحكمة التجارية المترافع اليها في القضية
اما بانضم ما أو يوكل من طرفه ما لهم وكلتanche راجع بند ١٩٨٧ مدنى
وبند ٩٩ وما كان بنود ٦٢٧ تجارى

• (بند ٤٢٢) •

فان حضر المتداعيان مجلس الحكم ولم يصدر الحكم الاتهام في القضية

في أول مجلس لزم من كل من الخصام ليس لموطن يجهت ولاية المحكمة
المترافع اليها أن يتخذها، وطناً مختاراً فيها راجع بند ١١١ مدني وبندى
١٤٣٥ و ٤٤٠ محاكمات

ويجب أن يتخذ اتحاد الموطن المختار في جبل موزع الاحكام بمجلس القضاء
فان لم يتخذ الموطن المختار صريحه وثيقته القابرة ولو بالحكم الاتهامي
الصادر في القضية التجارية الى الخصم بدوان المحكمة
(بند ٤٢٢) *

لا يلزم المدعي من أهالي البلاد الأجنبية في الدعوى التجارية باحضار قسطل
لرفع مصارف الخصومة والاتلافات والفوائد التي يقضى عليه بها ولو كانت
الدعوى التجارية مرفوعة لمحكمة أهلية معتادة في الجهات التي لا يوجد فيها
محاكم تجارية راجع بندى ١٦٦ و ١٦٧ محاكمات وبند ١٦٦ مدني
(بند ٤٢٤) *

اذا كانت محكمة التجارة المترافع اليها في القضية ليست مستحقة القضاء فيها
بسبب المادة المدعي بها لزم احالة الخصام الى المحكمة التي تكون القضية
من ولايتها ولو لم يرفع اليها من أحد الخصام دعوى طلب الاحالة راجع
بندى ١٧٠ و ٤٤٢ محاكمات

واذا رفعت منهم دعوى طلب الاحالة فيها اذا كان المدعي به غير ما ذكر لم أن لا
ترفع الى المحكمة الا قبل ايراد سائر أوجه الدفع والخصم في القضية بمحاذا
الوجه المذكور راجع بنود ١٦٩ و ١٧١ و ١٨٦ محاكمات

(بند ٤٢٥) *

لابأس بالجمع في ضمن حكم واحد في محاكم التجارة بين الحكم منها فيما يتعلق
بمادة كون القضية من ولاية المحكمة أم لا وبين الحكم في أصل القضية منها
وانما يقتضى التفريق في توقيع الحكم فقط بأن يقع توقيع مخصوص
بالحكم في مادة كون القضية من ولاية المحكمة وعدمه وتوقيع آخر
بخصوص الحكم في أصل القضية وعلى كل حال فيعوز الطعن بطريق التظلم
بمحكمة عليا في توقيعات الاحكام المختصة بالحكم في مواد كون القضية
المرفوعة لمحاكم التجارة هي من ضمن ولايتها أم لا راجع بنود ١٣٤ و ١٧٢

التدقيق على أيديهم. ولعلهما ان يسرن المصالحة بينهما والادبوا
ما روي في القضية راجع بنود ٢٠٤ و ٢٢٤ و ٤٢٣ و ٤٢١ و ٤٢٠
ويند ٥١ تجارى

وكذلك اذا اقتضى الحال الكشف على محلات الواقع أو لتقوم على
أرضاعة لزم تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة ليقرى بمعرفتهم ما ذكر ويجب
أن يعين المحكمون وأهل الخبرة المذكورون بمعرفة قصر المحكمة بحسب
الاقتضاء لا يطلب أحدا لم تكن الانضمام قد تراضوا على تعيينهم بمعرفتهم
بجلس المحكم راجع بند ٢٠٥ محاكمات ويند ٥٢ تجارى ويند ٢٩ من
قصرية المصارف والعوائد في المصاحف

• (بند ٤٣٠) •

لا يجوز أن يطمعن بالتمتع في حق المحكمين وأهل الخبرة المعينين بمعرفة المحكمة
الافى طرف ثلاثة أيام لأهلهم تاسع تعيينهم راجع بنود ٣٠٨ و ٣٠٩ و ١٠٢
و ١٠٤ محاكمات

• (بند ١٤١) •

يجب أن يسلم ديوان المحكمة حكم المحكمين وشهادة أهل الخبرة المذكورين
راجع بندى ٢١٨ و ٢١٩ محاكمات ويند ٦١ تجارى

• (بند ٤٢٢) •

واذا اقتضى الحال لصود الامر من المحكمة التجارية بالبرهنة في القضية بإقامة
اليمين لزم أن يراعى العمل فيها على حسب الشروط والرسوم المقررة لأقامة
اليمينات في القضايا المبرجة السابقة المذكورة ويجب في القضايا التي تصد فيها
الاحكام قسمة ونسبة المرافعة لا يابدعوى التظلم بمحكمة طبافها ان تعزى
شهادات الشهود بالكاتب بمعرفة كاتب ديوان المحكمة وان يضع كل شاهد
اسمه بخطه على شهادة فان امتنع من ذلك لزم ذلك كرامتنا على راجع بند
١٢٤١ مدنى وينود ٢٣٤ و ٢٥٢ و ١٠٧ و ٤٢٣ و ٤٤٢ محاكمات
وينود ١٠٩ و ٤٩٨ و ٦٢٩ تجارى

• (بند ٤٢٢) •

يجب أن يراعى العمل بالحكم التجارية في تحرير الاحكام ونسخ صورها اعلاما

للانضمام حسب المقرر في بندى ١٤١ و ١٤٢ فيما يتعلق بالاحكام الصادرة
من المحاكم الاعلية المتعاقدة راجع بند ٥٤٥ محاكمات

• (بند ٤٣٤) •

اذا لم يحضر المدعى بالدعوى المرفوعة لمحاكم التجارة في الوقت المعين لرفع
القضية يجلس المحكم حكم عليه بالغيب وترك المدعى عليه من الدعوى
راجع بنود ١٩ و ٨٠ و ٨٢ و ١٥٤ محاكمات وبندى ٦٤٣ و ٦٤٥
تجاري

واذا لم يحضر المدعى عليه حكم عليه أيضا في غيابه ومدد المحكم للمدعى بما
طلبه بدعواه اذا تراءى للمحكمة انه مقبول شرعا ثابت بالادلة القوية كما ينبغي
راجع بندى ١٤٩ و ١٥٠ محاكمات

• (بند ٤٣٥) •

لا يصح للمحكم الصادر على الغائب من محاكم التجارة الا ان يدحضه شخص
يندب لنفسه من المحكمة ويجب أن يشتمل الاخبار المذكورة على ذكر اتخاذ
الموطن المختار بالجهة التي يحصل فيها الاخبار في صورة ما اذا لم يكن المدعى
موطن فيها والا تكن الاخبار باطلا لا يترتب عليه حكم راجع بندى ١٠٢
و ١١١ مدنى وبند ٤٢٢ محاكمات

ومتى صار الاخبار بالمحكم الصادر على الغائب كن نافذا من بعد يوم واحد من
تاريخ الاخبار به ما لم تحصل فيه المناقضة راجع بنود ١٥٥ و ٤٣٦
و ٤٤٢ محاكمات وبند ٢٩ من تعريضة المصارف والعوائد في الخصامات

• (بند ٤٣٦) •

لا تقبل المناقضة في الاحكام الصادرة على الغائب من المحاكم التجارية بعد
غلبة أيام من تاريخ الاخبار به راجع بند ١٥٧ محاكمات وبند ٢٩ من
تعريضة المصارف والعوائد في الخصامات

• (بند ٤٣٧) •

يجب أن تستل وثيقة دعوى المناقضة على حجج المناقض وطلب احضار
النصم في مسافة الاجل المضروب لحضور المدعى عليهم بحسب القانون
ويجوز به النصم المحكوم له بالمحكم المراد المناقضة فيه بموطنه المختار راجع

أجل الشهر من المضروب لأهمية دعوى التظلم من يوم وصول خبر الحكم إليه
وكل ما يكون الحكم في حق الحرية الغائبين لأسباب الاعتقال البحرية راجع

بند ٤٨٥ محاكمات

• (بند ٤٤٧) •

إذا توفي المصمم المتص على الحكم الذي فيه بالتظلم في أثناء الأجل
المعينة لأهمية دعوى التظلمات انقطع سياق الأجل بوفاته راجع بند ٢٤٤

محاكمات

ولا يستقر الأمن بعد الأخبار بالحكم بوفاته إلى الورثة بموطن المتوفى مع
مراعاة الشروط والرسوم المتقضى مراعاتها في توجيه الطلبات للمرافعات
في الدعاوى المقررة في بند ٦١ محاكمات ومن يوم انقضاء الأجل المقررة
للورثة والمتوفى عنها زوجها المجرى كالتوالا موال الشائصة بين الزوجين
والمشاورة والقرى فيما هو الأصل لهم من أخذ الأمر من التركة وحلها
في القضايا المتعلقة بتلك المواد إذا كان الحكم المراد المرافعة فيه ثانياً بدعوى
التظلم حصل الأخبار به قبل انقضاء الأجل المذكورة راجع بند ١١٠

مدني ونود ١٧ و ١٨٧ و ١٨٧ و ١٤٢ و ٩٤٢ محاكمات

ويصح توجيه الأخبار المذكورة على سبيل الأجل لمجموع الورثة بدون تعيين
أسماء ولا صفات راجع بندي ٧٢٤ و ١١٢ مدني ونود ٢٩ من قانون
تعرضة المصارف والعوائق الخاصة

• (بند ٤٤٨) •

يجب في صورة ما إذا كان الحكم المراد الترافع بخصوصه بدعوى التظلم قد
مدر بناء على سند من ردا وكان قد قضى به على المصمم المتظلم لعدم ابراز سند
معتبر في القضية مجوز تحت يد المصمم الآخران لا تبدأ الأجل المضروبة
للمرافعة ثانياً بدعوى التظلم فيه إلا من يوم الاقراء من طرف المصمم بالتزوير
أو من تاريخ الحكم الشرعي الصادر بإثباته ومن يوم رد السند المجوز تحت
يد المصمم وانما يشترط في هذه الصورة الأخيرة ان ثبت يوم الرد بدليل بالكتابة
لأبويه آخر راجع بنود ٢١ و ٤٨ و ٩ و ٩ و ٨٨ و ٤٨٨ محاكمات ونود

٤٤٨ تحقيق الدعاوى

• (بند ٤٤٩) •

• (بند ٤٤٩) •

لا يجوز المرافعة فيما يدعوى التظلم بمحكمة عليا في حكم اقتضائي غير مجهل
التسليم في ظرف الثمانية أيام التي تنقضي من تاريخه فان رفضت دعوى التظلم
فيه في تلك المدة فلا تسع ما يمكن المدعي به لئلا عادها ثانيا في ظرف
الاجل المضروب للمرافعات بتدوير التظلمات راجع بند ٦٤٥ بجاري

• (بند ٤٥٠) •

ويقف نظام الاحكام الغير المجهلة التفاضل في مدة الثمانية أيام المذكورة بالبند
السابق راجع بند ١٥٥ كما كانت وبند ٤٠٣ فرع ٢ تحقيق الدعوى

• (بند ٤٥١) •

لا يجوز المرافعة بدعوى التظلم بمحكمة عليا في شأن الاحكام الابتدائية
الا بعد صدور الحكم الاتهامي في القضية وان يكون في ضمن دعوى التظلم
في الحكم الاتهامي لو حصلت بحيث ترفع دعوى التظلم في الجميع معا ولا يتدأ
اجل المرافعة بدعوى التظلم في هذه الصورة الا من يوم الاخبار بالحكم
الاتهامي فقط وتسعى دعوى التظلم في الحكم الاتهامي والابتدائي معا ولو
كان الابتدائي قد حصل تنضيد من جانب المدعي بالتظلم بدون ان يشترط لنفسه
المرافعة بدعوى التظلم فيه

واما الاحكام الاقتضائية فتجوز المرافعة بدعوى التظلم بمحكمة عليا قبل
صدور الحكم الاتهامي في القضية وكذلك الاحكام الصادرة بتجيب القضاء
لاحد الخصام بأمر من الامور الضرورية راجع بنود ٣١ و ٥٧ و ٤٧٣
كما كانت

• (بند ٤٥٢) •

والمراد بالاحكام الابتدائية كل حكم صدر فيما يتعلق بمقدمات الخصومة
وسائر الطرق الموصلة للحكم الاتهامي ومواد تحقيقها واثباتها كالحكم
بالبرهنة على أمر أو تنقيح واثباته وكل كشف على محال الوقائع وأي
مقدمة للخصومة مما يجعل القضية مستعدة للحكم الاتهامي فيها ولا يستلزم
الحكم به الحكم في أصلها والمراد بالاحكام الاقتضائية ما صدر من فلك
بإقضاء الوجه من المحكمة قبل الحكم في أصل القضية وإقضاء الحكم به

إذا كانت الأحكام الاتهامية أو الاقتصائية لم يحكم في ضمنها بتججيل النفاذ في
الاحوال التي يجوز فيها ذلك استوجب الرافعة دعوى التظلم بمحكمة عليا
فهي انفسها من غير حكمها كما بذلك ان يوقف النفاذ حين الحكم في دعوى
التظلم راجع بنود ١٢٥ و ٢٧٦ و ٢٩٦ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦
محاكمات

وأما الاحكام التي تصدر مقيدة بقيد الحكم النافذ والقضاء المبرم قيدا غير
مصادف للمواقع ونفس الامر فلا يوقف نفاذها برفع دعوى التظلم بمحكمة عليا
فيها الا يحكم كما يصدر من محكمة التظلم العليا للتظلم في مجلس القضاء بالمنع
من التنفيذ عليه وتبانيا على صحيفة طلب تضرر الخصم باستحضاره بالمجلس في
اليوم والساعة التي تتعين لحضوره فيمدون الاجل المضروب للضروري
المرافعات بحسب القانون وأما الاحكام التي تصدر مطلقة عن القيد أو مقيدة
بكونها جارية المرافعة فيها تأييدا بدعوى التظلم بمحكمة عليا فيصور لها كم التظلم
العليا أن تأمر بتججيل النفاذ في المجلس بناء على توثيق استحضار مختصر من
المأذون للمأذون فقط اذا كان القضاء الصادر منهم تلك الاحوال مأذونين
بحسب ولاياتهم بالحكم في احكام نافذ وقضاء مبر ما غير جارية المرافعة فيه بدعوى
التظلم لمحكمة عليا راجع بنود ٨٢ و ٨٧ و ١٣٥ محاكمات ونسب ١٤٨ من
تعريفه المصارف والعوائق الخاصة

• (نبد ٤٥٨) •

اذا ايسر الحكم بتججيل النفاذ في الاحوال التي يجوز الحكم بتججيل النفاذ
فيها جاز للمدعي عليه بدعوى التظلم أن يلتمس من المحكمة صدور الامر به من
محكمة التظلم وللمحكمة المذكورة أن تأمر به بالمجلس على توثيق استحضار
مختصر من المأذون للمأذون قبل صدور الحكم في دعوى التظلم راجع بنود
٨٢ و ١٣٥ و ١٧٢ محاكمات

• (نبد ٤٥٩) •

واذا كان الحكم بتججيل النفاذ قد صدر في احوال لا تأذن القوانين بالحكم به
فيها جاز للمدعي التظلم أن يلتمس من محكمة التظلم صدور الامر بالمنع من ذلك
وللمحكمة المذكورة أن تأمر بالمنع النفاذ بمجلس القضاء بناء على صحيفة

طلبه من الخصم باستحضارها في اليوم واللياقة التي يحسن حضوره فيها
دون الاجل المرسوم المستور في المرافعات بحسب القانون ولا يؤمر بالتمنع
من تقاض حكمه ما على من رضى بتقديم رئيس المحكمة بدون أن يخبر بها الخصم
وكيل المحكوم بها المحكمة راجع بند ٦٤٧ تجاوى

• (بند ٤٦٠) •

ولا يجوز في غير ما ذكر من الاحوال ان يصدر من محاكم التظلم أو امر بالمنع
من تنفيذ الاحكام المترافع اليها بدوى التظلم فيما لا احكام يوجب توقف
التفادى مراعاة أو ضمنيا مطلقا فان صدر حكم بشئ من ذلك كان باطلا لا عمل به
راجع بنود ٤٧٨ و ٤٩٧ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ محاكمات وبند ٦٤٧ تجاوى

• (بند ٤٦١) •

يجب أن يقضى في دعاوى التظلمات في الاحكام باستماع الاخصام فيها شفاهها
بجلس القضاء من غير أن يؤمر فيها بالتصديق والاثبات بالكتابة ولو كانت
دعوى التظلم مقامه في حكم مدعى في قضية كان مأمورا فيها بالتصديق والاثبات
بالكتابة وللمحكمة التظلم مع ذلك أن تأمر بالتصديق والاثبات في دعوى التظلم
بالكتابة أيضا اذا اقتضت الضرورة ذلك راجع بنود ٩٥ و ٤٧٠ و ٨٠٩
محاكمات

• (بند ٤٦٢) •

فان اقتضى الحال في دعوى التظلم الامر بالتصديق والاثبات بالكتابة كزم المدعى
بأن يخبر جانب المدعى عليه بأوجه الطعن في الحكم المبني عليه لدعواه في
اجل ثمانية أيام من تاريخ نصب المأذون المتوكل عن المدعى عليه بدعوى
التظلم وفي اجل الثمانية أيام التي تليها يجابوب المدعى عليه بالدفع عن نفسه ثم
يتراجع مجلس القضاء في قضية التظلم بدون وثيقات بشرط مراعاة
ودسوم خصومات ولا كتابات غير ما ذكر راجع بنود ٧٥ و ٨٥ و ١٠٣
محاكمات وبندى ١٤٧ و ١٥١ من قريعة المصارف والعوائش
الخاصات

• (بند ٤٦٣) •

وترفع دعاوى التظلمات في الاحكام الصادرة بخصوص التظلم الموجه الى

يجلس القضاة بتوثيق استحضار مختصر من المأذون المأذون بدون شروط
من اقصاء رسوم خصوصيات ولا كتابات غير ذلك وكذلك دعاوى التظلمات في
الاختكام الساذرة في القضايا المعتادة اذا كان المدعى عليه بدعوى التظلم قد
تخلف عن الحضور راجع بندى ١٤٩ و ١٥٠ عما كانت وبندى ٦٤ تجارى
(بند ٤٦٤) *

لا يجوز الترافع بدعوى حادثة في أثناء الخصومة بدعوى التظلم ما لم تكن دعوى
مقاصة أو كانت الدعوى الحادثة دفعا لخصومة الاصلية راجع بند ١٢٨٩
مدنى

وانما يجوز للاختصاص المطالبة في أثناء قضايا التظلمات بما استحق من منذ
الحكم الصادر على المرافعة الاولى من القوائد والارادات والربوع والاجر
والغلات وما ار الحقوق التابعة للمدعى به الاصلى وكذلك بضممان الاضرار
والقوائد الحادثة من بعد الحكم المذكور لا غير راجع بند ٥٨٤ و ١١٤٩
و ١٧٤٨ غرة ٢ و ١٩٠٧ و ٢١٠٢ غرة ١ و ٢٢٧٧ و ٢٢٧٨ و ٢٢٧٩ مدنى
(بند ٤٦٥) *

لا يصح في الصور المذكورة بالبند السابق أن ترفع دعاوى المطالبات بالامور
الحادثة في أثناء دعاوى التظلمات الاصلية لها كم التظلم ودعاوى الدفع عنها الا
بتوثيقات معطالبة مختصرة من المأذون للمأذون فقط يسدى فيها المدعى
الاسباب المرجعة لدعوى المطالبة راجع بند ١٠٣١ عما كانت
وكذلك يكون العمل في صورة ما اذا اراد الاختصاص المحو والاثبات والتغيير
والتبديل فيما يطالبون به في ضمن دعاوهم وكل سند أو ورقة كانت عبارة عن
وجه حجة أو دفع سبق الاحتجاج أو المدافعة به بطريق الكتابة في أثناء الخصومة
الاولى في القضية أو في المرافعة الثانية بدعوى التظلم فلا يقتضى أن يحسب
عليها رسم مصارف التداوى وان كان السند أو الورقة المبرزة للاحتجاج
أو الدفع بها في دعوى التظلم بالحكمة العليا قد تضمنت وجه احتجاج أو دفع
حادث بالنسبة لبعض منها وكان مع ذلك قد سبق الاحتجاج أو المدافعة بها في
الخصومة السابقة بالنسبة لبعض الآخر لم أن لا يعتبر في احتساب مصارف
التداوى الا ما حدث الاحتجاج أو الدفع به منها لا غير

(بند ٤٦٦)

لا يجمع دعوى استاتة الخارج عن الخصومة خصوما فيها في استاتة دعوى
التطلبات بالحكام العليا الا من الخارج عن الخصومة الذي له حق المناقضة في
الحكم راجع بنود ٤٩ غرة ٢٩ و ٣٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٧ و ٤٨ محاكمات

(بند ٤٦٧)

اذا تمترقضا لا رافق قضائيا التطلبات بالحكام العليا الى اكثر من فرقة من لزم
الفرقة الاقل عددا عند اخذ الا رافق في المرة الثانية ان تنضم لاحدى الفرق
الاكثر منها راجع بند ١١٧ محاكمات

(بند ٤٦٨)

فان تساوت الفرق دعي لترجيح احداها على غير عدة قضائيا او فاض واحد عن
لم يسبق له النظر في تلك القضية بشرط ان تكون الزيادة وتراس الاقدم
فالاقدم على حسب ترتيب البلد وتعداد المناظرات النفاذية بالجلس في هذه
المسورة وكذلك بعد عرض القضية بالتقرير ان كانت مأمورا فيها بالتصديق
والاثبات بالكتابة راجع بنود ١٨ و ١٢ و ١٠١٢ و ١٠١٧ و ١٠١٧ محاكمات
وبند ٦٠ تجاري

فان كان قد سبق لجميع القضاة الموجودين النظر في القضية دعي للحكم فيها
ثلاثة من اقدم الفقهاء راجع بند ٩٥ محاكمات

(بند ٤٦٩)

اذا انقضت المدة التي تظل باقتضاء المرافعة والخصومة في قضائيا التطلبات
ترتب على ذلك مشروعة الحكم المترافع فيه بدعي التظلم في قوة الحكم الذي
لا يقبل التقض والابطال راجع بند ١٣٥١ مدني وبند ٢٩٧ و ٣٠١ محاكمات

(بند ٤٧٠)

كل ما تقرر من الاصول والقواعد والشروط والرسوم المتقضى مراعاتها في
الخصومات بالحكام السعالي يجري العمل به ايضا في محاكم التطلبات العليا الا
ما نص على ما يحدده هنا

(بند ٤٧١)

اذا كان المدعي بدعي التظلم بمحكمة عليا قد قضى عليه لزم تفرعه للمبري

ختم مقرر كانت ان كانت دعوى التظلم تقامه على حكم صادر من محكمة خط
وعشرة مقرر كانت ان كانت على حكم صادر من محاكم المرافعات الاولى الاصلية
المقتدة اومن المحاكم التجارية راجع بنود ٢٩٠ و ٣٧٤ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣٩٠
٤٧٩ و ٤٩٤ و ٥٠٠ و ٥١٣ و ٥١٥ و ٥١٥ و ٥١٥ و ٥١٥ و ٥١٥ و ٥١٥ و ٥١٥
وبند ٩٠ تعريفة

• (بند ٤٧٢) •

اذا حكم في دعوى التظلم بالمحكمة العليا بامضاء الحكم المتظلم فيه وتقيده كان
تنفيذ من خصائص المحكمة الصادرة منها الحكم المتظلم فيه وان حكم باطلالة
والانصاف بعينهم كان التنفيذ من خصائص المحكمة العليا التي صدر منها
الحكم بالابطال او بحال المحكمة اخرى تبين من طرفها ذلك في ضمن الحكم
بالابطال الصادرة منها وبستثنى من ذلك دعاوى ابطال الاحكام الصادرة بالمجلس
على ائتمس الاتمين وقضايا بيع العقارات على ائتمسها بطريق الاجبار
والاكرام وما أشبه ذلك من المواد المختصة بحض الولايات الشرعية بمقتضى
القانون راجع بنود ١١٦ و ١٢٢ و ١٤٦ و ١٤٦ و ١٤٦ و ١٤٦ و ١٤٦ و ١٤٦
و ١٠٢١ محاكمات

• (بند ٤٧٣) •

اذا كان الحكم المتظلم فيه حكما اقضيا بامضاء الحكم في دعوى التظلم فيه
باطلالية وكانت مادة الخصومة على حال بحيث يمكن اصدار الحكم الاتهامى فيها
بازاللمعالم الكبرى وغيرها من محاكم التطلبات في ضمن الحكم الصادر باطلالية
ان تحكم ايضا في أصل القضية الحكم الاتهامى بان تحكم في الجميع بحكم
واحد راجع بنود ١٣٤ و ٢٨٨ و ٢٨٨ و ٢٨٨ و ٢٨٨ و ٢٨٨ و ٢٨٨ و ٢٨٨
وبندى ٢١٣ و ٢١٥ تحقيق الدعاوى

وكذلك يكون العمل في الاحوال التي يصدر فيها من المحاكم الكبرى وغيرها
من محاكم التطلبات العليا الحكم في دعاوى التطلبات باطلال الاحكام
الاتهامية لداعى خلل في الشروط والرسوم اللازمة للنسومة اولداعى
اسباب غير ذلك راجع بند ٥٢٨ محاكمات
تم بحمد الله قانون التجارة في الحادى والعشرين من شهر رمضان ١٢٨٥ سنة

ويجعل الخلق حسن بهل المبادى يستفيد النجاة من فقد المظالم
 ويستفيد أحكامه من محمد الى مزاجه. وما ذل الا لاهلية الخديوية
 الا لاجعليه القبيحة عن الدلائل مساعيا العلية لازالت آمالها مقبلة
 صوب الصواب ولا برحت أعمالها متوجبة بالصباح في كل ما يستطاب
 موقفة ادوام فضلها وامتنانها لكل ما فيه للنفعة العظمى لاوطانها
 بجهه خاتم الرسل وسيد الكل عليه وعلى آله وصحبه الكرام اكل الصلاة
 وآتم السلام آمين

يقول صحيح دار الطباعة جل الله طباعه تم بعون الله الملك المبدئ المعيد
 طبع هذا القانون السيد المقيد كيف لا ونظم مموطة وموشى اهلام
 مموطة وب القصاصة الفاتحة والادب الرائع حضرة رفاعة بك بدوي
 رافع بدار الطباعة العامرة ذات الادوات الباهرة المجلية بأجسى الى
 الكمال المجلية في أبهى حلل الجمال المتوفرة ودعى بمجدها المشرقة
 كواكب سعدا في ظلال من قلمه مراتب الخديوية وتجلت به
 كواكب الداورية وارث الملوك الامايد وسلسلة السراة الصناديد
 الجامع بين طارفي الجند وتالده والمستند احاديث الصدرة عن جده ووالده
 ذي الحلم الذي تستحق له الاطواد والمآثر التي لا يقي بعضها تعداد من
 ذل بهمة الصعاب وغلت بمنه الرقاب عزيز مصر ذي المآثر الشهيرة
 والقهر الجلى جناب الخديوي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على متع الله
 الوجود بدوام وجوده ولا زالت منهلة على رعاياه مصائب صكرمه
 وجوده وكان طبعة المشمول ينظر من عليه لسان الصدق يثق

حضرة حميد بك حفي في أوائل ذي القعدة الحرام

المعظم في الجاهلية والاسلام من سنة خمس

وثمانين ومائتين وألف من هجرة من

خلق الله على اكل وصف صلى

الله وسلم عليه وآله وكل

منتسب اليه

تم



